

## البَابُ الْخَامِسُ

أدلة وجوب ستر الوجه والكفين

الفصل الأول : أدلة القرآن الكريم .

الفصل الثاني : أدلة السنة الشريفة .

## الْفَصْلُ الْأَوَّلُ

### أدلة القرآن الكريم

#### الدليل الأول

قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأَزْوَاجَكُمْ وَبَنَاتِكُمْ وَنِسَاءَ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَابِيبِهِنَّ ذَلِكَ أَدْنَى أَنْ يُعْرَفْنَ فَلَا يُؤْذَيْنَ وَكَانَ اللَّهُ غَفُوراً رَحِيماً ﴾<sup>(١)</sup> .

قول الإمام أبي جعفر محمد بن جرير الطبري ( ت ٣١٠ هـ )

قال رحمه الله في تأويل هذه الآية :

( يقول تعالى ذكره لنبية محمد ﷺ : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأَزْوَاجَكُمْ وَبَنَاتِكُمْ وَنِسَاءَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ : لا تشبهن بالإماء في لباسهن ، إذا هن خرجن من بيوتهن لحاجتهن ، فكشفن شعورهن ووجوههن ، ولكن ليدنين عليهن من جلابيبهن ، لكلا يعرض لهن فاسق ، إذا علم أنهن حرائر بأذى من قول ، ثم اختلف أهل التأويل في صفة الإدناء الذي أمرهن الله به ، فقال بعضهم : « هو أن يغطين وجوههن ورؤوسهن ، فلا يبدن منهن إلا عيناً واحدة » .

ذكر من قال ذلك

حدثني علي ، قال : ثنا أبو صالح<sup>(٢)</sup> قال : ثنى معاوية ، عن علي<sup>(٣)</sup> ، عن ابن عباس ، قوله : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأَزْوَاجَكُمْ وَبَنَاتِكُمْ وَنِسَاءَ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَابِيبِهِنَّ ﴾ أمر الله نساء المؤمنين إذا خرجن من بيوتهن في حاجة أن يغطين وجوههن من فوق رؤوسهن بالجلابيب ، ويبدين عيناً واحدة .

---

(١) ( الأحزاب : ٥٩ ) .

(٢) أبو صالح المصري عبد الله بن صالح فيه ضعف « التقريب » ( ٤٢٣/١ ) .

(٣) هو علي بن أبي طلحة ، تكلم فيه بعض الأئمة ، ولم يسمع من ابن عباس ، بل لم يره ، وقد قيل إن بينهما مجاهداً ، انظر هامش ص ( ١٩٨ ) .

حدثني يعقوب ، قال : ثنا ابن علي ، عن ابن عون ، عن محمد ، عن عبدة<sup>(١)</sup> في قوله : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأَزْوَاجُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَنِسَاءُ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَابِيبِهِنَّ ﴾ فلبسها عندنا ابن عون ، قال : ولبسها عندنا محمد ، قال محمد : ولبسها عندى عبدة ، قال ابن عون : بردائه ، فتقنع به ، فغطى أنفه ، وعينه اليسرى ، وأخرج عينه اليمنى ، وأدنى رداءه من فوق حتى جعله قريباً من حاجبه أو على الحاجب .

حدثني يعقوب ، قال : ثنا هشيم ، قال : أخبرنا هشام ، عن ابن سيرين ، قال : سألت عبدة عن قوله : « قُلْ لَأَزْوَاجُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَنِسَاءُ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَابِيبِهِنَّ » قال : فقال بثوبه ، فغطى رأسه ووجهه ، وأبرز ثوبه عن إحدى عينيه .

وقال آخرون : بل أمرن أن يشددن جلابيبهن على جباههن .  
ذكر من قال ذلك :

حدثني محمد بن سعد ، قال : ثنى أئى ، قال : ثنى عمى ، قال : ثنى أئى ، عن أبيه ، عن ابن عباس ، قوله : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأَزْوَاجُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ

---

(١) رجال هذا الإسناد جبال في الثقة والضبط ، فابن جرير هو الحافظ الطائر الصيت ، المفسر المشهور ، ويعقوب هو ابن إبراهيم الدورق ثقة ، وابن علية هو إسماعيل بن علي إمام كبير ثقة ، وابن عون هو عبد الله بن عون المزني أحد الأعلام ثقة ثبت ، ومحمد هو ابن سيرين أحد الأعلام التابعين ، وعبدة هو السلماني إمام ثقة زاهد ، وهو من أعلام التابعين الكبار ، ومخضرم ثقة ثبت ، قال الحافظ في « التهذيب » : ( كان « شرح » القاضي إذا أشكل عليه شيء من أمر دينه سأله ، ورجع إليه ) اهـ ( ٨٤/٧ ) ، قال الإمام الذهبي : ( عبدة بن عمرو السلماني المرادى الكوفي الفقيه العَلَم ، كاد أن يكون صحابياً ، أسلم زمن الفتح باليمن ، وأخذ العلم عن عليّ وابن مسعود رضي الله عنهما ، قال الشعبي : « كان يوازي شريحاً في القضاء » ، وقال العجلي : « عبدة أحد أصحاب عبد الله بن مسعود الذين يقرعون ، ويفتون الناس » ، وقال ابن سيرين : « مارأيت رجلاً أشد توقياً من عبدة » ، وكان مكثراً عنه ) انظر : « تذكرة الحفاظ » ( ٥٠/١ ) ، وإذا تقرر لديك أن عبدة السلماني من كبار التابعين ، وأنه آمن في حياة النبي ﷺ ، وأنه نزل المدينة في زمن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، ولم يزل بها حتى مات ، لعلمت حينئذ أنه يفسر ما كان سائداً في المجتمع الذي كان يمثل أجلة الصحابة رضي الله عنهم ، وأكابر الأمة الذين عليهم مدار هذا الدين .



ونساء المؤمنين يدين عليهن من جلايبهن ﴿ إلى قوله ﴾ وكان الله غفوراً  
رحيماً ﴿ قال : كانت الحرّة تلبس لباس الأمة ، فأمر الله نساء المؤمنين أن  
يدين عليهن من جلايبهن ، وإدناء الجلباب : أن تقنع<sup>(١)</sup> ، وتشده على جبينها .  
حدثنا بشر ، قال : ثنا يزيد ، قال : ثنا سعيد ، عن قتادة ، قوله : « يا أيها  
النبي قل لأزواجك وبناتك ونساء المؤمنين » أخذ الله عليهن إذا خرجن أن  
يقنعن على الحواجب « ذلك أدنى أن يعرفن فلا يؤذين » وقد كانت المملوكة  
إذا مرّت تناولوها بالإيداء ، فهي الله الحرائر أن يتشبهن بالإماء .

حدثني محمد بن عمرو ، قال : ثنا أبو عاصم ، قال : ثنا عيسى ؛ وحدثني  
الحارث ، قال : ثنا الحسن قال : ثنا ورقاء جميعاً ، عن ابن أبي نجيح ، عن  
مجاهد ، قوله : « يدين عليهن من جلايبهن » يتجلبن فيعلم أنهن حرائر ، فلا  
يعرض لهن فاسق بأذى من قول ولا رية ...

وقوله « ذلك أدنى أن يُعرفن فلا يؤذين » يقول تعالى ذكره : إدناؤهن  
جلايبهن إذا أدنينها عليهن أقرب وأحرى أن يعرفن ممن مررن به ، ويعلموا أنهن  
لسن بإماء ، فيتكبن عن أذهن بقول مكروه ، أو تعرض بريية « وكان الله  
غفوراً رحيماً » بهن أن يعاقبن بعد توبتهن بإدناء الجلايب عليهن<sup>(٢)</sup> اهـ .

**قول الإمام أبي بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص الحنفى ( ت ٣٧٠ هـ )**

قال رحمه الله تعالى :

( حدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا الحسن قال أخبرنا عبد الرزاق قال أخبرنا  
معمر عن أبي خيثم عن صفية بنت شيبة عن أم سلمة قالت : لما نزلت هذه

---

(١) اعلم أن ( التقنع يطلق على تغطية الوجه ، وبهذا التفسير تتوافق هذه الرواية لما قبلها ، ومعلوم أن  
التوفيق بين القولين في كلام العقلاء واجب مهما أمكن ، وأن ضرب أحدهما بالآخر لا يجوز ،  
ومن العجيب أن ابن جرير نقل قول ابن عباس هذا في سياق من لا يقول بستر الوجه ، ولم  
يلتفت إلى الروايات التي توضح معنى التقنع في هذه الرواية ) اهـ من كلام الشيخ أبي هشام  
الأنصاري - نقلاً عن « مجلة الجامعة السلفية » ، وانظر ص ( ١٨٢ ) .

(٢) « جامع البيان عن تأويل آي القرآن » ( ٤٥/٢٢ - ٤٧ ) .



الآية « يدنين عليهن من جلابيهن » خرج نساء من الأنصار كأن على رؤوسهن الغربان من أكسية سود يلبسها .

قال أبو بكر : في هذه الآية دلالة على أن المرأة الشابة مأمورة بستر وجهها عن الأجنيين ، وإظهار الستر والعفاف عند الخروج لئلا يطمع أهل الريب فيهن ، وفيها دلالة على أن الأمة ليس عليها ستر وجهها وشعرها لأن قوله تعالى : « ونساء المؤمنين » ظاهره أنه أراد الحرائر ، وكذا روى في التفسير لئلا يكن مثل الإماء اللاتي هن غير مأمورات بستر الرأس<sup>(١)</sup> والوجه ، فجعل الستر فرقاً يعرف به الحرائر من الإماء ، وقد روى عن عمر أنه كان يضرب الإماء ، ويقول : اكشفن رءوسكن ، ولا تشبهن بالحرائر<sup>(٢)</sup> اهـ .

### قول الإمام الفقيه عماد الدين بن محمد الطبري المعروف بـ « إلكيا المهراس »<sup>(٣)</sup> ( ت ٥٠٤ هـ )

قال رحمه الله في تفسيره :

( قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأَزْوَاجُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَنِسَاءُ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَابِيهِنَّ ﴾ الآية ( ٥٩ ) - الجلباب : هو الرداء ، فأمرهن بتغطية وجوههن ورءوسهن ، ولم يوجب على الإماء ذلك )<sup>(٤)</sup> اهـ .

(١) روى من حديث عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ دخل عليها ، فاخبت مولاة لهم ، فقال النبي ﷺ : « حاضت ؟ » ، فقالوا : « نعم » ، فشق لها من عمامته ، فقال : « اختمرى بهذا » رواه ابن ماجه وابن أبي شيبة .

(٢) « أحكام القرآن » ( ٣ / ٣٧١ - ٣٧٢ ) .

(٣) إلكيا : كلمة فارسية بمعنى الكبير القدر المقدم بين الناس ، و« إلكيا المهراس » هو علي بن محمد ابن علي ، وكنيته أبو الحسن الملقب بعماد الدين ، ولد في سنة ( ٤٥٠ هـ ) ، وتفقه على إمام الحرمين ، وهو من أجل تلاميذه بعد الغزالي ، ومن مصنفاته : « شفاء المسترشدين في مباحث المجتهدين » ، وهو من أجود كتب الخلافيات ، وكتاب في أصول الفقه ، انظر ترجمته في « طبقات الشافعية » ( ٧ / ٢٣١ - ٢٣٤ ) ، و« البداية والنهاية » ( ١٢ / ١٧٢ ) ، و« شذرات الذهب » ( ٨ / ٤ ) ، و« فيات الأعيان » ( ١ / ٤٤٨ ) ، و« النجوم الزاهرة » ( ٥ / ٢٠١ ) .

(٤) « تفسير إلكيا المهراس الطبري » ( ٤ / ٣٥٤ ) .

قول الإمام محيي السنة أبو الحسين البغوي ( ت ٥١٦ هـ )  
في « معالم التنزيل »

اكتفى - رحمه الله - في تفسير الإدناء بقول ابن عباس وعبيدة السلماني ، ولم يلتفت إلى قول آخر ، كأنه لم يره شيئاً مذكوراً ، وكذا فعل « الخازن » رحمه الله <sup>(١)</sup> .

قول أبي القاسم محمد بن عمر الخوارزمي الزمخشري  
الملقب بـ « جار الله » <sup>(٢)</sup> ( ت ٥٣٨ هـ )

قال - عفا الله عنه - في تفسيره :  
( ومعنى « يدنين عليهن من جلابيبهن » يرخينها عليهن ، ويغطين بها وجوههن وأعطافهن ، يقال إذا زل الثوب عن وجه المرأة : أدنى ثوبك على وجهك ، وذلك أن النساء كن في أول الإسلام على هجّيراهن في الجاهلية متبدلات تبرز المرأة في درع وخمار لا فصل بين الحرة والأمة ، وكان الفتيان وأهل الشطارة <sup>(٣)</sup> يتعرضون إذا خرجن بالليل إلى مقاضى حوائجهن في النخيل والغيطان للإماء ، وربما تعرضوا للحرة بعلّة الأمة ، يقولون : حسبناها أمة ، فأمرن أن يخالفن بزيهن عن زى الإماء بلبس الأردية والملاحف وستر الرعوس والوجوه ليُحتشَمَن ويُهَبَّن ، فلا يطمع فيهن طامع ، وذلك في قوله :

(١) « لباب التأويل في معاني التنزيل » ( ٢٢٧/٥ ) .

(٢) لقب بهذا لأنه جاور في مكة مدة من الزمان ، كان من أكبر رؤوس الاعتزال في عصره ، وكان حنفى المذهب ، وقد كشف الزمخشري في تفسيره « الكشف » النقاب عن وجوه إعجاز القرآن الكريم ، وأبدع في بيان نكتها ماشاء الله له أن يبدع ، حتى عُذَّ كل من كتب في التفسير بعده - من الناحية البلاغية - عالة عليه ، غير أنه اتقَدَّ عليه أشياء أشدها محاولته تطبيق آيات القرآن على مذهبه الاعتزالي ، ووقعه في أهل السنة والجماعة بعبارات فاحشة ، وقد انتصر لأهل السنة الشيخ أحمد بن محمد بن منصور المنير الإسكندري المالكي ( ت ٦٨٠ هـ ) وتعقب اعتراضات الزمخشري تعقباً حثيثاً في كتابه « الانتصاف » .

(٣) الشاطر : من أعبى أهله ومؤدبه خبثاً ومكرراً - مولدة ، كما في القاموس وشرحه .



« ذلك أدنى أن يعرفن » أى : أولى وأجدر بأن يعرفن فلا يُتعرض لهن ، ولا يُلْقَيْنَ ما يكرهن .

فإن قلت : ما معنى « من » فى « من جلايبهن » ؟ قلت : هو للتبعض ، إلا أن معنى التبعض محتمل وجهين :

أحدهما : أن يتجلببن ببعض ما لهن من الجلايب ، والمراد أن لا تكون الحرة متبذلة فى درع وخمار كالأمة والمأهنة ، ولها جلبابان فصاعداً فى بيتها .  
والثانى : أن ترخى المرأة بعض جلبابها وفضله على وجهها تتقنع حتى تتميز من الأمة ، وعن ابن سيرين : « سألت عبيدة السلماني عن ذلك ، فقال : أن تضع رداءها فوق الحاجب ، ثم تديره حتى تضعه على أنفها » ، وعن السدى : « أن تغطى إحدى عينيها وجبهتها والشق الآخر إلا العين » ، وعن الكسائي : « يتقنعن بملاحفهن منضمة عليهن » ، أراد بالانضمام معنى الإلداء<sup>(١)</sup> اهـ .

### قول القاضى أبى بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربى المالكى ( ت ٥٤٣ هـ )

قال رحمه الله تعالى فى تفسيره :

المسألة الثانية : اختلف الناس فى الجلباب على ألفاظ متقاربة ، عمادها أنه الثوب الذى يُستر به البدن ، لكنهم نَوَّعُوهُ ههنا ، فقد قيل : إنه الرداء ، وقيل : إنه القناع .

المسألة الثالثة : قوله تعالى : « يدين عليهن » قيل : معناه تغطى به رأسها فوق خمارها ، وقيل : تغطى به وجهها حتى لا يظهر منها إلا عيناها اليسرى .

---

(١) « الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل » ( ٢٧٤/٣ ) .



**المسألة الرابعة :** والذي أوقعهم في تنويعه أنهم رأوا الستر والحجاب مما تقدم بيانه ، واستقرت معرفته ، وجاءت هذه الزيادة عليه ، واقرنت به القرينة التي بعده وهي مما تبينه ، وهو قوله تعالى « ذلك أدنى أن يعرفن » ، والظاهر أن ذلك يسلب المعرفة عند كثرة الاستتار ، فدل ، وهي :

**المسألة الخامسة :** على أنه أراد تمييزهن عن الإمام اللاتي يمشين حاسرات ، أو بقناع مفرد ، يعترضهن الرجال فيتكشفن ، ويكلمونهن ؛ فإذا تجلببت ، وتستر ، كان ذلك حجاباً بينها وبين المتعرض بالكلام ، والاعتماد بالإذابة ، وقد قيل - وهي :

**المسألة السادسة :** إن المراد بذلك المنافقون .  
قال قتادة : كانت الأمة إذا مرت تناولها المنافقون بالإذابة ، فنهى الله الحرائر أن يتشبهن بالإماء ؛ لئلا يلحقهن مثل تلك الإذابة .

وقد روى أن عمر بن الخطاب كان يضرب الإمام على التستر وكثرة التحجب ، ويقول : أتتشبهن بالحرائر ؟ وذلك من ترتيب أوضاع الشريعة <sup>(١)</sup> بين (١) اهـ .

**قول الإمام أبي الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي**  
**القرشي البغدادي الحنبلي ( ت ٥٩٧ هـ )**

قال رحمه الله تعالى في تفسيره :  
( سبب نزولها أن الفساق كانوا يؤذون النساء إذا خرجن بالليل ، فإذا رأوا المرأة عليها قناع تركوها ، وقالوا : هذه حرة ، وإذا رأوها بغير قناع ، قالوا : أمة ، فأذوها ، فنزلت هذه الآية ، قاله السدي .

قوله تعالى : « يدنين عليهن من جلابيبهن » قال ابن قتيبة : يلبس الأردية ، وقال غيره : يغطين رءوسهن ووجوههن ليُعلمَ أنهن حرائر « ذلك أدنى » أي

---

(١) « أحكام القرآن » ( ١٥٨٥/٣ - ١٥٨٧ ) .

أخرى وأقرب « أن يُعرفن » أنهن حرائر « فلا يؤذين » (١) اهـ .

قول الإمام فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن الرازي  
( ت ٦٠٦ هـ ) (٢)

قال في تفسيره الكبير :

( وكان في الجاهلية تخرج الحرة والأمة مكشوفات يتبعهن الزناة ، وتقع التهم ، فأمر الله الحرائر بالتجلبب ، وقوله ﴿ ذلك أدنى أن يعرفن فلا يؤذين ﴾ قيل : يعرفن أنهن حرائر فلا يتبعن ، ويمكن أن يقال : المراد أنهن لا يزينن ، لأن من تستر وجهها - مع أنه ليس بعورة (٣) لا يُطمع فيها أنها تكشف عورتها ، فيُعرفن أنهن مستورات ، لا يمكن طلب الزنا منهن ) (٤) اهـ .

قول الإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي المالكي  
( ت ٦٧١ هـ )

قال رحمه الله تعالى في تفسيره :

( لما كانت عادة العرييات التبذل ، وكن يكشفن وجوههن كما يفعل الإماء ، وكان ذلك داعية إلى نظر الرجال إليهن ، وتشعب الفكرة فيهن ، أمر الله رسوله ﷺ أن يأمرهن بإرخاء الجلابيب عليهن إذا أردن الخروج إلى حوائجهن ) اهـ .

وقال أيضاً : ( قوله تعالى « من جلابيبهن » الجلابيب جمع جلباب ، وهو ثوب أكبر من الخمار ، وروى عن ابن عباس وابن مسعود أنه الرداء ؛ وقد

(١) « زاد المسير في علم التفسير » (٤٢٢/٦) .

(٢) انظر ترجمته في « البداية والنهاية » (١٣/٥٥ - ٥٦) ، « سير أعلام النبلاء » (٢١/٥٠٠) ، « لسان الميزان » (٤٢٦/٤ - ٤٢٩) .

(٣) يأتي إن شاء الله بيان أنه ليس بعورة أي : في الصلاة ، لا مطلقاً ، بل الأمر بحجاب الوجه في هذه الآية دليل على أن الوجه عورة في باب النظر ، والله أعلم ، وانظر ص (٢٢٧ - ٢٣٣) من هذا القسم .

(٤) « مفاتيح الغيب » (٦/٥٩١) .



قيل : إنه القناع ، والصحيح أنه الثوب الذى يستر جميع البدن ، وفي صحيح مسلم عن أم عطية قالت : قلت : يا رسول الله ! إحدانا لا يكون لها جلباب ؟ » ، قال : « لتلبسها أختها من جلبابها » ( اهـ .

وحكى رحمه الله عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه قال : « ما يمنع المرأة المسلمة إذا كانت لها حاجة أن تخرج في أطمارها<sup>(١)</sup> ، أو أطمار جاريتها مستخفية ، لا يعلم بها أحد حتى ترجع إلى بيتها ؟ » .

وقال القرطبي رحمه الله أيضاً :

( قوله تعالى : ﴿ ذلك أدنى أن يعرفن ﴾ أى الحرائر ، حتى لا يختلطن بالإماء ، فإذا عُرفن لم يقابلن بأدنى من المعارضة مراقبةً لرتبة الحرية ، فتقطع الأطمار عنهن ، وليس المعنى أن تُعرف المرأة حتى تُعْلَمَ من هى<sup>(٢)</sup> ، وكان عمر رضى الله عنه إذا رأى أمة قد تقنعت ضربها بالدرة ، محافظة على زئ الحرائر ، وقد قيل : إنه يجب الستر والتقنع الآن فى حق الجميع من الحرائر والإماء ، وهذا كما أن أصحاب رسول الله ﷺ منعوا النساء المساجد بعد وفاة رسول الله ﷺ مع قوله : « لا تمنعوا إماء الله مساجد الله » ، حتى قالت عبائشة رضى الله عنها : « لو عاش رسول الله ﷺ إلى وقتنا هذا لمنعهن من الخروج كما مُنِعَتْ نساء بنى إسرائيل ، « وكان الله غفوراً رحيماً » تأنيس للنساء فى ترك الجلابيب قبل هذا الأمر المشروع )<sup>(٣)</sup> اهـ .

**قول الإمام القاضى ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوى الشافعى**

**( ت ٦٩١ هـ )**

قال رحمه الله فى تفسيره :

( « يدنين عليهن من جلابيبهن » يغطين وجوههن وأبدانهن بملاحفهن إذا برزن )

(١) الأطمار جمع طُمُر ( بكسر الطاء ، وسكون الميم ) ، وهو الثوب الخلق .

(٢) وانظر أيضاً تفسير الثعالبي المالكي ( ت ٨٧٥ هـ ) ، الموسوم بـ « الجواهر الحسان فى تفسير

القرآن » ( ٢٣٧/٣ ) .

(٣) « الجامع لأحكام القرآن » ( ٢٤٣/١٤ - ٢٤٤ ) .



لحاجة ، و « من » للتبويض ، فإن المرأة ترخى بعض جلبابها ، وتتلفع ببعض « ذلك أدنى أن يعرفن » يُمَيِّزْنَ عن الإمام والقينات « فلا يؤذين » فلا يؤذين أهل الريبة بالتعرض لهن « وكان الله غفوراً » لما سلف « رحيماً » بعباده حيث يراعى مصالحهم حتى الجزئيات منها ( ١ ) اهـ .

### قول العلامة أحمد بن محمد شهاب الدين الخفاجي ( ت ١٠٦٩ هـ )

قال رحمه الله في حاشيته على تفسير البيضاوى شارحاً الفقرة السابقة منه :  
( قوله : « ومن للتبويض » إلخ - وقد قال في « الكشف » إنه يحتمل وجهين :

أن يتجلبن ببعض ما لهن من الجلايب ، فيكون البعض واحداً منها ، أو يكون المراد ببعض جزءاً منه بأن تُرَخِّيَ بعض الجلباب ، وفضله على وجهها فتتقنع به ، والتجلبب على الأول لبس الحجاب على البدن كله ، وعلى هذا التقنع بستر الرأس والوجه ، مع إرخاء الباقي على بقية البدن ، وقوله « يدنين » يحتمل أن يكون مقول القول ، وهو خبر بمعنى الأمر ( ٢ ) ، أو جواب الأمر على حَدِّ : ﴿ قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة ﴾ ( ٣ ) الآية ، والجلباب إزار واسع يُلتَحَفُ به ، فما قيل : ( إن النظم « عليهن » دون « على وجوههن » ، وقد فسر به بستر وجوههن وأبدانهن به ، فكيف يصح الحمل على التبويض حينئذ ، إذ لا يصح لفظ البعض في موضعٍ إلا أن يبقى بعض من الجلباب غير مستعمل في الوجه والبدن ) ليس بشيء ، لأن قوله : « عليهن » إما على تقدير مضاف أى على رعوسهن ، أو وجوههن ، أو على أنه مفهوم منه - وإن لم يقدر - ، وأما قوله وأبدانهن ، فبيان للواقع لأنها إذا

( ١ ) « أنوار التنزيل ، وأسرار التأويل » ( ٢ / ٢٨٠ ) .

( ٢ ) وعليه تكون صيغة المضارع هنا للأمر ، وظاهر الأمر الوجوب ، بل إن الأمر إذا ورد بصيغة المضارع فإنه يكون أكد في الدلالة على الوجوب .

( ٣ ) ( إبراهيم : ٣١ ) .

أرخت على الوجه بعضه بقي باقيه على البدن ، لكن المأمور به ضم بعض منه لأن به الصيانة ، قوله : « عن الإمام والقينات » إما من عطف أحد المترادفين أو المراد بالقينات البغايا ، وأما إرادة المغنيه فلا وجه له ، وقوله « يميزن » فالمراد بالمعرفة التمييز مجازاً لأنه المقصود ، ولو أبقى على معناه صح ، قال السبكي في « طبقاته » : واستنبط أحمد بن عيسى من فقهاء الشافعية من هذه الآية أن ما يفعله العلماء والسادات من تغيير لباسهم وعمائمهم أمر حسن ، وإن لم يفعله السلف ، لأن فيه تمييزاً لهم حتى يعرفوا فيعمل بأقوالهم<sup>(١)</sup> « قوله : لما سلف » : ليس المراد به أمر التجلبب قبل نزول هذه الآية حتى يقال إنه لا ذنب قبل الورود في الشرع ، فهو مبني على الاعتزال والقبح العقلي ، بل المراد : ماسلف من ذنوبكم المنهي عنها مطلقاً ، فيغفرها إن شاء ، ولو سلم إرادته فالنهي عنه معلوم من آية الحجاب التزاماً ، وقيل : المراد لما عسى يصدر من الإخلال في التستر<sup>(٢)</sup> اهـ .

### قول الإمام عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي الحنفي ( ت ٧٠١ هـ )

قال رحمه الله في تفسيره :

( « يدنين عليهن من جلابيهن » يرخينها عليهن ، ويغطين بها وجوههن وأعطافهن ، يقال إذا زال الثوب عن وجه المرأة : أدنى ثوبك على وجهك<sup>(٣)</sup> ، و« من » للتبويض ، أى : ترخى بعض جلبابها وفضله على وجهها<sup>(٤)</sup> ) اهـ .

(١) وقد أنكر هذا الاستنباط العلامة صديق حسن خان رحمه الله ، ونقل عن علماء السلف المنع منه - انظر « فتح البيان في مقاصد القرآن » له ( ٤١٣/٧ - ٤١٤ ) ، وانظر ص ( ١٦٣ ) من هذا القسم .

(٢) « عناية القاضى ، وكفاية الراضى على تفسير البيضاوى » .

(٣) ( وهذا الذى نقله النسفى فى تفسيره يدل دلالة ظاهرة على أن المرأة المسلمة فى المجتمعات الإسلامية تستر وجهها ، وكان الإذن للثوب عندما ينقشع عن وجه المرأة متعارفاً عليه بين المسلمين حتى مضت هذه الصورة مثلاً يعتدى ) اهـ من تعليق الشيخ عبد العزيز بن خلف « نظرات فى كتاب حجاب المرأة المسلمة للألبانى » هامش ص ( ٥١ ) .

(٤) « مدارك التنزيل ، وحقائق التأويل » ( ٧٩/٣ ) .

تنبيه : تحتجب الأمة إذا خيف بها الفتنة :

قال شيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس أحمد بن تيمية ( ت ٧٢٨ هـ )  
رحمه الله تعالى رحمة واسعة :

( وكذلك الأمة إذا كان يخاف بها الفتنة كان عليها أن ترخي من جلبابها ،  
وتحتجب ، ووجب غض البصر عنها ومنها ، وليس في الكتاب والسنة إباحة  
النظر إلى عامة الإماء ، ولا ترك احتجابهن وإبداء زينتهن ، ولكن القرآن لم  
يأمرهن بها أمر الحرائر ، والسنة فرقت بالفعل بينهن وبين الحرائر ، ولم يفرق بينهن  
وبين الحرائر بلفظ عام ، بل كانت عادة المؤمنين أن تحتجب منهم الحرائر دون  
الإماء ، واستثنى القرآن من النساء الحرائر القواعد ، فلم يُجْعَل عليهن  
احتجاب ، واستثنى بعض الرجال وهم غير أولى الإربة ، فلم يمنع من إبداء  
الزينة الخفية لهم لعدم الشهوة في هؤلاء وهؤلاء ، فأن يستثنى بعض الإماء أولى  
وأحرى ، وهن من كانت الشهوة والفتنة حاصلة بترك احتجابها وإبداء زينتها ،  
وكما أن المحارم أبناء أزواجهن ونحوه ممن فيه شهوة وشغف لم يجز إبداء الزينة  
الخفية له ، فالخطاب خرج عاماً على العادة ، فما خرج عن العادة خرج به عن  
نظائره ، فإذا كان في ظهور الأمة والنظر إليها فتنة ، وجب المنع من ذلك كما لو  
كانت في غير ذلك )<sup>(١)</sup> اهـ .

وزعم نفاة الحكمة والتعليل والقياس أن الشريعة قد فرقت بين المتماثلين ،  
وجمعت بين المختلفين ، وأيدوا ذلك بأمور : منها أن الشارع حرّم النظر إلى  
العجوز الشوهاء القبيحة المنظر إذا كانت حرة ، وجوزها إلى الأمة الشابة  
البارعة الجمال ، وقد انبرى الإمام المحقق شمس الدين محمد بن أبي بكر ابن قيم  
الجوزية تلميذ شيخ الإسلام ابن تيمية ، للرد عليهم وتبعية ما استدلوا به ، وكان  
مما قال رحمه الله في الرد على الشبهة السابقة :

( وأما تحريم النظر إلى العجوز الحرة الشوهاء القبيحة ، وإباحته إلى الأمة  
البارعة الجمال فكذب على الشارع ، فأين حرّم الله هذا ، وأباح هذا ؟ والله

---

(١) « تفسير سورة النور » ص : ( ٨٦ ) .



سبحانه وتعالى إنما قال : ﴿ قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ ﴾<sup>(١)</sup> ، ولم يطلق الله ورسوله للأعين النظر إلى الإماء البارعات الجمال ، وإذا خشي الفتنة بالنظر إلى الأمة حرم عليه بلا ريب .

وإنما نشأت الشبهة أن الشارع شرع للحرائر أن يسترن وجوههن عن الأجانب ، وأما الإماء فلم يوجب عليهن ذلك ، لكن هذا في إماء الاستخدام والابتذال ، وأما إماء التسرى اللاتي جرت العادة بصونهن وحجبهن ، فأين أباح الله ورسوله لهن أن يكشفن وجوههن في الأسواق والطرقات ومجامع الناس ، وأذن للرجال في التمتع بالنظر إليهن ؟

فهذا غلط محض على الشريعة ، وأكد هذا الغلط أن بعض الفقهاء سمع قولهم : « إن الحرة كلها عورة إلا وجهها وكفيها ، وعورة الأمة مالا يظهر غالباً كالبطن والظهر والساق » ، فظن أن ما يظهر غالباً حكمه حكم وجه الرجل ، وهذا إنما هو في الصلاة ، لا النظر ، فإن العورة عورتان : عورة في الصلاة ، وعورة في النظر ، فالحرة لها أن تصلي مكشوفة الوجه والكفين ، وليس لها أن تخرج في الأسواق ومجامع الناس كذلك ، والله أعلم<sup>(٢)</sup> اهـ .

وما قرره شيخ الإسلام ابن تيمية ، والإمام المحقق ابن القيم عليهما الرحمة من احتجاب الحسان من الإماء ، وبروز غير الحسان ، قد نص عليه الإمام أحمد رحمه الله تعالى ، فنقل ابن منصور عنه أنه قال : « لا تنتقب الأمة » ، ونقل ابن منصور عنه أيضاً ، وأبو حامد الخفاف أنه قال : « تنتقب الجميلة »<sup>(٣)</sup> اهـ .

قول العلامة محمد بن أحمد بن جزي الكلبى المالكى ( ت ٧٤١ هـ )

قال رحمه الله تعالى في تفسيره :

(١) ( النور : ٣٠ ) .

(٢) « القياس في الشرع الإسلامى » ص ( ٦٩ ) .

(٣) « الصارم المشهور » ص ( ٧٤ ) .

( كان نساء العرب يكشفن وجوههن كما تفعل الإماماء ، وكان ذلك داعياً إلى نظر الرجال لهن ، فأمرهن الله بإدناء الجلابيب ليسترن بذلك وجوههن ، ويُفهم الفرق بين الحرائر والإماء » ، والجلابيب جمع جلباب وهو ثوب أكبر من الخمار ، وقيل : هو الرداء ، وصورة إدنائه عند ابن عباس أن تلويه على وجهها حتى لا يظهر منها إلا عين واحدة تبصر بها ، وقيل : أن تلويه حتى لا يظهر إلا عيناها ، وقيل : أن تغطي نصف وجهها <sup>(١)</sup> .

﴿ ذلك أدنى أن يعرفن فلا يؤذين ﴾ أى ذلك أقرب إلى أن يعرف الحرائر من الإماماء ، فإذا عرف أن المرأة حرة لم تعارض بما تعارض به الأمة ، وليس المعنى أن تعرف المرأة من هي ، إنما المراد أن يفرق بينها وبين الأمة لأنه كان بالمدينة إماء يعرفن بالسوء ، وربما تعرض لهن السفهاء <sup>(٢)</sup> اهـ .

### قول الإمام النحوى المفسر أثير الدين أبى عبد الله محمد بن يوسف ابن على بن حيان الأندلسى الشهير بأبى حيان ( ت ٧٤٥ هـ )

قال رحمه الله تعالى فى تفسيره :

( .. وقال السدى : « تغطي إحدى عينيها وجهتها والشق الآخر إلا العين » انتهى ، وكذا عادة بلاد الأندلس لا يظهر من المرأة إلا عينا الواحدة ) <sup>(٣)</sup> ، وقال أيضاً رحمه الله : ( والظاهر أن قوله : « ونساء المؤمنين » يشمل الحرائر والإماء ، والفتنة بالإماء أكثر لكثرة تصرفهن بخلاف الحرائر ، فيحتاج إخراجهن من عموم النساء إلى دليل واضح <sup>(٤)</sup> ، و« من » فى « جلابيبن »

(١) ونسبه القرطبى إلى الحسن « الجامع لأحكام القرآن » ( ٢٤٣/١٤ ) .

(٢) « التسهيل لعلوم التنزيل » ( ١٤٤/٣ ) .

(٣) « البحر المحيط » ( ٢٥٠/٧ ) .

(٤) يتضح من هذا أن الإمام أبى حيان رحمه الله يذهب إلى التسوية بين الحرائر والإماء فى حكم الجلباب الشامل للوجه والكفين ، بناءً على عدم وجود دليل يفرق بينهما فى الحكم ، ومنه يتبين مرجوحية ماذهب إليه فضيلة الشيخ محمد ناصر الدين الألبانى حفظه الله من الاستدلال بقول أبى حيان : ( فيحتاج إخراجهن من عموم النساء إلى دليل واضح ) على صحة مذهبه فى التسوية بين الحرائر والإماء - لا فى وجوب الحجاب الكامل كما هو مذهب أبى حيان صاحب هذا النص =

للتبويض ، و« عليهن » شامل لجميع أجسادهن ، أو : « عليهن » على وجوههن ، لأن الذى كان يبدو منهن فى الجاهلية هو الوجه ، « ذلك أدنى أن يعرفن » لتسترهن بالعفة ، فلا يتعرض لهن ، ولا يلقين ما يكرهن ، لأن المرأة إذا كانت غاية فى التستر والانضمام لم يُقدَّم عليها بخلاف المتبرجة ، فإنها مطموع فيها ) اهـ .

## فصل

### فى بيان الدليل على صحة التفريق بين الحرائر والإماء فى الحجاب

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى :  
( والحجاب مختص بالحرائر دون الإماء كما كانت سنة المؤمنين فى زمن النبى ﷺ وخلفائه : أن الحرة تحتجب ، والأمة تبرز )<sup>(١)</sup> اهـ ، وقال رحمه الله تعالى :  
( قوله ﴿ قل لأزواجك وبناتك ونساء المؤمنين يدنين عليهن من جلابيبهن ﴾ الآية :  
دليل على أن الحجاب إنما أمر به الحرائر دون الإماء ؛ لأنه خص أزواجه وبناته ، ولم يقل : وماملكت يمينك وإماء أزواجك وبناتك ؛ ثم قال : ﴿ ونساء المؤمنين ﴾ والإماء لم يدخلن فى نساء المؤمنين ، كما لم يدخل فى قوله : ﴿ نسائهن ﴾ ماملكت أيمانهن حتى عطف عليه فى آيتى النور والأحزاب<sup>(٢)</sup> ، وهذا قد يقال إنما يبنى على قول من يخص ما ملكت اليمين بالإناث ، وإلا فمن قال : هى فىهما أو فى الذكور ففيه نظر .  
وأيضاً فقوله : ﴿ للذين يؤلون من نسائهم ﴾ وقوله ﴿ الذين يظاهرون

= بل فى التسوية بينهما فى السفور .

(١) « تفسير سورة النور » ص ( ٥٦ ) .

(٢) وهما قوله تعالى : ﴿ ولا يبدن زينتهن إلا لبعولتهن ﴾ إلى قوله تعالى : ﴿ أو نسائهن أو ماملكت أيمانهن ﴾ ( النور : ٣١ ) ، وكذا قوله تعالى : ﴿ لا جناح عليهن فى آبائهن ﴾ إلى قوله عز وجل : ﴿ ولا نسائهن ولا ماملكت أيمانهن ﴾ ( الأحزاب : ٥٥ ) .



منكم من نسائهم<sup>(١)</sup> إنما أريد به المهورات دون المملوكات ، فكذلك هذا ، فآية الجلايب في الأردية عند البروز من المساكن ، وآية الحجاب عند المخاطبة في المساكن ؛ فهذا مع ما في الصحيح من أنه لما اصطفى صفية بنت حيي ، وقالوا : إن حجبها فهي من أمهات المؤمنين ، وإلا فهي مما ملكت يمينه ، دل على أن الحجاب كان مختصاً بالحرائر .

وفي الحديث دليل على أن أمومة المؤمنين لأزواجه دون سراريه ، والقرآن ما يدل إلا على ذلك ، لأنه قال : « وأزواجه أمهاتهم » ، وقال ﴿ ولا أن تنكحوا أزواجه من بعده أبداً ﴾ ، وهذا أيضاً دليل ثالث من الآية ؛ لأن الضمير في قوله « وإذا سألتموهن » عائد إلى أزواجه فليس للمملوكات ذكر في الخطاب ، لكن إباحة سراريه من بعده فيه نظر<sup>(٢)</sup> اهـ .

## فصل

### ذكر الآثار الواردة عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه في التفريق بين الحرائر والإماء في التقنع بالجلباب<sup>(٣)</sup>

روى عبد الرزاق في « مصنفه » أخبرنا معمر عن قتادة عن أنس أن عمر رضي الله عنه ضرب أمة لآل أنس رآها متقنعة ، فقال : « اكشفي رأسك<sup>(٤)</sup> ، لا تشبهي بالحرائر » .

( ١ ) ( المجادلة : ٢ ) .

( ٢ ) ( مجموع الفتاوى ، ( ١٥ / ٤٤٨ - ٤٤٩ ) ، وفيما ذكره رد على استبعاد العلامة الألباني تخصيص قوله تعالى : ﴿ ونساء المؤمنين ﴾ بالحرائر دون الإماء ، كما جاء في « حجاب المرأة المسلمة » ص ( ٤٤ - ٤٧ ) ، مع تصحيحه لما ورد عن عمر رضي الله عنه من التفريق كما يأتي إن شاء الله .

( ٣ ) انظر : « نصب الراية » للزيلعي ( ١ / ٣٠٠ - ٣٠١ ) ، « المحل » لابن جزم ( ٣ / ٢١٨ ) ، « إرواء الغليل » للألباني ( ٦ / ٢٠٣ - ٢٠٤ ) حيث صححوا هذه الآثار في التفريق بين حجاب الحرائر والإماء .

( ٤ ) الظاهر - بضميمة الآثار الآتية عن الفاروق رضي الله عنه أنه عبر هنا عن الجزء بالكل ، وأن مقصوده : « اكشفي وجهك » ، والله أعلم .

وروى ابن جريج عن عطاء أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه كان ينهى الإماماء عن الجلابيب أن يتشبهن بالحرائر ، قال ابن جريج عن نافع: إن صفية بنت أبى عبيد حدثته ، قالت : خرجت امرأة مختمرة متجلبية ، فقال عمر : من هذه المرأة ؟ فقيل له : جارية لفلان ، رجل من بيته ، فأرسل إلى حفصة ، فقال : ما حملك على أن تخمرى هذه الأمة ، وتجلبيها ، حتى هممت أن أقع بها ، ولا أحسبها إلا من المحصنات ؟ ! لا تشبهوا الإماماء بالمحصنات انتهى ، ورواه البيهقى ، وقال : « الآثار بذلك عن عمر صحيحة » انتهى .

وروى ابن أبى شيبة فى « مصنفه » حدثنا على بن مسهر عن المختار بن فلفل عن أنس بن مالك ، قال : دَخَلْتُ على عمر بن الخطاب أمةً قد كان يعرفها لبعض المهاجرين ، أو الأنصار ، وعليها جلباب متقنعة به ، فسأها : عَتَقْتِ ؟ قالت : لا ، قال : فما بال الجلباب ؟ ! ضعيه على رأسك ، إنما الجلباب على الحرائر من نساء المؤمنين ، فتلكأت فقام إليها بذلك بالدرة ، فضرب بها رأسها حتى ألقته .

وروى محمد بن الحسن فى « كتاب الآثار » أخبرنا أبو حنيفة عن حماد بن أبى سليمان عن إبراهيم النخعى أن عمر بن الخطاب كان يضرب الإماماء أن يتقنعن ، ويقول : لا تشبهن بالحرائر انتهى .

### قول الإمام الحافظ أبى الفداء إسماعيل عماد الدين ابن عمر بن كثير القرشى الشافعى ( ت ٧٧٤ هـ )

قال فى تفسيره الجليل :  
( يقول تعالى آمراً رسوله - ﷺ تسليماً - أن يأمر النساء المؤمنات - خاصة أزواجه وبناته لشرفهن - بأن يدين عليهن من جلابيبهن ، ليميزن عن سمات نساء الجاهلية وسمات الإماماء ، والجلباب : هو الرداء فوق الخمار ، قاله ابن مسعود ، وعبيدة ، وقتادة ، والحسن البصرى ، وسعيد بن جبير ، وإبراهيم النخعى ، وعطاء الخراسانى ، وغير واحد ، وهو بمنزلة الإزار اليوم .

قال الجوهري : الجلباب : الملحفة ، قالت امرأة من هذيل ترثي قتيلاً لها :

تمشي النسر إليه وفى لاهية مَشَى العَدَارَى عليهن الجلابيبُ

قال علي بن أبي طلحة عن ابن عباس : « أمر الله نساء المؤمنين إذا خرجن من بيوتهن في حاجة أن يغطين وجوههن من فوق رءوسهن بالجلابيب ، ويبدن عينا واحدة » <sup>(١)</sup> .

وقال محمد بن سيرين : سألت عبيدة السلماني عن قول الله تعالى ﴿ يبدن عليهن من جلابيبهن ﴾ فغطى وجهه ورأسه ، وأبرز عينه اليسرى <sup>(٢)</sup> (٣) اهـ .

وقد فسر الإمام جلال الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد المحلّي رحمه الله (ت ٨٦٤ هـ) الآية بقوله : ( « من جلابيبهن » جمع جلباب ، وهي الملاءة التي تشتمل بها المرأة ، أى : يرخين بعضها على الوجوه إذا خرجن لحاجتهن إلا عينا واحدة « ذلك أدنى » أقرب إلى « أن يعرفن » بأنهن حرائر « فلا يؤذين » بالتعرض لهن ، بخلاف الإماء ، فلا يغطين وجوههن ، فكان المنافقون

---

(١) رواية علي بن أبي طلحة عن ابن عباس منقطة قال الحافظ ابن حجر : ( روى عن ابن عباس ولم يسمع منه ، بينهما مجاهد ) وقال دحيم : ( لم يسمع التفسير من ابن عباس ) ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : ( روى عن ابن عباس ، ولم يره ) - ( له عند مسلم حديث واحد في ذكر العزل ، وروى له الباقر حديثاً آخر في الفرائض ) - قال الحافظ ابن حجر : ( قلت : ونقل البخاري من تفسيره رواية معاوية بن صالح عنه عن ابن عباس شيئاً في التراجم وغيرها ، ولكنه لا يسميه يقول : قال ابن عباس أو يذكر عن ابن عباس ) اهـ ، ويفهم من صيغة الجزم احتجاج الإمام البخاري بهذه الرواية أعني رواية علي بن أبي طلحة عن ابن عباس رضي الله عنهما في مواضع عديدة من كتاب التفسير حيث أوردها معلقة ، وإن كانت ليست على شرطه في الجامع الصحيح ، ووصلها ابن حجر في «الفتح»، فانظر : « فتح الباري » ( ٢٠٧/٨ ) ، ( ٢٢٨/٨ ) ، ( ٢٦٥/٨ ) - وانظر « تهذيب التهذيب » ( ٣٣٩/٧ - ٣٤٠ ) .

(٢) أورد هذا الأثر السيوطي في « الدر المنثور » ( ٢٢١/ ٥ ) وقال : أخرجه الفريابي ، وعبد بن حميد ، وابن جرير الطبري ، وابن المنذر ، وابن أبي حاتم عن محمد بن سيرين ( اهـ .

(٣) « تفسير القرآن العظيم » ( ٤٧٠/٦ ) .

يتعرضون لهن « وكان الله غفوراً » لما سلف منهن لترك الستر « رحيماً » بهن  
إذ سترهن<sup>(١)</sup> اهـ .

وقال السيوطي رحمه الله : ( هذه آية الحجاب في حق سائر النساء ففيها  
وجوب ستر الرأس والوجه عليهن )<sup>(٢)</sup> اهـ .

وقال الإمام الخطيب الشربيني رحمه الله في تفسيره : ( « يدنين » يقربن  
« عليهن » أى على وجوههن وجميع أبدانهن ، فلا يدعن شيئاً منها  
مكشوفاً )<sup>(٣)</sup> اهـ .

وقال أيضاً : ( قال ابن عادل : ويمكن أن يقال : المراد يعرفن أنهن لا  
يزنين ، لأن من تستر وجهها مع أنه ليس بعورة أى في الصلاة لا يُطمع فيها  
أنها تكشف عورتها بفرض أنهن مستورات لا يمكن طلب الزنا  
منهن )<sup>(٤)</sup> اهـ .

وقال الشيخ أبو السعود محمد بن محمد العمادى ( ت ٩٥١ هـ ) في  
تفسيره : ( أى يغطين بها وجوههن وأبدانهن إذا برزن لداعية من  
الدواعى )<sup>(٥)</sup> اهـ .

وقال الشيخ إسماعيل حقى البروسوى ( ت ١١٣٧ هـ ) رحمه الله في  
تفسيره : ( والمعنى يغطين بها وجوههن وأبدانهن وقت خروجهن من بيوتهن  
لحاجة ، ولا يخرجن مكشوفات الوجوه والأبدان كالإماء حتى لا يتعرض لهن  
السفهاء ظناً بأنهن إماء ) اهـ

ونقل عن أنس رضى الله عنه قال : ( مرت لعمر بن الخطاب رضى الله عنه  
جارية متقنة فعلاها بالدرة ، وقال : بالكاع<sup>(٦)</sup> تشبهين بالحرائر ألقى

---

(١) « قرّة العينين على تفسير الجلالين » ص ( ٥٦٠ ) .

(٢) « عون المعبود » ( ١٠٦/٤ ) ، « الإكليل » على هامش « جامع البيان » ص ( ٣٣٤ ) .

(٣) « السراج المنير » ( ٢٧١/٣ ) .

(٤) السابق ( ٣٧٢/٣ ) .

(٥) « إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم » ( ١١٥/٧ ) .

(٦) ( لكاع : كلمة تقال لمن يُستَحَقَّرُ به مثل العبد والأمة والخامل والقليل العقل ، مثل قولك :  
ياخسيس ) اهـ من « فتح البيان » لصديق حسن خان ( ٤١٥/٧ ) .



القناع (١) اهـ .

وقال العلامة الشوكاني ( ت ١٢٥٠ هـ ) في تفسيره : ( قال الواحدى : قال المفسرون : يغطين وجوههن ورءوسهن إلا عيناً واحدة ، فيعلم أنهن حرائر لا يعرض لهن بأذى ) إلى أن قال رحمه الله : ( وليس المراد بقوله « ذلك أدنى أن يعرفن » أن تعرف الواحدة منهن من هى ، بل المراد أن يعرفن أنهن حرائر لا إماء لأنهن قد لبسن لبسة تختص بالحرائر ) (٢) اهـ .

وقال الشيخ السيد محمد عثمان ابن السيد محمد أبى بكر ابن السيد عبد الله الميرغنى المحجوب المكي :

( ت ١٢٦٨ هـ ) في تفسيره : ( « يدنين عليهن من جلابيهن » أى يرخين على وجوههن وسائر أجسادهن ما يسترهن من الملاآت والثوب الساتر (٣) ) اهـ .

وقال العلامة أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسى البغدادى ( ت ١٢٧٠ هـ ) في تفسيره : ( والإدناء : التقريب ، يقال : أدناى ، أى قربنى ، وضمن معنى الإرخاء أو السدل ، ولذا عُذِّى بعلى ، على ما يظهر لى ، ولعل نكتة التضمن الإشارة إلى أن المطلوب تستر يتأتى معه رؤية الطريق إذا مشين فتأمل ) ، وقال أيضاً رحمه الله : ( والظاهر أن المراد بعلين : على جميع أجسادهن ، وقيل : على رؤوسهن أو على وجوههن لأن الذى كان يبدو منهن فى الجاهلية هو الوجه ) اهـ ، وقال أيضاً : ( وفى رواية أخرى عن الخبر رواها ابن جرير وابن أبى حاتم وابن مردويه : تغطى وجهها من فوق رأسها بالجلباب وتبدى عيناً واحدة ، وأخرج عبد الرزاق وجماعة عن أم سلمة قالت : لما نزلت هذه الآية ﴿ يدنين عليهن من جلابيهن ﴾ خرج نساء الأنصار كأن على رؤوسهن الغربان من السكينة ، وعليهن أكسية سود يلبسها (٤) .

(١) « روح البيان » ( ٢٤٠/٧ ) .

(٢) « فتح القدير الجامع بين فنى الرواية والدراية من علم التفسير » ( ٣٠٤/٤ - ٣٠٥ ) .

(٣) « تفسير الميرغنى » ( ٩٣/٢ ) .

(٤) أخرجه أبو داود ( ١٨٢/٢ ) بإسناد صحيح ، وأورده فى « الدر » ( ٢٢١/٥ ) برواية عبد =

وأخرج ابن مردويه عن عائشة رضي الله عنها قالت : « رحم الله تعالى نساء الأنصار ، لما نزلت ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأَزْوَاجُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ ﴾ الآية ، شققن مروطهن ، فاعتجرن بها ، فصلين خلف رسول الله ﷺ كأنما على رؤوسهن الغربان » (١) اهـ .

**وقال نعمة الله بن محمود الخجواني :**

[ ( يدنين يغطين ) عليهن ) أى على أيديهن وأرجلهن وعلى جميع معاطفهن ( من ) فواضل ( جلابيبن ) وملاحفهن بحيث لا يبدو من مفاصلهن وأعضائهن شيء سوى العينين ، بل عين واحدة (٢) ] اهـ .

**وقال الشيخ عبد العزيز بن أحمد الدميرى :**

يدنين يرخين الرداء سترًا للوجه والرأس يعم الصدر (٣)

**وقال المهيمن :**

[ ( يدنين ) أى يقربن تقريب تغطية ( عليهن ) أى على وجوههن وأبدانهن (٤) ] اهـ .

**وقال علامة الشام محمد جمال الدين القاسمى ( ت ١٣٣٢ هـ ) رحمه الله**  
فى تفسيره : ( فَأْمُرْنَ - يعنى الحرائر - أن يخالفن بزيهن عن زى الإمام ، بلبس الأردية والملاحف وستر الرعوس والوجوه ليحتشمن ويهين فلا يطمع فيهن طامع ) اهـ .

**وقال أيضاً :** ( وأخرج - يعنى ابن أبى حاتم - عن يونس بن يزيد أنه سأل الزهرى : هل على الوليدة خمار ، متزوجة أو غير متزوجة ؟ قال : عليها الخمار

---

= الرزاق وعبد بن حميد وأبى داود وابن المنذر وابن أبى حاتم وابن مردويه من حديث أم سلمة بلفظ : « من أكسية سود يلبسها » ، والغربان جمع غراب ، شبهت الأكسية فى سوادها بالغربان .

(١) « روح المعاني فى تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني » ( ٨٨/٢٢ - ٩٠ ) .

(٢) « الفواتح الإلهية » ( ١٦٣/٢ ) نقلاً عن « مجلة الجامعة السلفية » .

(٣) « التيسير فى علوم التفسير » ص ( ٩١ ) نقلاً عن « مجلة الجامعة السلفية » .

(٤) « تبصير الرحمن » ( ١٦٤/٢ ) نقلاً عن « مجلة الجامعة السلفية » .

إن كانت متزوجة ، وتنتهى عن الجلباب ، لأنه يكره لمن أن يتشبهن بالحرائر المحصنات ( ١ ) .

وقال علامة القصيم الشيخ أبو عبد الله عبد الرحمن بن ناصر السعدى رحمه الله فى تفسيره : [ ( ياأيها النبى قل لأزواجك وبناتك ونساء المؤمنين يدنين عليهن من جلابيبهن ) الآية : هذه الآية هى التى تسمى آية الحجاب ، فأمر الله نبيه أن يأمر النساء عموماً ، ويبدأ بزوجاته وبناته لأنهن أكد من غيرهن ، ولأن الأمر لغيره ينبغى أن يبدأ بأهله قبل غيرهم كما قال تعالى ﴿ ياأيها الذين آمنوا قوا أنفسكم وأهليكم نارا ﴾ أن ﴿ يدنين عليهن من جلابيبهن ﴾ وهن اللاتى يكن فوق الثياب من ملحفة وخمار ورداء ونحوه ، أى يغطين بها وجوههن وصدورهن ، ثم ذكر حكمة ذلك فقال : ﴿ ذلك أدنى أن يعرفن فلا يؤذين ﴾ دل على وجود أذية إن لم يحتجبن ، وذلك لأنهن إذا لم يحتجبن ربما ظنَّ أنهن غير عفيفات فيتعرض لهن من فى قلبه مرض فيؤذين ، وربما استهين بهن ، وظنَّ أنهن إمء فتهاون بهن من يريد الشر ، فالاحتجاب حاسم لمطامع الطامعين فيهن ، ﴿ وكان الله غفوراً رحيماً ﴾ حيث غفر لكم ما سلف ، ورحمكم بأن بين لكم الأحكام ، وأوضح الحلال والحرام ، فهذا سد للباب من جهتهن ، وأما من جهة أهل الشر فتوعدهم بقوله : ﴿ لكن لم ينته المنافقون والذين فى قلوبهم مرض ﴾ أى مرض شك أو شهوة ﴿ والمرجعون فى المدينة ﴾ أى المخوفون المرهبون الأعداء المتحدثون بكثرتهم وقوتهم وضعف المسلمين ، ولم يذكر المعمول الذى ينتهون عنه ليعم ذلك كل ما توحى به أنفسهم إليهم ، وتوسوس به ، وتدعو إليه من الشر من التعريض بسب الإسلام وأهله ، والإرجاف بالمسلمين ، وتوهين قواهم ، والتعرض للمؤمنات بالسوء والفاحشة ، وغير ذلك من المعاصى الصادرة من أمثال هؤلاء ﴿ لنغرينك بهم ﴾ أى نأمرك بعقوبتهم وقتالهم ونسلطك عليهم ثم إذا فعلنا ذلك لا طاقة لهم بك وليس لهم قوة ولا امتناع ، ولهذا قال ﴿ ثم لا يجاورونك فيها إلا قليلاً ﴾ ( ٢ ) اهـ .

( ١ ) « محاسن التأويل » ( ١٣ / ٤٩٠٨ - ٤٩٠٩ ) .

( ٢ ) « تيسر الكريم الرحمن فى تفسير كلام المثنى » ( ١٢٢ / ٦ ) .



## قول العلامة القرآني محمد الأمين الشنقيطي ( ت ١٣٩٣ هـ )

قال رحمه الله : [ ومن الأدلة القرآنية على احتجاب المرأة وسترها جميع بدنها حتى وجهها قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأَزْوَاجُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَنِسَاءُ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَابِيبِهِنَّ ﴾ فقد قال غير واحد من أهل العلم : إن معنى ﴿ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَابِيبِهِنَّ ﴾ أنهم يسترن بها جميع وجوههن ، ولا يظهر منهن شيء إلا عين واحدة تبصر بها ، ومن قال به ابن مسعود ، وابن عباس ، وعبيدة السلماني وغيرهم .

فإن قيل : لفظ الآية الكريمة وهو قوله تعالى : ﴿ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَابِيبِهِنَّ ﴾ لا يستلزم معناه ستر الوجه لغة ، ولم يرد نص من كتاب ولا سنة ولا إجماع على استلزامه ذلك ، وقول بعض المفسرين إنه يستلزمه معارض بقول بعضهم : إنه لا يستلزمه ، وبهذا يسقط الاستدلال بالآية على وجوب ستر الوجه .

فالجواب : أن في الآية الكريمة قرينة واضحة على أن قوله تعالى فيها ﴿ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَابِيبِهِنَّ ﴾ يدخل في معناه ستر وجوههن بإدناء جلابيبهن عليها ، والقرينة المذكورة هي قوله تعالى ﴿ قُلْ لَأَزْوَاجُكُمْ ﴾ ووجوب احتجاب أزواجه وسترهن وجوههن لا نزاع فيه بين المسلمين ، فذكر الأزواج مع البنات ونساء المؤمنين يدل على وجوب ستر الوجوه بإدناء الجلابيب كما ترى ومن الأدلة على ذلك أيضاً هو ما قدمنا في سورة النور<sup>(١)</sup> في الكلام على قوله تعالى ﴿ وَلَا يَبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا ﴾ من أن استقراء القرآن يدل على أن معنى : « إلا ما ظهر منها » الملاءة فوق الثياب ، وأنه لا يصح تفسير « إلا ما ظهر منها » بالوجه والكفين كما تقدم إيضاحه ، واعلم أن قول من قال : ( إنه قد قامت قرينة قرآنية على أن قوله تعالى ﴿ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَابِيبِهِنَّ ﴾ لا يدخل فيه ستر الوجه ، وأنه القرينة المذكورة هي قوله تعالى ﴿ ذَلِكَ أَدْنَى أَنْ يَعْرِفْنَ ﴾ قال : وقد دل قوله « أن يعرفن » على أنهن سافرات كافات عن وجوههن لأن التي تستر وجهها لا تعرف ) باطل ، وبطلانه واضح ،

(١) انظر ص ( ٢٧٨ ) .

وسياق الآية يمنعه منعاً باتاً لأن قوله : « يدنين عليهن من جلابيهن » صريح في منع ذلك ، وإيضاحه : أن الإشارة في قوله « ذلك أدنى أن يعرفن » راجعة إلى إدنائهن عليهن من جلابيهن ، وإدناؤهن عليهن من جلابيهن لا يمكن بأى حال أن يكون أدنى أن يعرفن بسفورهن ، وكشفهن عن وجوههن كما ترى ، فإدناء الجلابيب منافٍ لكون المعرفة معرفة شخصية بالكشف عن الوجوه كما لا يخفى .

وقوله في الآية الكريمة « لأزواجك » دليل أيضاً على أن المعرفة المذكورة في الآية ليست بكشف الوجوه ، لأن احتجابهن لا خلاف فيه بين المسلمين .

والحاصل : أن القول المذكور تدل على بطلانه أدلة متعددة :

الأول : سياق الآية كما أوضحناه آنفاً .

الثاني : قوله ( لأزواجك ) كما أوضحناه أيضاً .

الثالث : أن عامة المفسرين من الصحابة فمن بعدهم فسروا الآية مع بيانهم سبب نزولها ، بأن نساء أهل المدينة كن يخرجن بالليل لقضاء حاجتهن خارج البيوت ، وكان بالمدينة بعض الفساق يتعرضون للإماء ، ولا يتعرضون للحرائر ، وكان بعض نساء المؤمنين يخرجن في زى ليس متميزاً عن زى الإماء ، فيتعرض لهن أولئك الفساق بالأذى ، ظناً منهم أنهم إماء ، فأمر الله نبيه ﷺ أن يأمر أزواجه وبناته ونساء المؤمنين أن يتميزن في زيهن عن زى الإماء ، وذلك بأن يدنين عليهن من جلابيهن ، فإذا فعلن ذلك ، ورآهن الفساق ، علموا أنهم حرائر ، ومعرفتهن بأنهن حرائر لا إماء هو مبنى قوله ﴿ ذلك أدنى أن يعرفن ﴾ فهي معرفة بالصفة لا بالشخص ، وهذا التفسير منسجم مع ظاهر القرآن كما ترى ، فقوله « يدنين عليهن من جلابيهن » لأن إدناءهن عليهن من جلابيهن يشعر بأنهن حرائر فهو أدنى وأقرب لأن يعرفن : أى يعلم أنهن حرائر ، فلا يؤذين من قبل الفساق الذين يتعرضون للإماء ، وهذا هو الذى فسر به أهل العلم بالتفسير هذه الآية ، وهو واضح ، وليس المراد منه أن تعرض الفساق للإماء جائز<sup>(١)</sup> بل هو حرام ، ولا شك أن

(١) وقد شنع بعضهم بذلك ، وزعم أن لازم هذا التفسير ( أن الله تعالى أطلق الفساق على أعراض =

المتعرضين لمن من الذين في قلوبهم مرض ، وأنهم يدخلون في عموم قوله ﴿ والذين في قلوبهم مرض ﴾ في قوله تعالى ﴿ لكن لم ينته المنافقون والذين في قلوبهم مرض والمرجفون في المدينة لنغرينك بهم ﴾ إلى قوله : ﴿ وقتلوا تفتيلاً ﴾ .

ومما يدل على أن المتعرض لما لا يحل من النساء من الذين في قلوبهم مرض ، قوله تعالى : ﴿ فلا تخضعن بالقول فيطمع الذي في قلبه مرض ﴾ الآية ، وذلك معنى معروف في كلام العرب ، ومنه قول الأعشى :

حافظ للفرج راضٍ بالتقى ليس ممن قلبه فيه مرض

وفي الجملة : فلا إشكال في أمر الحرائر بمخالفة زى الإمام ليهابهن الفساق ، ودفع ضرر الفساق عن الإمام لازم ، وله أسباب أخر ليس منها إدناء الجلابيب [ <sup>(١)</sup> ] اهـ .

ونقل العلامة أبو الأعلى المودودي ( ت ١٣٩٩ هـ ) رحمه الله تعالى جملة من أقوال المفسرين في تفسير هذه الآية ثم قال رحمة الله عليه : ( ويتضح من هذه الأقوال جميعاً أنه من لدن عصر الصحابة الميمون إلى القرن الثامن للهجرة ، حمل جميع أهل العلم هذه الآية على مفهوم واحد ، هو الذي قد فهمناه من كلماتها ، وإذا راجعنا بعد ذلك الأحاديث النبوية والآثار ، علمنا منها أيضاً أن النساء قد شرعن يلبسن النقاب على العموم بعد نزول هذه الآية على العهد النبوي ، وكن لا يخرجن سافرات ، فقد جاء في سنن أبي داود والترمذي والموطأ للإمام مالك وغيرها من كتب الأحاديث أن كان النبي ﷺ قد أمر أن « المحرمة لا تنتقب ولا تلبس القفازين » ، و« نهى النساء في إحرامهن عن القفازين والنقاب » وهذا صريح الدلالة على أن النساء في عهد

== (إماء المسلمين) ، انظر : « المحلى » ( ٢١٩/٣ ) ، « الحجاب » للألباني ص ( ٤٤ - ٤٥ ) ، وهذا الاستنباط ليس بلازم أصلاً ، لأن سياق الآيات يردده صراحة كما هو واضح أعلى ، والله تعالى أعلم .

(١) « أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن » ( ٥٨٦/٦ ) .



النبوة قد تعودن الانتقاب ولبس القفازين عامة ، فهين عنه في الإحرام ، ولم يكن المقصود بهذا الحكم أن تُفرض الوجوه في موسم الحج عرضاً ، بل كان المقصود في الحقيقة أن لا يكون القناع جزءاً من هيئة الإحرام المتواضعة ، كما يكون جزءاً من لباسهن عادة ، فقد ورد في الأحاديث الأخرى تصريح بأن أزواج النبي ﷺ وعامة المسلمات كنَّ يخفين وجوههن عن الأجانب في حالة إحرامهن أيضاً ، ففي سنن أبي داود عن عائشة رضي الله عنها قالت : كان الركبان يمرون بنا ونحن مع رسول الله ﷺ محرمات ، فإذا حاذوا بنا سدلت إحدانا جلبابها من رأسها على وجهها ، فإذا جاوزونا كشفناه» (١) ، وفي الموطأ للإمام مالك عن فاطمة بنت المنذر قالت : « كنا نخمر وجوهنا ونحن محرمات ، ونحن مع أسماء بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنهما ، فلا تنكره علينا » (٢) وقد ورد في « فتح الباري » عن عائشة رضي الله عنها : « تسدل المرأة جلبابها من فوق رأسها على وجهها » (٣) ، وكل من تأمل كلمات الآية وما فسر بها أهل التفسير في جميع الأزمان بالاتفاق ، وما تعامل عليه الناس على عهد النبي ﷺ ، لم ير في الأمر مجالاً للجحود بأن المرأة قد أمرها الشرع الإسلامي بستر وجهها عن الأجانب ، مازال العمل جارياً عليه منذ عهد النبي ﷺ إلى هذا اليوم (٤) اهـ .

### وقال رحمه الله في « تفسير سورة الأحزاب » :

[ والجلباب في اللغة العربية : الملحفة والملاءة واللباس الواسع ، والإدناء يعني التقريب واللف ، فإن أضيف إليه حرف الجر « على » قصد به الإرخاء والإسدال من فوق ، وبعض المترجمين والمفسرين في هذه الأيام غلبهم الذوق الغربي ، فترجموا هذا اللفظ بمعنى الالتفاف لكي يتلافوا حكم ستر الوجه ،

(١) رواه أبو داود رقم ( ١٨٣٣ ) ، في الحج : باب في المحرمة تغطي وجهها ( ١٦٧/٢ ) .

(٢) الموطأ - باب تخمير المحرم وجهه ، ص ( ٢١٧ ) ط . الشعب ، بدون قولها : « فلا تنكره علينا » .

(٣) انظر : « فتح الباري » - كتاب الحج ، باب ما يلبس المحرم من الثياب ( ٤٠٦/٣ ) ط . السلفية .

(٤) « الحجاب » ص ( ٣٠٢ - ٣٠٣ ) .

لكن الله لو أراد ما ذكره هؤلاء السادة لقال : « يدنين إليهن » ، فإن من يعرف اللغة العربية لا يمكن أن يسلم بأن « يدنين عليهن » تعنى أن يتلفن أنفسهن فحسب ، هذا بالإضافة إلى أن قوله « جلايبهن » يحول أكثر وأكثر دون استخراج هذا المعنى .

و« مِنْ » هنا للتبعية يعنى جزءاً أو بعضاً من جلايبهن ، ولو التفت المرأة بالجلباب لالتفت به كله طبعاً لا ببعضه ، أو بطرف منه ، ومن ثم تعنى الآية صراحة أن تغطي النساء تماماً ، ويلفن أنفسهن بجلايبهن ، ثم يسدلن عليهن من فوق بعضاً منها أو طرفها ، وهو ما يعرف عامة باسم النقاب .

هذا ما قاله أكابر المفسرين في أقرب عهد بزمان الرسالة وصاحبها ﷺ ، فقد روى ابن جرير وابن المنذر أن محمد بن سيرين رحمه الله سأل عبيدة السلماني عن معنى هذه الآية ، ( وكان عبيدة قد أسلم في زمن النبي ﷺ ولم يأت إليه ، وجاء المدينة في عهد عمر رضي الله عنه ، وعاش فيها ، ويعتبر نظيراً للقاضي شريح في الفقه والقضاء ) فكان جوابه أن أمسك بردائه وتغطي به ، حتى لم يظهر من رأسه ووجهه إلا عين واحدة ، وقد فسرهما ابن عباس رضي الله عنهما أيضاً بما يقارب هذا إلى حد كبير ، وما نقله عنه ابن جرير وابن أبي حاتم وابن مردويه يقول فيه : « أمر الله نساء المؤمنين إذا خرجن من بيوتهن في حاجة أن يغطين وجوههن من فوق رؤوسهن بالجلابيب ، ويدين عينا واحدة » ، وهذا ما قاله قتادة والسدي أيضاً في تفسير هذه الآية .

ويتفق أكابر المفسرين الذين ظهروا في تاريخ الإسلام بعد عصر الصحابة والتابعين على تفسير الآية بهذا المعنى [ اهـ ] .

ثم قال رحمه الله في تفسير قوله تعالى : ﴿ ذَلِكْ أَذْنَى أَنْ يَعْرِفْنَ فَلَ يُؤْذِينَ ﴾ :

[ المراد بقوله « يُعرفن » أن كل من يراهن في هذا اللباس الوقور المحتشم غير المزين يعرف أنهن شريفات حرائر ، لا أوباش متهتكات متبدلات فيطمع أي مستهتر خليع في أن ينال منهن مراده .

والمقصود من قوله ﴿ فَلَ يُؤْذِينَ ﴾ لا يتعرض لهن أحد بأذى .

ونحن نتوقف هنا قليلاً ، ونحاول أن نفهم معاً أى روح لقانون الاجتماع الإسلامى يعبر عنها هذا « الأمر » القرآنى ؟ وما هو غرضه ومقصوده الذى ذكره رب العالمين بنفسه ؟

لقد أمر الله النساء فى الآية رقم ( ٣١ ) من سورة النور ألا يبدن زينتهن إلا لأشخاص معينين ذكروا فى هذه الآية ﴿ ولا يضربن بأرجلهن ليعلم ما يخفين من زينتهن ﴾ فإذا قرأنا هذا « الأمر » متصلاً مع الآية التى بين يدينا من سورة الأحزاب ، ظهر لنا فى وضوح أن « الأمر » الصادر إلى النساء فى هذه الآية أن يدنين عليهن من جلابيبهن يعنى إخفاء الزينة عن غير المحارم ، ولا يتحقق هذا الغرض طبعاً إلا إذا كان الجلباب غير مزين ولا منقوش فى ذاته ، وإلا ضاع هذا الغرض بارتداء جلباب مزين منقوش لافت للنظر ، وفوق هذا أن الله تبارك وتعالى لا يأمر النساء بإرخاء الجلباب وإخفاء الزينة فحسب، بل يأمرهن كذلك أن يسدلن على أنفسهن - يعنى، من أعلى - طرفاً من جلابيبهن ، وأى إنسان عاقل لا يمكن أن يفهم من هذا القول شيئاً سوى أنه يقصد ضرب النقاب أو التنقب حتى يخفى الوجه أيضاً إلى جانب إخفاء زينة الجسم واللباس، ثم يذكر رب العالمين ذاته علة هذا « الأمر » فىقول : إن هذه أمثل طريقة لأن يُعرف نساء المسلمين فلا يؤذين .

ويظهر من هذا تلقائياً أن هذا الأمر صادر إلى النسوة اللاتي لا يتلذذن بمعاكسة الرجال لهن ، وحملتهن فى وجوههن وأجسامهن ، ورغبتهم فيهن ، بل يتألمن ويتأذين ، واللاتي لا يردن جعل أنفسهن فى عداد نجوم المجتمع الداعرات، بل يردن أن يعرفن بأنهن مصاييح البيوت العفيفات التقيات ، هؤلاء الشريقات الطيبات يقول الله لهن : إن كنتن تردن أن تعرفن بهذه الصفة فعلاً ، وإن كان اهتمام الرجال بكن ، ورغبتهم فيكن لا يلذكن حقيقة ، بل يؤذيكُن ، ويؤلمكن ، فليس السبيل إلى ذلك أن تخرجن من بيوتكن متزينات كعروس ليلة زفافها ، وتظهرن جمالكن وحسنكن براقاً أخذاً كأحسن ما يكون أمام الأعين الطامعة الجائعة ، بل إن أفضل سبيل لهذا الغرض أن تخرجن خافيات زينتهن كلها فى جلباب مسدل غير مزين ، وتضربن النقاب على وجوهكن ، وتمشين



بطريقة لا يلفت نظر الناس فيها إليكن شئ حتى ولا صوت حليكن، إن المرأة التي تتزين وتتهيا قبل خروجها ، ولا تخرج قدمها من منزلها قبل أن تكون قد وضعت أصنافاً وألواناً من المساحيق والخطوط بين أحمر وأزرق وأسود وأبيض ، لا يمكن أن يكون غرضها من هذا سوى أنها تريد أن تلفت إليها نظر الرجال ، وتدعوهم هي نفسها إلى الالتفات إليها ، والاهتمام بها ، والرغبة فيها ، فإن قالت بعد ذلك إن النظرات الجائعة العطشى تؤذيها ، وتضايقها ، وإن ادعت أنها لا تريد أن تُعرف بأنها « سيدة مجتمعة » و« امرأة محبوبة مرغوب فيها » ، بل تحب أن تكون ربة بيت شريفة محترمة ، فليس ذلك منها غير خداع ومكر .

إن قول الإنسان لا يحدد نيته ، بل إن نيته الحقيقية هي التي تختار ، وتحدد شكل عمله ، ومن ثم فالمرأة التي تجعل نفسها شيئاً لافتاً للنظر ، ثم تمشي أمام الرجال ، يفضح فعلها هذا الدوافع التي تكمن خلفه ، والحركات التي تعمل وراءه ، ولهذا يتوقع طلاب الفتنة منها نفس ما يتوقعونه من امرأة من هذا الصنف ، فالقرآن يقول للنساء : هيهات هيهات أن تكن مصاييح البيوت النيرات ، ونجوم المجتمع الداعرات في وقت واحد ، فلكي تكن مصاييح البيوت اتركن تلك المناهج والطرق والأساليب التي تناسب نجوم المجتمع ، واسلكن أسلوب الحياة الذي يساعدكن في أن تصبحن مصاييح البيوت .

إن الرأي الشخصي لأى إنسان - سواء كان مطابقاً للقرآن أم مخالفاً ، وسواء أراد قبول هدى القرآن منهج عمل وقاعدة سلوك أم لم يرد - إن كان لا يريد بحال أن يرتكب جريمة عدم الأمانة في التفسير ، فلا يمكن أن يخطئ في فهم مراد القرآن وقصده ، ومالم يكن منافقاً فسوف يُسَلَّم بأن مراد القرآن هو ما ذكرناه آنفاً ، فإن خالف بعد ذلك فسوف يخالف بعد أن يعترف بأنه يعمل على خلاف القرآن ، أو أنه يفهم هدى القرآن : فهما أعوج خاطئاً [ (١) اهـ .

---

(١) « تفسير سورة الأحزاب » ص ( ١٦١ - ١٦٣ ) . ( ١٦٥ - ١٦٧ ) .

وقال فضيلة الشيخ أبى بكر جابر الجزائري حفظه الله تعالى :

( قوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأَزْوَاجُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَنْسَاءُ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَابِيبِهِنَّ ذَلِكَ أَذْنَى أَنْ يَعْرِفْنَ فَلَا يُؤْذِينَ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾ .

هذه الآية من سورة الأحزاب ، وهى متأخرة فى التلاوة عن الآيتين قبلها <sup>(١)</sup> أبطلت دعوى الخصوصية فى الحجاب حيث أشركت فى الخطاب نساء المؤمنين باللفظ الصريح ، وهى تطالب المؤمنات إذا خرجن من بيوتهن لحاجة استدعت ذلك أن يغطين وجوههن ، ويسترن محاسنهن ، أما التعليل فى الآية فهو يشير إلى المجتمع الإسلامى فى تلك الأيام ، وأنه كان مخلخلاً مهزوزاً لوجود أغلبية فيه من المنافقين والمنافقات ، والمشركين والمشركات ، وحُكم الرسول ﷺ لم يستقر بعد ، والأمن لم يستتب ، بدليل أن المنافقين كان منهم من يتعرض للجوارى فى الشوارع ، ويغازلهن لإيقاعهن فى الريبة ، فمن باب الوقاية العاجلة أمر الله تعالى النبى ﷺ أن يقول أمراً أزواجه وبناته ونساء المؤمنين به إذا خرجت إحداهن لحاجتها أن تغطى رأسها ووجهها لتعرف أنها حرة ، وليست جارية تخدم البيوت ، فلا يتعرض لها أولئك المنافقون بالكلام المريب والمغازلة الفاتنة ، والمقصود من الكلام أن هذه الآية مؤكدة لفرضية الحجاب ، ومقررة له .

ودعاة السفور يقولون إن هذه الآية لم تأمر بتغطية الوجه ، وإنما أمرت بتغطية الرأس فقط ، وهو فهم باطل ، إذ الجلباب هو ما تضعه المرأة على رأسها ، فكيف يقال لها : أدنى الجلباب من رأسك تغطية <sup>(٢)</sup> .

وإنما تدنيه من رأسها لتغطى به وجهها ، هذا هو المعقول والمفهوم من العرب ، ثم مجرد تغطية الرأس لا تمنع من المغازلة المخوفة ، وإنما يمنع منها تغطية الوجه بالمرّة ، أما كاشفة الوجه فإن النظر إليها ومنها يُسهّل المكالمة ، فالمغازلة ،

(١) يعنى قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا سَأَلْتَهُمْ مَنْ تَعَالَى فَسَأَلُوهُمْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ ﴾ الآية ، وقوله عز وجل : ﴿ يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ ﴾ الآية إلى قوله تعالى : ﴿ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾ .

(٢) كذا فى الأصل ، ولعله : ( فكيف يقال لها : « أدنى الجلباب من رأسك » وهو يغطيه ؟ ) يريد أنه يكون حينئذ تحصيل حاصل ، والله أعلم .

كما قال الشاعر الحكيم :

نظرة فابتسامة فسلام فكلام فموعد فلقاء<sup>(١)</sup> اهـ.

وقال الدكتور محمد محمود حجازي في تفسيره : ( « يدنين عليهن من جلابيبهن » فيسترن أجسادهن كلها حتى وجوههن إلا ما به ترى الطريق )<sup>(٢)</sup> اهـ .

وقال الشيخ عبد العزيز بن خلف :

( والمفهوم من الجلباب أنه لا ينحصر باسم ولا بجنس ولا بلون ، وإنما هو كل ثوب تشتمل به المرأة لستر مواضع الزينة من ثابت ومنقول ، وإذا عرفنا المقصود منه ، زال الحرج في وصفه ومسماه .

فقوله تبارك وتعالى : ﴿ ذلك أدنى أن يعرفن ﴾<sup>(٣)</sup> يدل على تخصيص الوجه لأن الوجه عنوان المعرفة ، فهو نص على وجوب ستر الوجه ، وقوله تعالى ﴿ فلا يؤذنين ﴾ هو نص على أن في معرفة محاسن المرأة إيذاء لها ولغيرها بالفتنة والشر ، ولذلك حرم الله تعالى عليها أن تخرج من بدنها ما تعرف به محاسنها أيًا كانت<sup>(٤)</sup> اهـ .

---

(١) « فصل الخطاب في المرأة والحجاب » ص ( ٣٨ - ٣٩ ) .

(٢) « التفسير الواضح » ( ٢٧/٢٢ ) .

(٣) وقال فضيلته معلقاً على هذا الموضع : ( لو لم يكن من الأدلة الشرعية على منع كشف الوجه إلا هذا النص من الله تعالى لكفى به حكماً موجياً ، لأن الوجه هو العنوان من المرأة لمعرفة من الناحية الشخصية ، ومن الناحية التي تجلب الفتنة بحيث إنها لا تظهر بارزة ، ونحجبه لعدم تلك المقاصد المحذورة ، والله تعالى أمر المرأة بأن تعمل على حجب ما يدل على معرفتها من بدنها ، وهذا الأمر يقتضى الوجوب ، ولا يوجد أى دليل ينقله من الوجوب إلى الاستحباب أو الخيار ) اهـ من هامش ص ( ٤٨ ) .

(٤) « نظرات في حجاب المرأة المسلمة » ص ( ٤٨ - ٤٩ ) .

## وقال حفظه الله تعالى (١) :

[ الجلباب أكمل من ضرب الخمار لأنه يحيط ببدن المرأة كلها ، ويستر جميع ما يعلو بدنها من الزينة ، أو ما يصف جسمها ، لأن لبس الثياب التي تصف حجم المرأة حرام عليها استعمالها بحضرة الرجال الأجانب ...

وإذا قال من يبيح إبداء الوجه : « إن هذه الآية خاصة بخروج أزواج النبي ﷺ لقضاء الحاجة » ، قلنا : الحق أن أسباب النزول لا يتوقف عليها حكم الآيات القرآنية ، فهي تخاطب الناس في هذا الزمان وما بعده ، كما كانت تخاطب رسول الله ﷺ وأصحابه ، وهذا لا ينكره أحد من أهل العلم ، لأن العبرة بعموم اللفظ ، لا بخصوص السبب (٢) اهـ .

## قول العلامة أبي هشام عبد الله الأنصارى في تفسير آية الإدناء

وقد ضمنه بحثه القيم : « إبراز الحق والصواب في مسألة السفور والحجاب » الذى نشرته مجلة « الجامعة السلفية » بالهند ، الذى كتبه ردًا على مقال فضيلة الدكتور محمد تقى الدين الهلالى - رحمه الله - بعنوان : « الإسفار عن الحق في مسألة السفور والحجاب » ، وهأنذا أثبتته بطوله لما فيه من فوائد علمية ، قال حفظه الله تعالى :

( وهذه الآية تتمه وتفسير لآية الحجاب ، وذلك لأن آية الحجاب مسوقة لبيان أحكام البيوت فإنه تعالى بدأ خطابه فيها بقوله : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ ﴾ الآية ، وفى هذا السياق أمر بالحجاب بقوله : ﴿ وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعًا فَاسْأَلُوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ ﴾ فعرفوا من هذا أنهم لا يجوز لهم أن يدخلوا بيوته ، أو يقفوا على الباب حينما يحتاجون إلى طلب متاع ، بل لا بد من أن يطلبوه من وراء شئ يسمى حجاباً ، من الجدار ، أو مصراعى الباب ، أو الستر الذى أرخى عليه ، ومن هنا نشأ سؤال آخر ، وهو أنهم: ماذا يفعلون ، أو ماذا تفعل النساء إذا خرجن من البيوت ؟ فأنزل الله

(١) « السابق » ص ( ٥٢ ) .

(٢) وكيف تستقيم دعوى الخصوصية ، والقرآن ينص فى سورة النور على المؤمنات عموماً بقوله عز

وجل : ﴿ وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ ﴾ ، وفى آية الأحزاب : ﴿ وَنِسَاءَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ !؟



تعالى هذه الآية ، وأمر النساء أن يدين عليهن من جلابيهن ، وبهذا تم أمر الحجاب في حالتى الخروج والاستقرار فى البيوت .

وهذه الآية الكريمة تستدعى التأمل وإدارة الفكر من وجوه :

**الأول :** أن الله تعالى لم يقل : « يتجلبن » وإنما قال « يدين » ومعلوم أن الإدناء ليس هو نفس التجلبب ، بل هو أمر زائد على التجلبب ، فلا يحصل الامتثال بهذا الأمر بمجرد التجلبب ، بل لابد من الإتيان بقدر زائد عليه يصح أن يطلق عليه كلمة الإدناء .

**الثانى :** إن الإدناء لا يطلق على لبس الثياب ، ثم إنه لا يتعدى بعلى ، بل يتعدى باللام ، ومن ، وإلى ، فتعديته هنا بعلى لتضمينه معنى فعل آخر ، وهو الإرخاء ، والإرخاء يكون من فوق ، فالمعنى : يرخين شيئاً من جلابيهن من فوق رؤوسهن على وجوههن ، أما قولنا : « على وجوههن » ، فلأن الجلابب لابد أن يقع على عضو عند الإرخاء ، ومعلوم بالبداهة أن ذلك العضو لا يكون إلا الوجه ، وأما أن يكون على الجهة فقط فمعلوم أن هذا القدر القليل من عطف الثوب لا يسمى إرخاء ، ويؤيد هذا المعنى ( أى إن المراد بالإدناء هو الإرخاء لا مجرد التجلبب ) أيضاً ، أن الله أتى بكلمة من التبعية قبل الجلابب ، فمقتضاه أن الإدناء يكون بجزء من الجلابب مع أن التجلبب يطلق على مجموع هيئة لبسه .

**الثالث :** أن الضمير فى « يدين » يرجع إلى ثلاث طوائف جمعاء : إلى أزواج النبى ﷺ ، وإلى بناته ، وإلى نساء المؤمنين ، وقد أجمعوا على أن ستر الوجه والكفين كان واجباً على أزواجه ﷺ ، فإذا دل هذا الفعل على وجوب ستر الوجه والكفين فى حق طائفة منها ؛ فلم لا يدل نفس ذلك الفعل على نفس ذلك الوجوب فى حق طائفتين أخريين ؟!

**الرابع :** أن الله أمر أمهات المؤمنين بالتستر الكامل فى آية الحجاب ، ولم يستثن عضواً من عضو ، فلو كان المراد بإدناء الجلابب مجرد تغطية الرأس من غير أن يشمل الوجه والكفين لكان كلامه تعالى عبثاً فى حق أمهات المؤمنين ،

إذ من العجائب أن يؤمر أولاً بالتستر الكامل حتى الوجه والكفين ، ثم يؤمر بتغطية الرأس فقط ، مع بقاء الآية الأولى محكمة غير منسوخة ، وبألت شعري أى حاجة مست إلى الأمر بستر الرأس بعد الأمر بستر جميع الأعضاء ؟!

الخامس : أن أساليب الرواة - وإن اختلفت في بيان سبب نزول هذه الآية - لكنهم متفقون على أن من أهداف هذا الأمر تمييز الحرائر من الإماء بالزى ، فعلينا أن نرجع في معرفة ذلك إلى تقاليد العرب في ذلك الزمان وقبله ، ويبدو من أشعار الشعراء الجاهليين أن الحرائر والشريفات كن محتجبات الوجوه في الجاهلية أيضاً ، وحجاب الوجوه - وإن لم يكن عاماً - لكنه كان هو الزى الفارق بين الحرة والأمة [اهـ .

ثم ساق فضيلته شواهد شعرية لتأييد أن ستر الوجوه وكشفها كان هو الفارق بين الحرة والأمة في زمن الجاهلية<sup>(١)</sup> ، إلى أن قال حفظه الله :

[ وبعد معرفة هذا القدر من تقاليد نساء الجاهلية يسهل علينا فهم معنى الآية ، وأن الله تعالى أمر المؤمنات بالتزام الزى الذى كان قد تقرر عندهم أنه زى الحرة ، وليس بزى الأمة ، ومعلوم أن ذلك الزى كان هو ستر الوجه بالجلباب .

السادس : أن الروايات التى وردت في بيان سبب نزول هذه الآية إما ساكتة عن بيان الزى الذى يفرق بين الحرة والأمة ، وإما صريحة جازمة فيه . فالرواية التى فيها الصراحة ببيان الزى هى ما رواه ابن سعد عن محمد بن كعب القرظى قال : ( كان رجل من المنافقين يتعرض لنساء المسلمين يوذيهن ، فإذا قيل له ، قال : « كنت أحسبها أمة » ، فأمرهن الله أن يخالفن زى الإماء ، ويدنين عليهن من جلابيبن تخمر وجهها إلا إحدى عينيهما ، يقول : « ذلك أدنى أن يعرفن فلا يؤذين » ، يقول : ذلك أخرى أن يُعرفن )<sup>(٢)</sup> اهـ .

(١) وقد تقدم ذكر جملة صالحة منها في فصل تاريخ الحجاب في الجاهلية ، فراجع ص (٨٤) .

(٢) « طبقات ابن سعد » ( ١٧٦/٨ ، ١٧٧ ) .

وويقرب منها الرواية التي رواها ابن جرير ، ونقلها فضيلة الدكتور الهلالي ، فإن فيها تفسير « يدنين » بكلمة يتقنعن ، والتقنع يطلق على تغطية الوجه ، ومنه مقنع الكندي ، سمي مقنعاً لأنه كان لا يخرج إلا وعلى وجهه ستر<sup>(١)</sup> ،

ومنه ما قال أحمد بن أبي يعقوب في تاريخه : « وكانت العرب تحضر سوق عكاظ وعلى وجوهها البراقع ، فيقال : إن أول عربي كشف قناعه ظريف بن غنم العنبري<sup>(٢)</sup> » ،  
ومنه المثل السائر : « ألقى عن وجهه قناع الحياء » .

فالروايات التي تبين سبب النزول تصرح أيضاً بأن الفرق بين الحرة والأمة إنما كان بستر الوجه وكشفه ، وأما استدلالهم بما تقرر في كتب الفقه من أن الأمة لا تستر رأسها فليس بناهض ، أما أولاً : فلأن الله تعالى إنما رد المسلمين إلى التقاليد التي كانت متقررة في مجتمع العرب ، ولم يُرَدِّهم إلى ما تقرر في هذا الشرع ، فإن ما تقرر فيه ، لم يتقرر إلا بعد نزول هذه الآية ، وأما ثانياً : فلأن كشف الرأس للإماء ليس بمتفق عليه<sup>(٣)</sup> .

وأما ما قاله فضيلة الدكتور من أن عمر رضي الله عنه كان يضرب الإماء على ستر الرأس فليس بصحيح ، بل الصحيح أنه كان يضربهن على ستر الوجه ، وهاك لفظ الرواية : قال أنس : « مرت بعمر بن الخطاب جارية متنقبة ، فعلاها بالدره ، وقل : يالكاع تشبهين بالحرائر ؟ ألقى القناع<sup>(٤)</sup> » .

والعجب من فضيلة الدكتور أنه كيف رضى أن يستدل به على جواز كشف الوجوه للحرائر ؟ !

**السابع : أنا لو سلمنا - على سبيل التنزل - أن مجرد ستر الرأس يكفي لتمييز**

(١) انظر : « الأغاني » ترجمة مقنع ( ٦٠/١٧ ) .

(٢) « تاريخ يعقوب » ط . أوربة ( ٣١٥/٢ ) .

(٣) انظر : « تفسير ابن كثير » ( ٥١٦/٥ ) ، « تفسير سورة النور » لابن تيمية ص ( ١٧ ) ، « المحلى » ( ٢٨١/٣ ) .

(٤) « فتح البيان » للنواب صديق حسن خان ( ٣١٦/٧ ) .

الحرّة من الأمة ، فلا شك أن ستر الوجه مع ستر الرأس أولى في إعطاء هذا التمييز ، وفي تأدية هذا الغرض ، فسبب النزول على تقدير صحة ما فهمه منه فضيلة الدكتور لا يقتضى نفى ستر الرأس ولا ينافى وجوبه .

الثامن : أن سبب النزول ينص على أن الله تعالى ذَرَأَ بأمر إدناء الجلباب مفسدة من المفاسد ، وهى التعرض للنساء ، ولكن هناك مفاسد أخرى أكبر منها ، وذلك أن المرأة - ولو كانت فاجرة - إذا تعرض لها أحد في الطريق بالتغزل ، أو بإلقاء الكلمات تثور الحمية والغيرة فيها ، وتستشيط غضباً ، إلا التى ترامت في وقاحتها وفجورها إلى النهاية ، قلما يظفر الرجل بجذوى في مطلوبه بمثل هذا التعرض ، ولا يجتنى من عمله هذا إلا شوك الذل والهوان ، ولكن إذا خرجت المرأة سافرة الوجه فلا غرو أن يلتقى نظرها بنظر أحد من الرجال ، ومعروف أن التقاء النظرين يحدث انجذاباً في القلبين قلما يصبر أحدهما عن الآخر ، ويقع كل واحد منهما فريسة لصاحبه بسهولة تامة ، ولذلك ورد « أن النظر سهم من سهام إبليس مسموم »<sup>(١)</sup> .

وقال الشاعر :

كل الحوادث مبداها من النظر      ومعظم النار من مستصغر الشرر

وقال آخر :

يصرعن ذا اللب حتى لا حراك به      وهن أضعف خلق الله إنسانا

وليست هذه المفاسد متخيلة مفروضة ، بل قد ابتلى بها المجتمع البشرى في العالم كله ، وكل ذلك من عواقب هذا السفور .

فإذا كانت هناك مفاسد أخرى يجنب المفسدة التى نزلت لدرءها الآية الكريمة فهل من حكمة الحكيم الخبير الذى يعلم خائنة الأعين وما تخفى الصدور ، وما يتطور إليه المجتمع بفضل السفور ، هل من حكمته أن يدرأ مفسدة واحدة صغيرة ، ويترك مفاسد أخرى كبيرة مفتحة الأبواب ، يدرؤها مع أنها من قبيلها وأشد منها ؟ فالصحيح أن مفسدة واحدة صغيرة - وهى

---

( ١ ) انظر : « تفسير ابن كثير » ( ٨٧/٥ ) .



التعرض للنساء في الطرقات - لما ظهرت واقتضت أمراً من أوامر الله يسد به بابها أمر الله بأمر يكفي لسد باب هذه المفسدة ، ولسد أبواب المفسدات الأخرى التي هي أكبر من أختها ، فأمر بستر الرأس والوجه حتى ينقطع السبيل .

ولعل قائلًا يقول : إن الأمر إذا كان كذلك ؛ فلم لم ينبه الله تعالى على تلك الأغراض النبيلة التي تكمن وراء هذا الأمر ؟ ولم اقتصر على الإشارة إلى تلك الأغراض في آية الحجاب بقوله ﴿ ذلکم أطهر لقلوبکم وقلوبہن ﴾ فلم يحتاج إلى الإعادة ، ويالها من كلمة جامعة لا تغادر صغيرة ولا كبيرة من أغراض هذا الباب إلا أحصتها في طيها ، ثم إن قوله تعالى : ﴿ ذلک أدنی أن یعرفن فلا یؤذین ﴾ يشير إلى هذه الأغراض أيضاً ، قال الرازي : ( قيل : يعرفن أنهم حرائر فلا يتبعن ، ويمكن أن يقال : المراد أنهم لا يزنین ، لأن من تستر وجهها مع أنه ليس بعورة لا يطمع فيها أن تكشف عورتها )<sup>(١)</sup> اهـ .

التاسع : أن أعمال أمهات المؤمنين وأعمال نساء المسلمين ترشدنا إلى ما هو الصحيح في معنى إدناء الجلباب ، لأن الخطاب كان موجهاً إليهن مباشرة ، وكان الله مهيمناً عليهن ، والرسول قيماً ورقياً على أعمالهن ، فلا نحسب أن الرسول ﷺ أقر الصحابة والصحائيات على عمل لم يوجبه الله ، مع أنه كان قد جاء لرفع الأواصر والأغلال ، وكان عزيزاً عليه ما عنتوا ، وقد أعطت الروايات عن أعمالهن تفصيلاً لا يحوم حوله شك ، ولا ريب بأنهن كن يسترن الوجوه إيماناً بكتاب الله ، وتصديقاً بتنزيله<sup>(٢)</sup> .

العاشر : أن من تصدى من الصحابة والتابعين وعلماء أهل التأويل لتفسير إدناء الجلباب فسر به بستر الوجوه ، إلا بعض أقوال شاذة ، وهاك شيئاً من تلك النصوص ... [ .

ثم سرد فضيلته جملة كبيرة من النقول عن جماهير المفسرين ، وقد تقدم نقل أقوالهم آنفاً ، ثم قال حفظه الله معقبات : ( هذه هي أقوال أعلام هذه الأمة

(١) انظر : « التفسير الكبير » ( ٧٩٩/٦ ) .

(٢) وقد سردنا فيما مضى النصوص التي تقرر هذه الدعوى بما لا مجال للكلام فيه .

من لدن أفضل القرون إلى القرن الرابع عشر الذى نعيش فيه ، يعرف منها أن من تصدى لتفسير إدناء الجلباب فقد فسره بتغطية الوجه ، ولو كان ممن يقول بجواز كشفه ، ولا يُعرَف أحد خالف هذا التفسير صريحاً ، وإنما يستأنس بأقوال بعضهم أنه لا يرى تغطية الوجه جزءاً من إدناء الجلباب ، وهاك نصوص هؤلاء :

قال مجاهد : « يتجلببن » <sup>(١)</sup> وقال عكرمة : « تغطي ثغرة نحرها بجلبابها تدنيه عليها » <sup>(٢)</sup> ، وقال سعيد بن جبير : « يسدلن عليهن » <sup>(٣)</sup> ، وقال ابن قتيبة : « يلبسن الأردية » <sup>(٤)</sup> .

وهذه الأقوال كما ترى ليست صريحة فى نفى ستر الوجه ، فإن التجلبب ، وسدل الجلباب ولبس الأردية لا ينافى تغطية الوجه ، على أن التجلبب كان له طريق معروف فى نساء المسلمين ، وهو لبسها مع تغطية الوجه ، فمن يدعى حمل هذه الأقوال على خلاف المعروف فليأت عليه دليل .

ثم هذا الوجه العاشر من الوجوه التى أشرنا إليها فى بداية الكلام على هذه الآية ، فتلك عشرة كاملة ، ولدينا مزيد .

**الحادى عشر :** أن قوله « يدنين » صيغة مضارع للأمر ، ومعلوم أن الأمر للوجوب ، وأنه إذا ورد بصيغة المضارع يكون أكد فى الدلالة على الوجوب ، وإذا تعين بعشرة وجوه أن المراد بإدناء الجلباب هو تغطية الوجه ، تعين أنه واجب نطق به كتاب الله ، فلا مناص عن الالتزام به .

وفى ختام البحث على معنى هذه الآية لا أرى بأساً أن أتكلم حول ما قاله فضيلة الدكتور فى معنى الإدناء : إن فضيلة الدكتور نقل عن ابن جرير اختلاف أهل التأويل فى صفة الإدناء : أهو تغطية الوجه ، أم شد الجلباب على الجبهة ؟ ثم رجح الأخير ، بل صرح بأنه هو المتعين لخمسة أمور ...

---

(١) ، (٢) « تفسير ابن كثير » ( ٥١٦/٥ ) .

(٣) « روح المعاني » للآلوسى ( ٨٣/٢٢ ) .

(٤) « زاد المسير فى علم التفسير » ( ٤٢٢/٦ ) .

أقول : قد عرفت مما قدمنا أن هذا التقسيم لا يبتنى على أساس متين ، فكل ما يتفرع عليه فهو مثله .

قال فضيلة الدكتور : ( الأول : ماتقدم من النصوص التي يفسر بها كتاب الله ، ومن رويت عنه - وهو النبي وأصحابه - أعلم بكتاب الله ) اهـ .

أقول : سينكشف الغطاء عن تلك النصوص وعن عمل النبي ﷺ وأصحابه وأمته ، فاصطبروا .

قال : ( الثاني : أقوال العلماء السابقة<sup>(١)</sup> لا تتمشى مع القول بوجوب ستر الوجه والكفين بوجه ، ولا يقدر أحد أن يقول إن أولئك كانوا يجهلون معنى هذه الآية ، ويتواطئون على خلاف ما دلّت عليه ) اهـ .

أقول : لا يفرن أحداً لإجماع العلماء أو شبه إجماعهم على إخراج الكفين والوجه عن العورة ، فمدار الحجاب ليس هو العورة ، بل إنما أمر بالحجاب لأنه أزكى وأطهر لقلوب المؤمنين والمؤمنات ، ولو صح أن موقفهم وأقوالهم لا تتمشى مع القول بوجوب ستر الوجه والكفين ، فلا شك أنهم أو كثير منهم تناقضوا أنفسهم حيث صرحوا بالوجوب ، ولا يقدر أحد أن يقول إن أولئك كانوا يجهلون معنى التناقض ، وفضيلة الدكتور ينقل عن بعضهم التصريح بأن الوجه والكفين ليسا بعورة ، والتصريح بأن سترهما واجب ، وأن سبب الوجوب هو خوف الفتنة ، ومع ذلك يقول فضيلته : « إن أقوالهم لا تتمشى مع القول بالوجوب » ، ولا أدري أى شيء يمنع عن التمشى بعد هذا كله ؟ .

ثم ليعلم أن الصحابة والأمة المسلمة التي التزمت نساؤها بستر الوجوه بعد نزول آيتي النور والأحزاب - كما سنورد مدلاً - وكذلك أكابر الصحابة والتابعين وفطاحل العلماء المفسرين الذين فسروا إدناء الجلباب بستر الوجوه ، لا يقدر أحد أن يقول إنهم كانوا يجهلون لغة العرب ، أو كانوا يجهلون أنهم يمثلون ويفسرون أمراً من أوامر الله ، وأن الأمر للوجوب .

---

(١) يشير فضيلة الدكتور الهلالي - رحمه الله تعالى - إلى تنصيب كثير من العلماء على إخراج الوجه والكفين من حدود العورة .

قال : ( الثالث : أن إدناء الجلابيب غير صريح في تغطية الوجه ، ولا سيما إذا عرفت سبب نزولها ، والتعليل الذى هو فى آخر الآية وهو قوله : « ذلك أدنى أن يعرفن فلا يؤذين » ) اهـ .

أقول : قد عرفت أن إدناء الجلابيب لا يصلح لمعنى غير تغطية الوجه ، ولا سيما إذا عرفت سبب نزولها والبيئة التى نزلت فيها ، وعرفت معنى التعليل الذى هو فى آخر هذه الآية ، وفى آية الحجاب .

قال : ( الرابع : كثرة القائلين بالثانى حتى ابن عباس ، إلخ ) اهـ .

أقول : أولاً : الكتاب والسنة هما العيار على الناس ، والناس ليسوا عياراً على الكتاب والسنة ، وثانياً : قد عرفت - وستعرف - حقيقة الكثرة والقلة فى الجانبين ، فليس القائلون بالسفور إلا نزرأ يسيراً فى جنب هذه الأمة الزاخرة المتدفقة بأسرها .

قال : ( الخامس : أن هذه الآية مفسرة فى القرآن نفسه ، وأولى مفسر به القرآن ، القرآن .. إلخ ) اهـ .

أقول : نعم ، هذه الآية يفسرها قوله تعالى : ﴿ وإذا سألتهم متاعاً فاسألوهم من وراء حجاب ﴾ وقوله تعالى : ﴿ ولا يبدن زينتهن إلا ما ظهر منها ﴾ ، وأما تفسيرها بقوله تعالى : ﴿ وليضربن بخمرهن على جيوبهن ﴾ فتفسير لجزء من مدلولها ، ولناحية من نواحي معناها الواسعة الأرجاء ، فلا يصح الاختصار عليه ، وقد قدمنا ما فى الاستدلال بهذه الآية على جواز كشف الوجه<sup>(١)</sup> ، فلا حاجة إلى الإعادة ، وإذا كانت فى القرآن عدة آيات تصلح لتفسير آية منه فليس لنا أن نفسرها ببعضها ، ونهمل بعضاً آخر فلا نراعيها ، على أن التأسيس معلوم الأولوية على التأكيد<sup>(٢)</sup> ، فإذا قلنا : إن آية النور بيان

(١) انظر ص (٢٧٥) ، (٢٨٩) .

(٢) وذلك لأن اللفظ إذا احتمل أكثر من معنى ، رجح تقديم محتمل اللفظ الراجح على المحتمل المرجوح : كالتأسيس ، فإنه يقدم على التوكيد ، مثال ذلك قوله تعالى : ﴿ إن الذين كفروا وصدوا عن سبيل الله ﴾ الآية ، فكلمة ( صدوا ) هنا يحتمل أن تكون لازمة مثل قوله تعالى : ﴿ رأيت المنافقين يصدون عنك صدوداً ﴾ وعليه يكون معنى الصدود الكفر ، فتكون كالتوكيد =



لجزء<sup>(١)</sup> من آداب النساء في المجتمع الإسلامي ، وآية الأحزاب بيان لجزء آخر منها ، يكون ذلك أوفق بلطائف التنزيل وببلاغة كلام الله تعالى وإعجازه [ اهـ .

وقال العلامة عبد العزيز بن باز - حفظه الله - في تفسير الآية :  
(والجلايب جمع جلباب ، والجلباب هو ما تضعه المرأة على رأسها للتحجب ، والتستر به ، أمر الله سبحانه جميع نساء المؤمنين بإدناء جلايبهن على محاسنهن من الشعور والوجه وغير ذلك حتى يُعرفن بالعفة فلا يُفتتن ، ولا يَفْتَنَ غَيْرَهُن فيؤذيهن )<sup>(٢)</sup> اهـ .

## فصل في بيان معنى الجلباب

تقدمت عبارات المفسرين في تحديد المقصود من الجلباب ، وقد جمعها

= لقوله تعالى : « كفروا » ، ويحتمل أن تكون متعدية ، وحينئذ يدل قوله تعالى « كفروا » على كفرهم في أنفسهم ، وقوله « صدوا » على أنهم حملوا غيرهم على الكفر ، وصدوه عن الحق ، فهنا يترجح القول الأخير لأن فيه تأسيساً لمعنى جديد ، خلاف القول الأول الذي يقتضي التكرار والتوكيد .

ونظير ذلك قوله تعالى : ﴿ من عمل صالحاً من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنجزيه حياة طيبة ولنجزينهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون ﴾ إن حملنا الحياة الطيبة في هذه الآية على الحياة الدنيا كان ذلك تأسيساً ، وإن حملناها على حياة الجنة تكرر ذلك مع قوله بعده « ولنجزينهم أجرهم » الآية ، لأن حياة الجنة الطيبة هي أجرهم الذي يجزون به ، قال أبو حيان في « البحر المحيط » : ( والظاهر من قوله تعالى : ﴿ فلنجزيه حياة طيبة ﴾ أن ذلك في الدنيا ، وهو قول الجمهور ، ويدل عليه قوله : ﴿ ولنجزينهم أجرهم ﴾ يعني في الآخرة ) اهـ .

ومثال ذلك أيضاً قوله تعالى ﴿ فبأى آلاء ربكما تكذبان ﴾ وقوله عز وجل ﴿ ويل يومئذ للمكذبين ﴾ ، قيل : تكرر اللفظ فيهما توكيد ، وكونه للتأسيس أرجح لما ذكرنا ، فتحمل الآلاء في كل موضع على ماتقدم قبل لفظ ذلك التكذيب ، فلا يتكرر منها لفظ ، وكذا يقال في سورة المرسلات ، فيحمل على المكذبين بما ذكر قبل كل لفظ ، والله تعالى أعلم .

(١) إنما يسوغ هذا الجمع بناءً على التسليم الجدلي بصحة ما ذهبوا إليه من أن آية النور تفيد جواز السفور ، ومع ذلك فإنها - طبقاً لما فهمته الصحايات رضى الله عنهن - لا تفيد ذلك كما سيأتى إن شاء الله .

(٢) « رسالة تبحث في مسائل السفور والحجاب » ص ( ٦ ) .

الحافظ ابن حجر في « الفتح » سبعة أقوال : ( المقنعة ، والخمار أو أعرض منه ، والثوب الواسع يكون دون الرداء ، والإزار ، والملحفة ، والملاءة ، والقميص )<sup>(١)</sup> اهـ .

وأرجحها ماذهب إليه كثير من المحققين ، ألا وهو أن الجلباب ( في لغة العرب التي خاطبنا بها رسول الله ﷺ هو ما غطى جميع الجسم لا بعضه ) ذكره ابن حزم في المحلى<sup>(٢)</sup> ، وصححه القرطبي في تفسيره<sup>(٣)</sup> ، وقال ابن الأثير : ( الجلباب : الملحفة والإزار الذي تغطي به المرأة )<sup>(٤)</sup> اهـ ، وقال البغوي : ( هو الملاءة التي تشتمل بها المرأة فوق الدرع والخمار )<sup>(٥)</sup> اهـ .

وقال ابن كثير : ( هو الرداء فوق الخمار ، وهو بمنزلة الإزار اليوم )<sup>(٦)</sup> قال الألباني : ( ولعله العباءة التي تستعملها اليوم نساء نجد والعراق ونحوهما )<sup>(٧)</sup> اهـ .

وقال الشيخ أنور الكشميري : ( والجلباب رداء ساتر من القرن إلى القدم )<sup>(٨)</sup> اهـ . وقال الشيخ إبراهيم الشوري، والشيخ محمد الشيباوي : ( والصحيح أنه الثوب الذي يستر جميع البدن ، وكل امرأة أعرف بما يستر جسمها ، ولا تحتاج إلى تعليم في ذلك )<sup>(٩)</sup> اهـ .

وقال الشيخ عبد العزيز بن خلف : ( والمفهوم من الجلباب لا ينحصر باسم ولا بجنس ولا بلون ، وإنما هو كل ثوب تشتمل به المرأة لستر مواضع الزينة من

---

(١) « فتح الباري » ( ٤٢٤/١ ) .

(٢) المحلى ( ٢١٧/٣ ) .

(٣) « الجامع لأحكام القرآن » ( ٢٤٣/١٤ ) .

(٤) « جامع الأصول » ( ١٥٢/٦ ) .

(٥) « معالم التنزيل » .

(٦) « تفسير القرآن العظيم » ( ٥١٨/٣ ) .

(٧) « حجاب المرأة المسلمة » ص ( ٣٨ ) .

(٨) « فيض الباري » ( ٣٨٨/١ ) .

(٩) « تيسير التفسير » « العشر الثامن من القرآن » ص ( ٤٦ ) .

ثابت ومنقول ، وإذا عرفنا المقصود منه زال الحرج في وصفه  
ومسماه ( اهـ <sup>(١)</sup> ) .

## حكم لبس الجلباب

روى الشيخان وغيرهما عن أم عطية رضي الله عنها قالت : ( أمرنا رسول  
الله ﷺ أن نخرجهن في الفطر والأضحى : العواتق <sup>(٢)</sup> ، والحائض ، وذوات  
الخدور ، فأما الحيض فيعتزلن الصلاة ، ويشهدن الخير ودعوة المسلمين ) ،  
قلت : يارسول الله ! إحدانا لا يكون لها جلباب ؟ قال : ( لتلبسها أختها من  
جلبابها ) .

قال الحافظ ابن حجر : ( وفيه امتناع خروج المرأة بغير جلباب ) <sup>(٣)</sup> اهـ .  
وقال البدر العيني : ( ومنها - أى من فوائد الحديث - امتناع خروج النساء  
بدون الجلابيب ) <sup>(٤)</sup> اهـ .

قال العلامة الألباني معلقاً على عبارة الكشميري رحمه الله :  
( الجلباب لستر زينة المرأة عن الأجانب ، فسواء خرجت إليهم ، أو دخلوا  
عليها فلا بد على كل حال من أن تتجلبب <sup>(٥)</sup> ، ويؤيد هذا ما قاله قيس بن  
زيد : « إن رسول الله ﷺ طلق حفصة بنت عمر .. فجاء رسول الله ﷺ  
فدخل عليها فتجلببت ، فقال رسول الله ﷺ : إن جبريل أتاني فقال لي :  
أرجع حفصة فإنها صوامة قوامة ، وهي زوجتك في الجنة » <sup>(٦)</sup> ، وقد

---

(١) ( نظرات في كتاب حجاب المرأة المسلمة ) ص ( ٤٨ ) .

(٢) العواتق : جمع عاتق ، وهي الشابة أول ما تدرك .

(٣) « فتح الباري » ( ١ / ٤٢٤ ) .

(٤) « عمدة القارى » ( ٣ / ٣٠٥ ) .

(٥) « فيض الباري » ( ١ / ٣٨٨ ) .

(٦) انظر « الجامع لأحكام القرآن » للقرطبي ( ١٢ / ٣١٠ ) .

(٧) أخرجه ابن سعد ( ٨ / ٥٨ ) ، قال الألباني : ( الحديث مرسل ، وأخرجه الحاكم ( ٤ / ١٥ ) ،

وذكر له شاهداً من حديث أنس ، فيتقوى به إن شاء الله تعالى ) اهـ من « حجاب المرأة

المسلمة » هـ ص ( ٤٠ ) .

صح عن عائشة أنها كانت إذا صلت تجلبت ، فدل على أن الجلباب ليس خاصاً بالخروج (١) اهـ .

## فتوى العلامة الألباني في وجوب الجلباب

قال حفظه الله تعالى :

( ... الحق الذي يقتضيه العمل بما في آيتي النور والأحزاب أن المرأة يجب عليها إذا خرجت من دارها أن تختمر ، وتلبس الجلباب على الخمار ، لأنه كما قلنا سابقاً أستر لها ، وأبعد عن أن يصف حجم رأسها وأكتافها ، وهذا أمر يطلبه الشارع ... ، وهذا الذي ذكرته هو الذي فسر به بعض السلف آية الإدناء ، ففي « الدر » ( ٢٢٢/٥ ) : « وأخرج ابن أبي حاتم عن سعيد بن جبير في قوله : « يدنين عليهن من جلابيبهن » قال : يسدلن عليهن من جلابيبهن ، وهو القناع فوق الخمار ، ولا يحل لمسلمة أن يراها غريب إلا أن يكون عليها القناع فوق الخمار ، وقد شددت به رأسها ونحرها » (٢) اهـ .

وقال - حفظه الله - في موضع آخر :

( الغرض من الثوب إنما هو رفع الفتنة ، ولا يحصل ذلك إلا بالفضفاض الواسع ، وأما الضيق فإنه وإن ستر لون البشرة فإنه يصف حجم جسمها أو بعضه ، ويصوره في أعين الرجال ، وفي ذلك من الفساد والدعوة إليه مالا يخفى ، فوجب أن يكون واسعاً ، وقد قال أسامة بن زيد رضي الله عنهما :

« كساني رسول الله ﷺ قبطية كثيفة مما أهداها له دحية الكلبي ، فكسوتها امرأتى ، فقال : مالك لم تلبس القبطية ؟ قلت : كسوتها امرأتى ، فقال : مرها فلتجعل تحتها غلالة ، فإني أخاف أن تصف حجم عظامها » (٣) ، فقد أمره ﷺ بأن تجعل المرأة تحت القبطية غلالة - وهي

(١) « حجاب المرأة المسلمة » هامش ص ( ٤٠ ) .

(٢) « حجاب المرأة المسلمة » ص ( ٣٩ - ٤٠ ) .

(٣) تقدم تحريره .



شعار يلبس تحت الثوب - يمنع بها وصف بدنها ، والأمر يفيد الوجوب كما  
تقرر في الأصول (١) اهـ .

وقد صرح الحديث بأن القبطية كانت « كثيفة » أى ثخينة غليظة ، كما  
صرح بالمحذور الذى خشيه النبي ﷺ من هذه القبطية فقال : « إني أخاف أن  
تصف حجم عظامها » فمن هنا جزم الشيخ - حفظه الله - بأن الحديث  
وارد على الثياب الكثيفة التى تصف حجم الجسم من ليونتها ، ولو كانت غير  
رقيقة ، ولا يمكن حمله على الثياب الرقيقة الشفافة التى لا تستر لون البشرة ،  
ومن ثم استنكر الشيخ على بعض الشافعية قوله : « ويستحب أن تصلى المرأة  
في قميص سابغ وخمار ، وتتخذ جلباباً كثيفاً فوق ثيابها ليتجافى عنها ، ولا  
يتبين حجم أعضائها » (٢) ، فقال معلقاً :

[ والقول بالاستحباب فقط يناقى ظاهر الأمر فإنه للوجوب كما تقدم ، وعبرة  
الإمام الشافعى رضى الله عنه في « الأم » قريب مما ذهبنا إليه ، فقد قال  
( ٧٨/١ ) : « وإن صلى في قميص يشف عنه لم تجزه الصلاة .. فإن صلى في  
قميص يصفه ، ولم يشف كرهت له ، ولا يتبين أن عليه إعادة الصلاة ، والمرأة  
في ذلك أشد حالاً من الرجل إذا صلت في درع وخمار يصفها الدرع ، وأحب  
إلى أن لا تصلى إلا في جلباب فوق ذلك ، وتجافيه عنها لثلا يصفها الدرع » ،  
وقد قالت عائشة رضى الله عنها : « لا بد للمرأة من ثلاثة أثواب تصلى فيها :  
درع ، وجلباب ، وخمار ، وكانت عائشة تحل لإزارها فتجلبب به » (٣) .

وإنما كانت تفعل ذلك لثلا يصفها شيء من ثيابها ، وقولها : « لا بد » دليل  
في وجوب ذلك ، وفي معناه قول ابن عمر رضى الله عنهما : « إذا صلت  
المرأة ، فلتصل في ثيابها كلها : الدرع والخمار والملحفة » (٤)

(١) « حجاب المرأة المسلمة » ص ( ٦٠ ) .

(٢) ذكره الرافعى في « شرحه » ( ٩٢/٤ ، ١٠٥ بشرح المذهب ) .

(٣) أخرجه ابن سعد ( ٤٨/٨ - ٤٩ ) ، وصحح الألبانى إسناده على شرط مسلم ( الحجاب ) هـ  
ص ( ٦٢ ) .

(٤) رواه ابن أبى شيبة في « المصنف » - وصحح سنده الألبانى في « الحجاب » ص ( ٦٢ ) .

وهذا يؤيد ما سبق أن ذهبنا إليه من وجوب الجمع بين الخمار والجلباب على المرأة إذا خرجت [ <sup>(١)</sup> ] اهـ .

## فصل

### مناقشة ما ذهب إليه فضيلة الشيخ الألباني في تفسير آية الإدناء

قال - حفظه الله - :

( لا دلالة في الآية على أن وجه المرأة عورة يجب عليها ستره ، بل غاية ما فيها الأمر بإدناء الجلباب عليها ، وهذا كما ترى أمر مطلق ، فيحتمل أن يكون الإدناء على الزينة ومواضعها التي لا يجوز لها إظهارها حسبها صرحت به الآية الأولى <sup>(٢)</sup> - وحينئذ تنتفى الدلالة المذكورة ، ويحتمل أن يكون أعم من ذلك ، فعليه يشمل الوجه .

وقد ذهب إلى كل من التأويلين جماعة من العلماء المتقدمين ، وساق أقوالهم في ذلك ابن جرير في تفسيره ، والسيوطي في « الدر المنثور » ، .. ونحن نرى أن القول الأول « أشبه » بالصواب لأمر : -

الأول : أن القرآن يفسر بعضه بعضاً ، وقد تبين من آية النور المتقدمة أن الوجه لا يجب ستره ، فوجب تقييد الإدناء هنا بما عدا الوجه توفيقاً بين الآيتين .  
الآخر : أن السنة تبين القرآن ، فتخصص عمومها ، وتقييد مطلقه ، وقد دلت النصوص الكثيرة منها على أن الوجه لا يجب ستره ، فوجب تفسير هذه الآية على ضوئها ، وتقييدها بها .

فثبت أن الوجه ليس بعورة يجب ستره ، وهو مذهب أكثر العلماء كما قال ابن رشد في « البداية » ( ٨٩/١ ) ، ومنهم أبو حنيفة ومالك والشافعي ورواية عن أحمد كما في « المجموع » ( ١٦٩/٣ ) ، وحكاها الطحاوي في

(١) « حجاب المرأة المسلمة » ص ( ٦١ - ٦٢ ) .

(٢) يعنى بذلك قوله تعالى : ﴿ ولا يبدن زينتهن إلا ما ظهر منها ﴾ الآية .

« شرح المعاني » ( ٩/٢ ) عن صاحبى ألى حنيفة أيضاً ، وجزم فى « المهمات » من كتب الشافعية أنه الصواب ، كما ذكره الشيخ الشربىنى فى « الإقناع » ( ١١٠/٢ ) .

لكن ينبغى تقييد هذا بما إذا لم يكن على الوجه وكذا الكفين شىء من الزينة لعموم قوله تعالى : ﴿ ولا يدين زينتهن ﴾ وإلا وجب ستر ذلك ، لا سيما فى هذا العصر الذى تفتن فيه النساء بتزيين وجوههن وأيديهن بأنواع من الزينة والأصبغة مما لا يشك مسلم بل عاقل ذو غيرة فى تحريمه ( اهـ<sup>(١)</sup> ) .

وأنت ترى من كلام فضيلته أنه صرح بأن القول الأول الذى حكاه « أشبه » بالصواب ، وذكر أن مرجع هذا « الشبه » إلى أمرين :

( الأول ) أن القرآن يفسر بعضه بعضاً ، وهذا حق ، ولكن لو طبقناه على آيات الحجاب مجتمعة لعلمنا أن آيات سورتي النور والأحزاب متضافرة على إثبات عموم الإدناء لسائر البدن ، وقد تقدمت الإشارة إلى أن التأسيس معلوم الأولوية على التوكيد إذا دار الأمر بينهما ، فلو سلمنا أن آية ﴿ وليضربن بخمرهن على جيوبهن ﴾ تفيد إباحة السفور ، فإن آية الإدناء تؤسس حكماً جديداً ، وتقدم بيان ذلك فى الكلام الذى نقلناه عن الشيخ ألى هشام الأنصارى فراجع ( اهـ<sup>(٢)</sup> ) .

و ( الأمر الثانى ) الذى ذكره الشيخ هو دعوى أن النصوص الكثيرة من السنة دلت على أن الوجه لا يجب ستره ، ويجاب عنها بأن هذه النصوص المشار إليها محتملة ، وليست صريحة فى إباحة السفور ، والدليل إذا طرقة الاحتمال سقط به الاستدلال ، ويأتى بيان ذلك مفصلاً إن شاء الله تعالى ( اهـ<sup>(٣)</sup> ) .

ثم خلص فضيلته من الأمرين السابقين إلى أن الوجه ليس بعورة ، فقال حفظه الله : ( فثبت أن الوجه ليس بعورة يجب ستره ) ثم قال : ( وهو

(١) « حجاب المرأة المسلمة » ص ( ٤٠ - ٤٢ ) ويأتى مزيد بيان فى تفسير الآيات المشار إليها إن شاء الله .

(٢) راجع ص ( ٢٢٠ ) .

(٣) انظر ص ( ٣٥٦ ) ، ( ٣٩٠ ) .

مذهب أكثر العلماء ... إلخ ) .

والجواب : أن هذا صحيح ، ولا تعارض - بحمد الله - بين مذهب إليه أكثر العلماء من أن الوجه ليس بعورة ، وبين إفتاء بعضهم بوجوب ستره أمام الأجانب ، لأن حدود العورة ليست هي حدود الحجاب ، فإذا قيل « إن وجه المرأة ليس بعورة » فهذا المذهب إنما هو في الصلاة إذا لم تكن المرأة بحضرة الرجال الأجانب ، وأما بالنسبة لنظر الأجنبي إليها فجميع بدنها عورة لا بد من ستره عن الأجنبي مصداقاً لقوله ﷺ : ( المرأة عورة ) <sup>(١)</sup> .

ولهذا غالباً ما تجد تصریح العلماء بأن الوجه والكفين ليسا بعورة إنما يكون عند الكلام على شرط ستر العورة في أبواب « شروط صحة الصلاة » .

قال الشافعي رحمه الله في « باب كيف لبس الثياب في الصلاة » <sup>(٢)</sup> :

( وكل المرأة عورة ، إلا كفيها ووجهها ) اهـ ،

وقال أيضاً : ( وعلى المرأة أن تغطي في الصلاة كل ما عدا كفيها ووجهها ) اهـ .

وقال الشهاب : ( وما ذكره - أي البيضاوي - من الفرق بين العورة في الصلاة وغيرها مذهب الشافعي رحمه الله ) <sup>(٣)</sup> اهـ .

وقال الشيخ محمد عليش رحمه الله : ( والعورة من الحرة جميع بدنها سوى وجهها وكفيها ، وهذا بالنسبة للصلاة .. ) <sup>(٤)</sup> اهـ .

وقال الإمام موفق الدين ابن قدامة رحمه الله تعالى في باب ( صفة الصلاة ) :

( وقال مالك والأوزاعي والشافعي : جميع المرأة عورة إلا وجهها وكفيها ، وما سوى ذلك يجب ستره في الصلاة ) <sup>(٥)</sup> اهـ .

---

(١) تقدم تفرجه .

(٢) « الأم » ( ٧٧/١ ) .

(٣) « عناية القاضى » ( ٣٧٣/٦ ) ، وانظر : « روح المعاني » للآلوسى ( ١٤١/١٨ ) .

(٤) « منح الجليل على مختصر العلامة خليل » ( ١٣٣/١ ) .

(٥) « المغنى » ( ١٠١/١ ) .



ونقل عنه الشيخ محمد زكريا بن يحيى الكاندهلوى قوله : أجمعوا على أن للمرأة كشف وجهها في الصلاة (١) اهـ ، وبعد أن صحح شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله أنه ليس للمرأة أن تبدى الوجه واليدين والقدمين للأجانب ، قال : ( وأما ستر ذلك في الصلاة ، فلا يجب باتفاق المسلمين ، بل يجوز لها كشف الوجه بالاجماع ) (٢) اهـ .

وقال الشيخ مصطفى الرحيباني : ( لاختلاف في المذهب أنه يجوز للمرأة الحرة كشف وجهها في الصلاة - ذكره في المغنى وغيره ) (٣) اهـ .

وقال المرداوى رحمه الله : ( قال الزركشى « أطلق الإمام أحمد القول بأن جميعها عورة ، وهو محمول على ما عدا الوجه أو على غير الصلاة » ، وقال بعضهم : الوجه عورة ، وإنما كشف في الصلاة للحاجة ، قال الشيخ تقي الدين : والتحقيق أنه ليس بعورة في الصلاة ، وهو عورة في باب النظر ، إذ لم يجز النظر إليه ) (٤) اهـ .

وقال الشيخ العلامة فقيه الحنابلة في وقته منصور بن إدريس البهوتى :  
( والحرة البالغة كلها عورة في الصلاة حتى ظفرها وشعرها ، لقول النبي ﷺ : « المرأة عورة » رواه الترمذى ، وقال : حسن صحيح ، وعن أم سلمة رضي الله عنها أنها سألت النبي ﷺ : « أتصلى المرأة في درع وخمار ، وليس عليها إزار ؟ » ، قال : « إذا كان الدرع سابغاً يغطي ظهور قدميها » رواه أبو داود ، وصحح عبد الحق وغيره أنه موقوف على أم سلمة « إلا وجهها » ولا خلاف في المذهب أنه يجوز للمرأة الحرة كشف وجهها في الصلاة ، ذكره في المغنى وغيره « قال جمع : وكفيها » واختاره المجد ، وجزم به في العمدة والوجيز ، لقوله تعالى : ﴿ وَلَا يَبْدِيَنَّ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا ﴾ قال ابن عباس وعائشة « وجهها وكفيها » رواه البيهقى ، وفيه ضعف ، وخالفهما ابن مسعود ، وهما - أى الكفان والوجه من الحرة البالغة - عورة

(١) « بذل المجهود لحل سنن أبي داود » ( ٣٠١/٤ ) .

(٢) « حجاب المرأة المسلمة ولباسها في الصلاة » ص ( ٦ ) .

(٣) « مطالب أولى النهى في شرح غاية المنتهى » ( ٣٣٠/١ ) .

(٤) « الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف » ( ٤٥٢/١ ) .

(٥) « كشف القناع عن متن الإقناع » ( ٢٤٣/١ ) .

خارجها ، أى : الصلاة باعتبار النظر كبقية بدنها لما تقدم من قوله ﷺ :  
« المرأة عورة » ( اهـ .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى .  
( اختلفت عبارة أصحابنا في وجه الحرة في الصلاة ، فقال بعضهم : ليس بعورة ، وقال بعضهم : عورة ، وإنما رخص في كشفه في الصلاة للحاجة ، والتحقيق أنه ليس بعورة في الصلاة ، وهو عورة في باب النظر ، إذ لم يجز النظر إليه ) ، وقال أيضاً : ( فليست العورة في الصلاة مرتبطة بعورة النظر لا طرداً ، ولا عكساً )<sup>(١)</sup> اهـ .

وقال المحقق أبو النجا شرف الدين موسى الحجاوى المقدسى :  
( والحرة البالغة كلها عورة في الصلاة حتى ظفرها وشعرها إلا وجهها ، قال جمع : وكفيها ، وهما والوجه عورة خارجها باعتبار النظر كبقية بدنها )<sup>(٢)</sup> اهـ .  
وقال :

( ويكره أن يصلى في ثوب فيه صورة ، وأن يصلى الرجل ملثماً ، والمرأة منتقبة ، إلا أن تكون في مكان ، وهناك أجنب لا يخترزون عن النظر إليها ، فلا يجوز لها رفع النقاب )<sup>(٣)</sup> اهـ .  
قال الشيخ الإمام عبد القادر بن عمر الشيبانى الحنبلى : ( « والحرة البالغة » كلها عورة في الصلاة ، حتى ظفرها وشعرها « إلا وجهها » ، والوجه والكفان من الحرة البالغة عورة خارج الصلاة باعتبار النظر كبقية بدنها )<sup>(٤)</sup> اهـ .

وقال الإمام المحقق ابن قيم الجوزية رحمه الله : ( العورة عورتان : عورة في الصلاة ، وعورة في النظر ، فالحرة لها أن تصلى مكشوفة الوجه والكفين ، وليس لها أن تخرج في الأسواق ومجامع الناس كذلك )<sup>(٥)</sup> اهـ .

(١) نقله عنه التوحيدي في « الصارم المشهور » ص ( ٧٢ - ٧٣ ) .

(٢) « الإقناع » ( ٨٨ / ١ ) .

(٣) « الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع » ( ١٨٥ ) باب ستر العورة وبيانها .

(٤) « نيل المآرب بشرح دليل الطالب » ( ٣٩ / ١ ) .

(٥) « القياس في الشرع الإسلامى » ص ( ٦٩ ) .

أما احتجاج فضيلة الشيخ ناصر الدين الألباني بما ذكره « الشرييني » في « الإقناع » فمردود بما تقدم بيانه من أن مدار الحجاب ليس هو العورة ، بل مردود بما ذكره الشرييني نفسه في تفسيره المسمى « السراج المنير » حين نقل قول ابن عادل : ( ويمكن أن يقال : المراد يعرفن أنهن لا يزينن ، لأن من تستر وجهها مع أنه ليس بعورة - أى في الصلاة - لا يطمع فيها أنها تكشف عورتها )<sup>(١)</sup> اهـ .

بل هذا الشرييني نفسه يصرح بترجيح تحريم النظر إلى وجه الأجنبية وكفيها<sup>(٢)</sup> ، فتراه ينقل عن السبكي قوله : ( إن الأقرب إلى صنع الأصحاب أن وجهها وكفيها عورة في النظر لا في الصلاة ) اهـ .

وقال البيضاوى في تفسير قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا ﴾ :

( والمستثنى هو الوجه والكفان لأنهما ليستا من العورة ، والأظهر أن هذا في الصلاة لا في النظر ، فإن كل بدن الحرة عورة ، لا يحل لغير الزوج والمحرم النظر إلى شيء منها إلا لضرورة كالمعالجة وتحمل الشهادة )<sup>(٣)</sup> اهـ .

قال الشهاب في شرحه : ( ومذهب الشافعي رحمه الله كما في الروضة وغيرها أن جميع بدن المرأة عورة حتى الوجه والكف مطلقاً ، وقيل : يحل النظر إلى الوجه والكف إن لم يخف فتنة ، وعلى الأول : هما عورة إلا في الصلاة ، فلا تبطل صلاتها بكشفهما )<sup>(٤)</sup> اهـ .

وقال الأمير محمد بن إسماعيل انصنعاني رحمه الله :

( ويباح كشف وجهها حيث لم يأت دليل بتغطيته ، والمراد كشفه عند صلاتها بحيث لا يراها أجنبي ، فهذه عورتها في الصلاة ، وأما عورتها بالنظر إلى نظر الأجنبي إليها فكلها عورة كما يأتي تحقيقه )<sup>(٥)</sup> اهـ .

(١) « السراج المنير » ( ٣ / ٢٧١ ) ، وانظر أيضاً كلام الشرييني المذكور ص ( ٤٢٨ ) .

(٢) « مغنى المحتاج إلى معرفة ألفاظ المناج » ( ٣ / ١٢٩ ) .

(٣) « عناية القاضى وكفاية الراضى » ( ٦ / ٣٧٣ ) .

(٤) السابق .

(٥) « سبل السلام » ( ١ / ١٧٦ ) .

وقال المودودي رحمه الله تعالى : ( وأدعى إلى العجب أن هؤلاء الذين يبيحون للمرأة أن تكشف وجهها وكفيها للأجانب يستدلون على ذلك بأن الوجه والكفين من المرأة ليسا بعورة ، مع أن الفرق كبير جداً بين الحجاب وستر العورة ، فالعورة مالا يجوز كشفه حتى للمحارم من الرجال ، وأما الحجاب فهو شيء فوق ستر العورة ، وهو ما حيل به بين النساء والأجانب من الرجال ) اهـ<sup>(١)</sup> .

وقال فضيلة الشيخ أبو هشام عبد الله الأنصاري :  
( لا يغرن أحداً إجماعُ العلماء أو شبه إجماعهم على إخراج الوجه والكفين عن العورة ، فمدار الحجاب ليس هو العورة ، بل إنما أمر بالحجاب لأنه أزكى وأطهر لقلوب المؤمنين والمؤمنات ، ولو صح أن موقفهم وأقوالهم لا تتمشى مع القول بوجوب ستر الوجه والكفين ، فلا شك أنهم أو كثير منهم تناقضوا أنفسهم حيث صرحوا بالوجوب ، ولا يقدر أحد أن يقول : إن أولئك كانوا يجهلون معنى التناقض )<sup>(٢)</sup> اهـ .

وقال الدكتور محمد محمود حجازي : ( وعورة المرأة في الصلاة كل بدنها إلى وجهها وكعبيها<sup>(٣)</sup> ، وهي كلها عورة بالنسبة للرجال الأجانب ، وبعضهم يقول : كلها إلا الوجه والكفين مالم تخف الفتنة )<sup>(٤)</sup> اهـ .

وقال الشيخ محمد علي الصابوني :  
( الأمر بالجلباب إنما جاء بعد أن استقر أمر الشريعة على وجوب « ستر العورة » ، فلا بد أن يكون الستر المأمور به هنا زائداً على ما يجب من ستر العورة ، ولهذا اتفقت عبارات المفسرين - على اختلاف ألفاظها - على أن المراد بالجلباب : الرداء الذي تستر به المرأة جميع بدنها فوق الثياب ، ... وليس المراد ستر العورة كما ظن بعض الناس )<sup>(٥)</sup> اهـ .

(١) « تفسير سورة النور » ص ( ١٥٨ ) .

(٢) « مجلة الجامعة السلفية - ذو القعدة ١٣٩٨ هـ ، ص ( ٦٩ ) .

(٣) كذا بالأصل ، ولعل ما يقتضيه السياق : ( إلا وجهها وكفيها ) .

(٤) « التفسير الواضح » ( ٦٦/١٨ ) .

(٥) « روائع البيان » ( ٣٧٨/٢ ) .



فهذا القدر من النقول عن أهل العلم كاف لإثبات الفرق بين حدود العورة وحدود الحجاب ، وعليه فلا يصح ما أُيد به البعض لإباحته للسفور من إجماع العلماء أو شبه إجماعهم على إخراج الوجه والكفين من العورة ، فتدبر ذاك ، والله سبحانه يتولى هداك .

## الدليل الثانى

### آية الحجاب

وهى قوله تعالى مخاطباً الصحابة رضى الله عنهم فى شأن أمهات المؤمنين رضى الله عنهن : ﴿ وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعاً فَاسْأَلُوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ ذَلِكُمْ أَطْهَرُ لِقُلُوبِكُمْ وَقُلُوبِهِنَّ ﴾ <sup>(١)</sup> .

هذه هى آية الحجاب ، نزلت فى ذى القعدة سنة خمس من الهجرة ، وهى تعم بإطلاقها حجاب جميع الأعضاء بما فيها الوجه والكفان ، لا تستثنى عضواً من عضو ، وهذا المعنى هو الذى يشهد له عمل أمهات المؤمنين ، ولم يختلف العلماء فى تعيين هذا المعنى حتى نطيل الكلام فى تحقيقه ، وإنما يقول من يظن أن الوجه والكفين خارجان عن الحجاب : « إن هذه الآية مختصة بأمهات المؤمنين » ، وهذه الناحية هى التى تقتضى البحث والتنقيب فى هذه الآية :

قال شيخ المفسرين الإمام أبو جعفر محمد بن جرير الطبرى رحمه الله تعالى :  
[ ﴿ وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعاً فَاسْأَلُوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ ﴾ يقول : وإذا سألتكم أزواج رسول الله ﷺ ونساء المؤمنين اللواتى لسن لكم بأزواج متاعاً ﴿ فَاسْأَلُوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ ﴾ يقول : من وراء ستر بينكم وبينهن ، ولا تدخلوا عليهن بيوتهن ﴿ ذَلِكُمْ أَطْهَرُ لِقُلُوبِكُمْ وَقُلُوبِهِنَّ ﴾ يقول تعالى ذكره : سؤلکم إياهن المتاع إذا سألتموهن ذلك من وراء حجاب أطهر لقلوبکم

---

(١) (الأحزاب : ٥٣) .

وقلوبهن من عوارض العين فيها ، التي تعرض في صدور الرجال من أمر النساء ، وفي صدور النساء من أمر الرجال ، وأخرى من أن لا يكون للشيطان عليكم وعليهن سبيل [ (١) اهـ .

وقال العلامة أبو بكر الجصاص الحنفى رحمه الله تعالى :

[ قوله تعالى ﴿ وَإِذَا سَأَلْتَهُنَّ مَتَاعاً فَسْأَلُوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ ﴾ قد تضمن حَظْرَ رؤية أزواج النبي ﷺ ، وَبَيَّنَّ به أن ذلك أظهر لقلوبهم وقلوبهن ، لأن نظر بعضهم إلى بعض ربما حدث عنه الميل والشهوة ، فقطع الله بالحجاب الذى أوجبه هذا السبب ، قوله تعالى ﴿ وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ ﴾ يعنى بما بَيَّنَّ في هذه الآية من إيجاب الاستئذان ، وترك الإطالة للحديث عنده ، والحجاب بينه وبين نسائه ، وهذا الحكم وإن نزل خاصاً في النبي ﷺ وأزواجه ، فالمنعنى عام فيه وفي غيره ، إذ كنا مأمورين باتباعه والافتداء به ، إلا ما خصه الله به دون أمته [ (٢) اهـ ، ولعله يشير إلى قوله تعالى : ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾ الآية ، وغيرها من الآيات العديدة في الأمر باتباعه ﷺ ، والعبرة بعموم اللفظ ، لا بخصوص السبب .

وقال الإمام القاضى أبو بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربى المالكى :

[ المسألة الثالثة عشرة - قوله ﴿ وَإِذَا سَأَلْتَهُنَّ مَتَاعاً فَسْأَلُوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ ﴾ وفي المتاع أربعة أقوال : الأول : عارية ، الثانى : حاجة ، الثالث : فتوى ، الرابع : صحف القرآن ، وهذا يدل على أن الله أذن في مساءلتهن من وراء حجاب في حاجة تعرض أو مسألة يستفتى فيها ، والمرأة كلها عورة ، بدنها وصورها ، فلا يجوز كشف ذلك إلا لضرورة أو لحاجة ، كالشهادة عليها ، أو داء يكون ببدنها ، أو سؤالها عما يَعْنُ ، وَيَعْرِضُ عندها .

(١) « جامع البيان » ( ٣٩/٢٢ ) .

(٢) « أحكام القرآن » ( ٣٦٩/٣ - ٣٧٠ ) .

المسألة الرابعة عشرة - قوله ﴿ ذلکم أطهر لقلوبکم وقلوبہن ﴾ المعنى : أن ذلك أنقى للرؤية ، وأبعد للتهمة ، وأقوى في الحماية ، وهذا يدل على أنه لا ينبغي لأحد أن يثق بنفسه في الخلوة مع من لا تحل له ، فإن مجانبه ذلك أحسن لحاله ، وأحصن لنفسه ، وأتم لعصمته [ اهـ <sup>(١)</sup> ] .

وقال الإمام أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصارى القرطبي المالكي رحمه الله :

( واختلف في المتاع ، فقليل : ما يتمتع به من العواري <sup>(٢)</sup> ، وقيل : فتوى ، وقيل : صحف القرآن ، والصواب أنه عام في جميع ما يمكن أن يطلب من المواعين ، وسائر المرافق للدين والدنيا ) ، وقال أيضاً : ( في هذه الآية دليل على أن الله تعالى أذن في مسألتهم من وراء حجاب في حاجة تعرض ، أو مسألة يُستفتى فيها ، ويدخل في ذلك جميع النساء بالمعنى ، وبما تضمنته أصول الشريعة من أن المرأة كلها عورة ، بدئها وصورتها ، كما تقدم ، فلا يجوز كشف ذلك إلا للحاجة كالشهادة عليها ، أو داء يكون بيدنها ، أو سؤالها عما يعرض وتعيّن عندها ) <sup>(٣)</sup> اهـ .

ومما يؤيد عموم آية الحجاب وأنها ليست خاصة بأمهات المؤمنين رضى الله عنهن قوله تعالى بعدها : ﴿ لا جناح عليهن في آبائهن ولا أبنائهن ولا إخوانهن ولا أبناء إخوانهن ولا أبناء أخواتهن ولا نسائهن ولا ما ملكت أيمانهن واتقين الله إن الله كان على كل شيء شهيداً ﴾ <sup>(٤)</sup>

قال الحافظ ابن كثير رحمه الله : ( لما أمر الله النساء بالحجاب عن الأجانب بيّن أن هؤلاء الأقارب لا يجب الاحتجاب عنهم ، كما استثناهم في سورة النور عند قوله تعالى : ﴿ ولا يبدن زينتهن إلا لبعولتهن ﴾ الآية ) <sup>(٥)</sup> هـ .

(١) « أحكام القرآن » ( ١٥٧٨/٣ - ١٥٧٩ ) .

(٢) العواري : جمع عارية ، ما تداولوه بينهم .

(٣) « الجامع لأحكام القرآن » ( ٢٢٧/١٤ ) .

(٤) ( الأحزاب : ٥٥ ) .

(٥) « تفسير القرآن العظيم » ( ٥٠٤/٣ ) .

**وقال النسفى فى تفسيره :** ( لما نزلت آية الحجاب قال الآباء والأبناء والأقارب : يا رسول الله أو نحن أيضاً نكلمهن من وراء حجاب ؟ » ، فنزل : ﴿ لا جناح عليهن فى آبائهن ولا أبنائهن ولا إخوانهن ولا أبناء إخوانهن ، ولا أبناء أخواتهن ولا نسائهن ﴾ أى النساء المؤمنات ﴿ ولا ماملكت أيمنهن ﴾ أى لا إثم عليهن فى أن لا يحتجبن من هؤلاء <sup>(١)</sup> اهـ .

**وقال الشيخ إسماعيل حقى البروسوى رحمه الله :**

[ ﴿ وإذا سأتموهن متاعاً ﴾ الماعون وغيره ﴿ فاسألوهن ﴾ أى المتاع ﴿ من وراء حجاب ﴾ من خلف ستر ، ويقال خارج الباب ﴿ ذلكم ﴾ أى سؤال المتاع من وراء الحجاب ﴿ أطهر لقلوبكم وقلوبهن ﴾ أى أكثر تطهيراً من الخواطر النفسانية ، والخيالات الشيطانية ، فإن كل واحد من الرجل والمرأة إذا لم ير الآخر لم يقع فى قلبه شئ ، قال فى « كشف الأسرار » : نقلهم عن مألوف العادة إلى معروف الشريعة ومفروض العبادة ، وبين أن البشر بشر ، وإن كانوا من الصحابة وأزواج النبى عليه السلام ، فلا يأمن أحد على نفسه من الرجال والنساء ، ولهذا شدد الأمر فى الشريعة بأن لا يخلو رجل بامرأة ليس بينهما محرمة ، كما قال عليه السلام : « لا يخلون رجل بامرأة فإن ثالثهما الشيطان » ، وكان عمر رضى الله عنه يحب ضرب الحجاب عليهن محبة شديدة ، وكان يذكره كثيراً ، ويود أن ينزل فيه ، وكان يقول : « لو أطاع فيكن ما رأتن عین » ( اهـ ، وقال أيضاً : ( وكانت النساء قبل نزول هذه الآية يبرزن للرجال ) <sup>(٢)</sup> اهـ ، يعنى قوله تعالى ﴿ وإذا سأتموهن متاعاً ﴾ الآية .

**وقال الإمام محمد بن على بن محمد الشوكافى رحمه الله :** [ والإشارة بقوله ﴿ ذلكم ﴾ إلى سؤال المتاع من وراء حجاب ، وقيل : الإشارة إلى جميع ما ذكر من عدم الدخول بغير إذن ، وعدم الاستئناس للحديث عند الدخول

(١) « مدارك التنزيل ، وحقائق التأويل » .

(٢) « روح البيان » ( ٢١٥/٧ ) .



وسؤال المتاع ، والأول أولى ، واسم الإشارة مبتدأ ، وخبره ﴿ أطهر لقلوبكم وقلوبهن ﴾ أى أكثر تطهيراً لها من الريبة ، وخواطر السوء التى تعرض للرجال فى أمر النساء ، وللنساء فى أمر الرجال ، وفى هذا أدب لكل مؤمن وتحذير له من أن يثق بنفسه فى الخلوة مع من لا تحلّ له ، والمكاملة من دون حجاب لمن تحرم عليه ] ، وفى تفسير قوله تعالى ﴿ لا جناح عليهن فى آبائهن ولا آبائهن ولا إخوانهن ولا أبناء إخوانهن ولا أبناء أخواتهن ولا نسائهن ﴾ قال : ﴿ ولا نسائهن ﴾ هذه الإضافة تقتضى أن يكون المراد بالنساء المؤمنات ، لأن الكافرات غير مأمونات على العورات ، والنساء كلهن عورة [ اهـ<sup>(١)</sup> ] .

وقال السيوطى رحمه الله تعالى :

( هذه آية الحجاب التى أمر بها أمهات المؤمنين بعد أن كان النساء لا يحتجبن ) (٢) اهـ .

وقال العلامة القرآنى محمد الأمين الشنقيطى رحمه الله تعالى :

[ قد قدمنا فى ترجمة هذا الكتاب المبارك أن من أنواع البيان التى تضمنها أن يقول بعض العلماء فى الآية قولاً ، وتكون فى نفس الآية قرينة تدل على عدم صحة ذلك القول ، وذكّرنا له أمثلة فى الترجمة ، وأمثلة كثيرة فى الكتاب لم تذكر فى الترجمة ، ومن أمثله التى ذكرنا فى الترجمة هذه الآية الكريمة فقد قلنا فى ترجمة هذا الكتاب المبارك : ومن أمثله قول كثير من الناس : إن آية الحجاب أعنى قوله تعالى : ﴿ وإذا سألتهم من متاعاً فسألوهن من وراء حجاب ﴾ خاصة بأزواج النبی ﷺ ، فإن تعليله تعالى لهذا الحكم الذى هو إيجاب الحجاب بكونه أطهر لقلوب الرجال والنساء من الريبة فى قوله تعالى ﴿ ذلكم أطهر لقلوبكم وقلوبهن ﴾ قرينة واضحة على إرادة تعميم الحكم ، إذ لم يقل أحد من جميع المسلمين إن غير أزواج النبی ﷺ لا حاجة إلى أطهرية

(١) « فتح القدير » ( ٢٩٨/٤ ) .

(٢) « الإكليل فى استنباط التنزيل » ص ( ١٧٩ ) .

قلوبهن وقلوب الرجال من الريبة منهن ، وقد تقرر في الأصول أن العلة قد تعم معلولها ، وإليه أشار في « مراقى السعود » بقوله :

وقد تخصص وقد تعم لأصلها لكنها لا تخرم

انتهى محل الغرض من كلامنا في الترجمة المذكورة - وبما ذكرنا تعلم أن في هذه الآية الكريمة الدليل الواضح على أن وجوب الحجاب حكم عام في جميع النساء لا خاص بأزواجه عليه السلام ، وإن كان أصل اللفظ خاصاً بهن ، لأن عموم علة دليل على عموم الحكم فيه ، ومسلك العلة الذي دل على أن قوله تعالى : ﴿ ذلكم أطهر لقلوبكم وقلوبهن ﴾ هو علة قوله تعالى ﴿ فاسألوهن من وراء حجاب ﴾ هو المسلك المعروف في الأصول بمسلك الإيماء والتنبيه ، وضابط هذا المسلك المنطبق على جزئياته : هو أن يقترن وصف بحكم شرعى على وجه لو لم يكن فيه ذلك الوصف علة لذلك الحكم ؛ لكان الكلام معيياً عند العارفين ، وعرف صاحب « مراقى السعود » دلالة الإيماء والتنبيه في مبحث دلالة الاقتضاء والإشارة والإيماء والتنبيه بقوله :

دلالة الإيماء والتنبيه في الفن تقصد لدى ذوي

أن يقرن الوصف بحكم إن يكن لغير علة يعنه من فطن

وعرف أيضاً الإيماء والتنبيه في مسالك العلة بقوله :

والثالث الإيماء اقتران الوصف بالحكم ملفوظين دون خلف

وذلك الوصف أو النظر قرانه لغيرها نصير

فقوله تعالى : ﴿ ذلكم أطهر لقلوبكم وقلوبهن ﴾ لو لم يكن علة لقوله تعالى : ﴿ فاسألوهن من وراء حجاب ﴾ لكان الكلام معيياً غير منتظم عند الفطن العارف .

وإذا علمت أن قوله تعالى : ﴿ ذلكم أطهر لقلوبكم وقلوبهن ﴾ هو علة قوله ﴿ فاسألوهن من وراء حجاب ﴾ وعلمت أن حكم العلة عام ، فاعلم أن العلة قد تعم معلولها ، وقد تخصصه كما ذكرنا في بيت « مراقى السعود » ، وبه تعلم أن حكم آية الحجاب عام لعموم علة ، وإذا كان حكم هذه الآية عاماً

بدلالة القرينة القرآنية ، فاعلم أن الحجاب واجب بدلالة القرآن على جميع النساء [١] اهـ

### خطاب الواحد يعم حكمه جميع الأمة ودلالة ذلك على عموم حكم الجلباب

قال العلامة الشنقيطي رحمه الله تعالى :

[ ومن الأدلة على أن حكم آية الحجاب عام ، هو ما تقرر في الأصول من أن خطاب الواحد يعم حكمه جميع الأمة ، ولا يختص الحكم بذلك الواحد المخاطب ، لأن خطاب النبي ﷺ لواحد من أمته يعم حكمه جميع الأمة ، لاستوائهم في أحكام التكليف ، إلا بدليل خاص يجب الرجوع إليه ، وخلاف أهل الأصول في خطاب الواحد هل هو من صيغ العموم الدالة على عموم الحكم ؟ خلاف في حال ، لا خلاف حقيقى ، فخطاب الواحد عند الحنابلة صيغة عموم ، وعند غيرهم من المالكية والشافعية وغيرهم ، أن خطاب الواحد لا يعم ، لأن اللفظ الواحد لا يشمل بالوضع غيره ، وإذا كان لا يشملهم وضعا ، فلا يكون صيغة عموم ، ولكن أهل هذا القول موافقون على أن حكم خطاب الواحد عام لغيره ، ولكن بدليل آخر غير خطاب الواحد وذلك الدليل بالنص والقياس .

أما القياس فظاهر ، لأن قياس غير ذلك المخاطب عليه بجامع استواء المخاطبين في أحكام التكليف من القياس الجلى - والنص كقوله ﷺ : « إني لا أصافح النساء ، وما قولى لامرأة واحدة إلا كقولى لمائة امرأة » .

وأشار إلى ذلك فى « مرقى السعود » بقوله :

خطابُ واحدٍ لغير الحنبلِ من غير رَغْبِ النصِّ والقياسِ الجلى

(١) « أضواء البيان » ( ٥٨٤/٦ ) .

وبهذه القاعدة الأصولية<sup>(١)</sup> التي ذكرنا تعلم أن حكم آية الحجاب عام ، وإن كان لفظها خاصاً بأزواجه ﷺ ، لأن قوله لامرأة واحدة من أزواجه أو من غيرهن كقوله لمائة امرأة كما رأيت إيضاحه قريباً<sup>(٢)</sup> اهـ .

**وقال الشنقيطي رحمه الله أيضاً :** ( وإذا علمت بما ذكرنا أن حكم آية الحجاب عام ، وأن ما ذكرنا معها من الآيات فيه الدلالة على احتجاب جميع بدن المرأة عن الرجال الأجانب علمت أن القرآن دل على الحجاب ، ولو فرضنا أن آية الحجاب خاصة بأزواجه ﷺ ، فلا شك أنهم خير أسوة لنساء المسلمين في الآداب الكريمة المقتضية للطهارة التامة وعدم التدنس بأنجاس الريبة ، فمن يحاول منع نساء المسلمين - كالدعاة للسفور والتبرج والاختلاط اليوم - من الاقتداء بهن في هذا الأدب السماوي الكريم المتضمن سلامة العرض والطهارة من دنس الريبة غاشٍ لأمة محمد ﷺ مريض القلب كما ترى<sup>(٣)</sup> اهـ .

**وقال الشيخ حسنين محمد مخلوف مفتي الديار المصرية السابق في تفسيره :** [ وإذا سألتهم عن نساءه ﷺ ( متاعاً ) شيئاً يُتمتع به الماعون ونحوه ، ومثله العلم والفتيا ] فاسألوهن من وراء حجاب [ أى ستر بينكم وبينهن ] ذلكم [ أى السؤال من وراء حجاب ] أظهر لقلوبكم وقلوبهن [ من الرِّيب وخواطر السوء ، وكان نزول آية الحجاب في شهر ذى القعدة من السنة الخامسة من الهجرة ، وحكم نساء المؤمنين في ذلك حكم نساءه ﷺ ]<sup>(٤)</sup> اهـ .

**وقال الأستاذ محمد أديب كلكل :** ( ومن الأدلة على وجوب ستر الوجه واليدين من المرأة قوله سبحانه وتعالى حيث أمرنا إذا سألنا النساء متاعاً أن

---

(١) ومن صحح هذه القاعدة العلامة الألباني ، ونقل عن بعض المحققين ما يؤيد أنها الحق ، ويلزم من ذلك تعميم آية الحجاب خلافاً لمذهبه ، انظر « تمام السنة في التعليق على فقه السنة » ص ( ٤١ - ٤٢ ) .

(٢) « أضواء البيان » ( ٥٨٩/٦ - ٥٨١ ) بتصرف .

(٣) « السابق » ( ٥٩٢/٦ ) .

(٤) « صفوة البيان لمعانى القرآن » ( ١٩٠/٢ ) .



نطلبه من وراء حجاب ، فقال سبحانه : ﴿ وإذا سألتهم من متاعاً فأسألوه من وراء حجاب ذلكم أطهر لقلوبكم وقلوبهم ﴾ فلو لم يكن ستر الوجه أمراً مطلوباً لم يكن لطلب الحاجة من وراء حجاب أى معنى ، وقد قرر الله عز وجل أن الحجاب أطهر لقلوب الجميع ، فلا يقل أحد غير ما قال الله عز وجل ( إلى أن قال : ( فإن قال قائل : إن هذه الآية خاصة بأمهات المؤمنين وقد نزلت بحقهن ، قلت : إنها وإن كانت خاصة بنساء النبي ﷺ من جهة السبب ، فهي عامة من جهة الأحكام ، لأن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ، وأكثر آيات القرآن ذوات أسباب في نزولها بلا خلاف بين العلماء ، فإذا حصرنا أحكامها ضمن دائرة أسبابها فما هو حظنا منها إذن؟ وبذلك نكون قد عطلنا آيات الله ، وأبطلنا أحكامها جملة وتفصيلاً ، وهل أنزل القرآن ليطبق في عصر دون عصر وفي زمن دون أزمان ؟

فادعاء أنها خاصة بنساء النبي ﷺ إضافة إلى ما ذكرته لا ينهض حجة لأن الاستثناء في آية ﴿ لا جناح عليهن في آبائهن ﴾ عام ، وهو فرع من الأصل وهو الحجاب ، فدعوى تخصيص الأصل يستلزم تخصيص الفرع ، وهو غير مسلم لما علم تعميمه ، فهل يقال لامرأة أباح الله لها أن تظهر على أبيها وابنها وأخيها : إن الله لم يوجب عليك التحجب عن غيرهم ؟ ! فقصر الله عز وجل ظهور المرأة على محارمها فقط بقوله تعالى : ﴿ لا جناح عليهن في آبائهن ... ﴾ الآية ، أما غيرهم من الأجانب فإنه يجب عليها الاحتجاب عنهم بداهة بمقتضى مفهوم الآية (١) اهـ .

يقول الشيخ سعيد الجاني رحمه الله في كتابه « كشف النقاب » :

( فقلوه عز وجل : ﴿ ذلكم أطهر لقلوبكم وقلوبهم ﴾ يدفع هذا - أى دعوى التخصيص - لأنه قد أشير إليه بغير ما يدعيه أهل التخصيص من أن الحجاب لأجل تمييزهن عن غيرهن ورفعهن على من سواهن ، بل بين سبحانه أن الباعث للحجاب هو تطهير قلوب الفريقين ، وإذا كانت نساء النبي

(١) « فقه النظر في الإسلام » ص ( ٤٠ - ٤٣ ) .

ﷺ المطهرات من السفاح ، المحرمات علينا بالنكاح ، الموصوفات بأنهن أمهات المؤمنين قد أمرن بالحجاب طهارة لقلوبهن وقلوب أبنائهن المحرم عليهم نكاحهن ، فما نقول في غيرهن المحلات لنا بالنكاح ، المتطلع لهن أهل السفاح ، هل يجوز لهن أن يكن سافرات غير منتقيات ! وبارزات غير محجبات ؟ !

ومما يدفع دعوى الاختصاص : قول العربى العالم بلغته أكثر منا على أثر نزول آية الحجاب : « نهينا أن نكلم بنات عمنا إلا من وراء حجاب ، لئن مات محمد لأتزوجن فلانة » ، فنزل : ﴿ وما كان لكم أن تؤذوا رسول الله ولا أن تنكحوا أزواجه من بعده أبدا ﴾ ، ومما يدفع دعوى الاختصاص : إشراك الله عز وجل أزواج النبی ﷺ وبناته ونساء المؤمنين في حكم واحد في قوله تعالى : ﴿ يا أيها النبي قل لأزواجك وبناتك ونساء المؤمنين يدنين عليهن من جلابيبهن ﴾ فبطلت دعوى التخصيص ، وإذا كان الأمر كذلك ، فكل ما ثبت لنسائه عليه السلام ثبت لغيرهن ، وكل ما ثبت لغيرهن ثبت لهن ، ولقد فهم الصحابة رضوان الله عليهم أن الأمر يقتضى العموم ، وأن سياق الآية يفيد ( يقتضيه ) ( ١ ) اهـ .

وقال الأستاذ محمد أديب كلكل : ( وأما قوله تعالى : ﴿ يا نساء النبي لستن كأحد من النساء ﴾ إنما يعنى توجيههن وتربيتن توجيهاً سامياً ، وتربية عالية بأنهن لسن كأحد من النساء في المكانة والمنزلة والرفعة والحرمة ، إنه أسلوب في التربية لا يختلف عن قولك لو لِد نجيب مثلاً : « يا بنى لست كأحد من عامة الأولاد حتى تطوف في الشوارع ، وتأتى بما لا يليق من الحركات ، فعليك بالأدب واللياقة » ، فقولك هذا لا يعنى أن سائر الأولاد يُحمد فيهم طواف الشوارع ، وإتيان الحركات السيئة ، ولا يطلب منهم الأدب واللياقة ، بل المراد بمثل قولك هذا تحديد معيار لمحاسن الأخلاق وفضائلها ، كى يتطلع ويصبو إليها كل ولد يريد أن يعيش كنجباء الأولاد فيسعى في بلوغها والحصول عليها ، إن القرآن قد اختار هذا الأسلوب وهذه الطريقة في مخاطبة نساء النبي

---

(١) السابق .

ﷺ ليضبطهن بضابطة على وجه خاص حتى يكن أسوة لسائر النساء ، وتبوع طريقتهن وعاداتهن في بيوت عامة المسلمين .

فقوله تعالى : ﴿ يا نساء النبي لستن كأحد من النساء إن اتقيتن فلا تخضعن بالقول فيطمع الذي في قلبه مرض ، وقلن قولاً معروفاً ، وقرن في بيوتكن ولا تبرجن تبرج الجاهلية الأولى ، وأقمن الصلاة وآتين الزكاة وأطعن الله ورسوله إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيراً ﴾ إنها وصايا ربانية وأوامر إلهية فأى منها لا يتصل بعامة النساء المسلمات ؟ وهل النساء المسلمات لا يجب عليهن أن يتقين الله تعالى ، أو قد أبيع لهن أن يخضعن بالقول ، ويكلمن الرجال كلاماً يغريهم ويشوقهم ؟ أو يجوز لهن أن يتبرجن تبرج الجاهلية ؟ ثم هل ينبغي لهن أن يتركن الصلاة ويمنعن الزكاة ، ويعرضن عن طاعة الله ورسوله ؟ وهل يريد الله أن يتركهن في الرجس ؟ فإذا كانت هذه الأوامر والإرشادات عامة لجميع المسلمات فما المبرر لتخصيص ماورد في سياق مخاطبة أمهات المؤمنين من قرار في البيوت وملازمة للحجاب ، وعدم مخالطة للأجانب بهن خاصة ؟ إن التوجيه الرباني ، والتربية الإلهية لكل النساء عامة بشخص أمهات المؤمنين من باب « إياك أعنى ، واسمعى يا جارة » (١) اهـ .

وقال الشيخ وهبى سليمان غاوجى الألبانى : ( للحجاب الشرعى المأمور به ثلاث درجات بعضها فوق بعض في الاحتجاب والاستتار ، دل عليها الكتاب والسنة ، الأولى : حجاب الأشخاص في البيوت بالجدر والخدر وأمثالها بحيث لا يرى الرجال شيئاً من أشخاصهن ولا لباسهن ولا زينتهن الظاهرة ولا الباطنة ، ولا شيئاً من جسدهن من الوجه والكفين وسائر البدن .

وقد أمر الله تعالى بهذه الدرجة من الحجاب فقال : ﴿ وإذا سألتوهن متاعاً فاسألهن من وراء حجاب ﴾ إذ إن هذا يدل على أن سؤال أى شئ منهن يكون من خلف ستر يستر الرجال عن النساء والنساء عن الرجال ، وما ذكر

---

(١) السابق .

من سبب نزول الآية يقرر هذا الأمر ويؤكدده، وأمر بها في قوله تعالى : ﴿ وَقرن في بيوتكن ولا تبرجن تبرج الجاهلية الأولى ﴾ قال محمد بن سيرين : بُنِيَتْ أنه قيل لسودة بنت زمعة زوج النبي ﷺ : مالك لا تحجين ولا تعتمرين كما تفعل أخواتك ؟ فقالت : قد حججت ، واعتمرت ، وأمرني الله تعالى أن أقر في بيتي ، فوالله لا أخرج من بيتي حتى أموت ، قال : فوالله ما خرجت من باب حجرتها ، حتى خرجت جنازتها ، وهذا الحكم عام قد استثنى منه الخروج للحاجة ، قال ﷺ : ( أُذِنَ لَكُن فِي الْخُرُوجِ لِحَاجَتِكُن ) رواه البخاري ، ويرشح هذه الدرجة أحاديثٌ تحبب إلى المرأة القرار في البيت ، وعدم الخروج حتى إلى صلاة الجماعة مع رسول الله ﷺ ، فإن قرارها في بيتها أرجى لها في الأجر عند الله تعالى (١) اهـ .

### وقال الشيخ أبو هشام عبد الله الأنصاري :

( إن الأمر بالحجاب في هذه الآية لا يختص بأمهات المؤمنين ، وإن كان ضمير النسوة يرجع إليهن لأجل أنهن هن المذكورات في السياق ؛ ولأنهن الأسوة والقدوة لنساء المسلمين في جميع نواحي الحياة ، ومعلوم أن التخصيص بالذكر لا يوجب التخصيص بالحكم ، والدليل على عدم الاختصاص من وجوه :

**الأول :** تقرر في أصول الشريعة أن خطاب الواحد يعم حكمه جميع الأمة ، حتى يَرَدَ دليل على التخصيص ، وليس هناك أى دليل على تخصيص حكم الحجاب بأمهات المؤمنين ، كما ستعرف .

**الثاني :** أن سياق الآية هو العموم ، - وإن كان المورد خاصاً - فقوله تعالى ﴿ لاتدخلوا بيوت النبي إلا أن يؤذن لكم ﴾ ليس معناه أنهم يدخلون بيوت غير النبي من غير أن يؤذن لهم ، ثم قوله ، ﴿ إلى طعام غير نظرين إنه ﴾ إلى قوله ﴿ ولا مستأنسين لحديث ﴾ ليس معناه أنهم لا يتأدبون بهذه الآداب ، ولا يراعونها إلا مع النبي ﷺ ، فإذا كان سياق الآية هو العموم ،

(١) « المرأة المسلمة » ص ( ١٩٧ - ١٩٨ ) .



وتخصيص النبي ﷺ بالذكر إنما لأجل أن ما عرض له هو المورد والسبب في نزولها ، ولأجل أنه هو القدوة للمسلمين ، فكيف يسوغ لنا أن نتحرر عن جزء من آداب هذه الآية قائلين إنه مختص بالنبي ﷺ وأزواجه ؟!

الثالث : أن الله تعالى بين حكمة الحجاب وعلته فقال ﴿ ذلكم أطهر لقلوبكم وقلوبهن ﴾ وهذه العلة عامة إذ ليس أحد من المسلمين يقول إن غير أزواج النبي لا حاجة إلى تزكية قلوبهن وقلوب الرجال من الريبة منهن ، وعموم علة الحجاب وحكمته دليل على عموم حكم الحجاب لجميع نساء المسلمين .

الرابع : دليل الأولوية ! وهو أن أمهات المؤمنين كن أطهر نساء الدنيا قلوباً ، وأعظمهن قدراً في قلوب المؤمنين ، ومع ذلك أُمرن بالحجاب طلباً لتزكية قلوب الطرفين ، فغيرهن من النساء أولى بهذا الأمر .

الخامس : أن آية إدناء الجلباب تنمة وتفسير لآية الحجاب ، وتلك عامة لنساء المؤمنين نصاً ، فلا بد وأن تكون آية الحجاب كذلك .

السادس : أن نساء المسلمين التزم بالحجاب كما التزمت أمهات المؤمنين ( اهـ ) .

إلى أن قال فضيلته :

( هذا ؛ وإنك لو تصفحت نصوص العلماء لا تكاد تجد أحداً يقول بتخصيص الحجاب بأمهات المؤمنين ، والحجاب الذي جعله من جعله خاصاً بهن هو قدر زائد على الحجاب المعروف الذي نحن في بحثه ، ويتضح ذلك بالتأمل في نصوصهم : قال القاضي عياض : « فرض الحجاب مما اختصن به فهو فرض عليهن بلا خلاف في الوجه والكفين ، فلا يجوز لهن كشف ذلك في شهادة ، ولا في غيرها ، ولا يجوز لهن إظهار شخوصهن - وإن كن مستترات - إلا ما دعت إليه الضرورة من الخروج للبراز . . . وقد كن إذا قعدن للناس جلسن من وراء الحجاب ، وإذا خرجن حجبن وسترن أشخاصهن كما جاء في حديث حفصة يوم وفاة عمر ، ولما توفيت زينب جعلوا لها قبة فوق نعشها تستر شخصها » انتهى -

انظر: «صحيح مسلم مع شرحه للنووي» (٢/٢١٥)؛ «فتح الباري» (٨/٥٣٠).

فالذي يراه القاضي مختصاً بهن هو عدم جواز كشف الوجه والكفين لهن مهما اشتدت الحاجة إلى ذلك ، وعدم إبراز شخوصهن وإن كن مستترات ، وأصرح من كلام القاضي ما قاله من المفسرين البغوي وغيره ، قال البغوي : « فبعد آية الحجاب لم يكن لأحد أن ينظر إلى امرأة رسول الله ﷺ منتقبة كانت أو غير منتقبة » ( انظر : « تفسير البغوي » على هامش « الخازن » ٢٢٤/٥ ) .

ومعلوم أن اختصاص هذا القدر الزائد على الحجاب بأمهات المؤمنين لا ينافي عموم الحجاب لعامة النساء<sup>(١)</sup> ، على أن المحققين ردُّوا على القاضي عياض

---

(١) قال الشيخ شمس الدين الرملي الشهير بالشافعي الصغير - رحمه الله - في كتابه «نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج»:

(وما نقله الإمام من الاتفاق على منع النساء - أي منع الولاية لهن يعني من الخروج سافرات - معارض لما حكاه القاضي عياض عن العلماء أنه لا يجب على المرأة ستر وجهها في طريقها، وإنما ذلك سنة، وعلى الرجال غض البصر عنهن للآية، وحكاه المصنف - أي النووي عليه الرحمة - في شرح مسلم، وأقره عليه.

ودعوى بعضهم عدم التعارض في ذلك، «إذ منعهن من ذلك ليس لكون الستر واجباً عليهن في ذاته، بل لأن فيه مصلحة عامة، وفي تركه إخلال بالمرءة» مردودة، إذ ظاهر كلامهما أن الستر واجب لذاته، فلا يتأتى هذا الجمع، وكلام القاضي ضعيف، وحيث قيل بالجواز كرهه، وقيل: خلاف الأولى، وحيث قيل بالتحريم - وهو الراجح - حرم النظر إلى المنتقبة التي لا يبين منها غير عينيها ومحاجرهما، كما بحثه الأذرعي، ولا سيما إذا كانت جميلة، فكم في المحاجر من خناجر) اهـ (١٨٧/٦).

مع أن الحافظ ابن حجر رحمه الله نقل عن القاضي عياض ما يشعر بأنه يستدل بآية الإدناء على حجاب جميع البدن، قال الحافظ رحمه الله في شرح حديث الخثعمية: (وفي الحديث منع النظر إلى الأجنبية وغض البصر، قال عياض: «وزعم بعضهم أنه غير واجب إلا عند خشية الفتنة»، قال: «وعندي أن فعله إذ غطى وجه الفضل أبلغ من القول» ثم قال: «لعل الفضل لم ينظر نظراً يُنكر، بل خشي عليه أن يتول إلى ذلك، أو كان قبل نزول الأمر بإدناء الجلابيب» اهـ من «الفتح» (٧٠/٤)، ولا شك أن هذا الاحتمال الأخير ضعيف، لأن حجة الوداع التي وقعت فيها تلك القصة كانت في السنة العاشرة من الهجرة، وآيات الحجاب نزلت قبل ذلك في السنة الخامسة من الهجرة، والله أعلم.

مادعاه ، وأثبتوا أن هذا الاشتداد في الحجاب لم يقع رأساً<sup>(١)</sup> (٢) اهـ .

### وقال الشيخ عبد العزيز بن خلف حفظه الله :

[ لم يرد في آية « النور » وآية « الأحزاب » أى تخصيص لأزواج النبي ﷺ بما قضت به من الأحكام ، فهي أحكام عامة للمسلمات من أمة محمد ﷺ إلى يوم القيامة ، وإن من الزعم الباطل أن يقال : إن آية الحجاب خاصة بأزواج النبي ﷺ ، كما أن ماورد من الأحكام على لسان رسول الله ﷺ في باب التستر ومنع ما يدعو إلى الفتنة وصيانة المرأة المسلمة من بذل زينتها وشرفها وكرامتها للرجال الأجانب منها ، عام لكل مسلمة إلى يوم القيامة ، وأما مسارعة أمهات المؤمنين إلى العمل بالشرائع الدينية ، فهذا لا يدل على أنه خاص بهن ، لأنهن القدوة الحسنة لكل مسلمة إلى يوم القيامة ، وأثر الفعل في الاقتداء وامتنال الأحكام أعظم من القول فقط ، وهذا ملموس ، ومثله ماوقع في عمرة الحديبية فيما ثبت في رواية البخارى قال : ( لما تم صلح الحديبية أمر

---

(١) قال الحافظ - رحمه الله تعالى - : ( وفي الحديث من الفوائد : مشروعية الحجاب لأمهات المؤمنين ، قال عياض : « فرض الحجاب مما اختصن به ، فهو فرض عليهن بلا خلاف في الوجه والكفين ، فلا يجوز لهن كشف ذلك في شهادة ولا غيرها ، ولا إظهار شخصهن - وإن كن مستترات - إلا مادعت إليه ضرورة من براز » ، ثم استدل بما في « الموطأ » أن حفصة لما توفي عمر سترها النساء عن أن يرى شخصها ، وأن زينب بنت جحش جعلت لها القبة فوق نعشها ليستر شخصها » انتهى ، وليس فيما ذكره دليل على ما ادعاه من فرض ذلك عليهن ، وقد كن بعد النبي ﷺ يحجبن ، ويظفن ، وكان الصحابة ومن بعدهم يسمعون منهن الحديث ، وهن مستترات الأبدان لا الأشخاص ، وقد تقدم في الحج قول ابن جريج لعطاء لما ذكر له طواف عائشة : « أقبل الحجاب أو بعده ؟ » قال : « قد أدركت ذلك بعد الحجاب » ( اهـ . ) وقال الحافظ أيضاً : ( والحاصل أن عمر رضى الله عنه وقع في قلبه النفرة من اطلاع الأجانب على الحرم النبوى ، حتى صرح بقوله له عليه الصلاة والسلام : « احجب نساءك » ، وأكد ذلك إلى أن نزلت آية الحجاب ، ثم قصد بعد ذلك أن لا يبدن أشخاصهن أصلاً ، ولو كن مستترات ، فبالغ في ذلك ، فمنع منه ، وأذن لهن في الخروج لحاجتهن دفعاً للمشقة ، ورفعاً للحرَج ) اهـ . من « فتح البارى » ( ٥٣٠/٨ - ٥٣١ ) ، وانظر نص الحديث المشار إليه في « الفتح » ( ٥٢٨/٨ ) رقم ( ٤٧٩٥ ) .

(٢) « مجلة الجامعة السلفية » عدد مايو ، يونيو ١٩٧٨ م .

رسول الله ﷺ أصحابه ، فقال : « قوموا ، فاحمروا ، ثم احلقوا » ، قال : فوالله ما قام منهم رجل حتى قال ذلك ثلاث مرات ، فلما لم يقم منهم أحد ، دخل على أم سلمة فذكر لها ما لقي من الناس ، فقالت أم سلمة : يا نبي الله أتحب ذلك ؟ اخرج ثم لاتكلم أحداً منهم كلمة حتى تنحر بُذْنَكَ ، وتدعو حالقك فيحلقك ، فخرج فلم يكلم أحداً منهم حتى فعل ذلك ، نحر بدنه ، ودعا حالقه فحلق ، فلما رأوا ذلك قاموا فنحروا ، وجعل بعضهم يحلق بعضاً حتى كاد بعضهم يقتل بعضاً غماً ) اهـ .

فمثل هذه القصة فيها امتثال للأمر ، واقتداء بالقدوة الحسنة ، لأن الأمر الذى يلزمه فعل يكون كذلك ، فهو أقوى فى مسارعة المسلم للأخذ به من الأمر وحده ، وهكذا كان حال النساء المسلمات فى زمن التنزيل لما نزل أمر الله بالحجاب ، كان أول من سارع للأخذ به أمهات المؤمنين ليقوى جانب التنزيل لما نزل أمر الله بالحجاب ، كان أول من سارع للأخذ به أمهات المؤمنين ليقوى به جانب الأخذ بالتشريع لظهورهن أمام سائر المسلمين بصورة ما أَراده الله تعالى من المؤمنات فى تنزيله عز وجل [ <sup>(١)</sup> ] اهـ .

وقال الشيخ عبد العزيز بن راشد النجدى رحمه الله بعد أن ذكر آتى سورة الأحزاب ﴿ وقرن فى بيوتكن ﴾ الآية ، ﴿ وإذا سألتوهن متاعاً فاسألوهن من وراء حجاب ﴾ الآية : [ فإن قيل : الآيتان الأخيرتان سياقهما وظاهرهما الخصوص بأزواج النبی ﷺ ، قيل : كلا ، بل الأصل فى كل شريعة ، وآية أنه يدخل تحتها كل فرد من الأمة ما لم يخرج به دليل ، ولا دليل على اختصاصهن بذلك ، إذ كل مؤمنة منبهة عن الخضوع بالقول للرجل ، والتبرج الجاهلى بإبداء زينتها ، كما أمرت بالقرار فى البيت ، وترك الخروج منه إلا لمصلحة ، وكذا كل مؤمن مأمور بحسن الأدب مع المؤمنات إذا سألهن حاجة أو متاعاً أن يكون من وراء حجاب ، وأن لا يخرق عليها الحجاب ، ولا يأمرها بتركه ، ولا يقرها على معصية إذا ائتمرت لأمره ، فإذا خالفت فلا إثم على من سألها من المتقين ، وعن عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ : ( إنه قد أُذِنَ

(١) « نظرات فى كتاب حجاب المرأة المسلمة » هامش ص ( ٩٢ : ٩٣ ) .



لَكُنَّ أَنْ تَخْرُجْنَ لِحَوَائِجِكُنَّ « رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ » [ (١) ] اهـ .

وقال الشيخ أبو بكر الجزائري حفظه الله :

( فهذه الآية الكريمة تعرف بآية الحجاب ، إذ هي أول آية نزلت في شأنه ، وعلى أثرها حَجَبَ رسول الله ﷺ نساءه ، وحجب المؤمنون نساءهم ، وهي نص في فرض الحجاب ، إذ قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعًا فَسْأَلُوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ ﴾ قطعى الدلالة في ذلك ، ومن عجيب القول أن يقال إن هذه الآية نزلت في نساء النبي ﷺ فهي خاصة بهن دون باقي نساء المؤمنين ، إذ لو كان الأمر كما قيل لما حجب أصحاب رسول الله ﷺ نساءهم ، ولما كان لإذن رسول الله ﷺ للخاطب أن ينظر لمن يخطبها معنى أبداً .

وفوق ذلك أن نساء النبي ﷺ جعلهن الله تعالى أمهات المؤمنين ، إذ قال الله تعالى : ﴿ وَأَزْوَاجَهُنَّ أُمَهَاتَهُنَّ ﴾ ، فنكاحهن محرم على التأييد كنكاح الأمهات ، فأى معنى إذا لحجبن وحجابهن إذا كان الحكم مقصوراً عليهن ، ومن هنا كان الحكم عاماً يشمل كل مؤمنة إلى يوم القيامة ، وكان من باب قياس الأولى ، فتحريم الله تعالى التأفيف للوالدين يدل على تحريم ضربهما من باب أولى ، وهذا الذى دلت عليه نصوص الشريعة ، وعمل به المسلمون ) (٢) اهـ .

### تنبيه

لم يتعرض فضيلة الشيخ ناصر الدين الألبانى لمناقشة استدلال هذه الكثرة من العلماء بآية « الحجاب » في كتابه « حجاب المرأة المسلمة في الكتاب والسنة » ، وكأنه - حفظه الله - يذهب إلى تخصيص الوجوب بأمهات المؤمنين ، وعدم تعميم الحكم على سائر المسلمات ، مع أن هذا « العموم » لازم من كلامه حفظه الله ، فقد استشهد بحديث أم عطية رضى الله عنها

(١) « تيسير الوحيين » ( ١٤٤/١ - ١٤٥ ) .

(٢) « فصل الخطاب في المرأة والحجاب » ص ( ٣٤ - ٣٥ ) .

لإثبات أن الأمر بإخراج النساء إلى صلاة العيد إنما وقع بعد نزول الحجاب ،  
ونص الحديث المشار إليه :

( لما قدم رسول الله ﷺ المدينة <sup>(١)</sup> جمع نساء الأنصار في بيت ، ثم أرسل  
إليهن عمر بن الخطاب ، فقام على الباب فسلم عليهن ، فرددن السلام ، فقال :  
« أنا رسول الله ﷺ إليكن » ، فقلن : مرحباً برسول الله ﷺ ،  
وبرسوله » ، فقال : « تباعن على أن لا تشركن بالله شيئاً ، ولا تسرقن ، ولا  
ترزقن ، ولا تقتلن أولادكن ، ولا تأتين بهتان فتفترينه بين أيديكن وأرجلكن ،  
ولا تعصين في معروف ؟ فقلن : « نعم » ، فمد عمر يده من خارج  
الباب ، ومددن أيديهن من داخل ، ثم قال : « اللهم اشهد » ، وأمرنا ( وفي  
رواية : فأمرنا ) أن نخرج في العيدين العتق والحيض ، ونهينا عن اتباع الجنائز ،  
ولا جمعة علينا ، فسألته عن البهتان ، وعن قوله ﴿ ولا يعصينك في  
معروف ﴾ ؟ قال : هي النياحة <sup>(٢)</sup> ... ثم قال الشيخ : ( ووجه  
الاستشهاد به إنما يتبين إذا تذكرنا أن آية بيعة النساء ﴿ يا أيها النبي إذا جاءك  
المؤمنات يبایعنك على أن لا يشركن بالله شيئاً .. ﴾ إنما نزلت يوم الفتح كما قال  
مقاتل ( الدر ٢٠٩/٦ ) ، ونزلت بعد آية الامتحان كما أخرجه ابن مردويه عن  
جابر ( الدر ٢١١/٦ ) ، وفي البخاري عن المسور أن آية الامتحان نزلت في  
يوم الحديبية ، وكان ذلك سنة ست على الصحيح كما قال ابن القيم في  
« الزاد » ، وآية الحجاب إنما نزلت سنة ثلاث وقيل خمس حين بنى ﷺ  
بزینب بنت جحش ، كما في ترجمتها من « الإصابة » .

فثبت من ذلك أن أمر النساء بالخروج إلى العيد إنما كان بعد فرض الحجاب ،  
ويؤيده أن في حديث عمر أنه لم يدخل على النساء ، وإنما بايعهن من وراء  
الباب ، وفي هذه القصة أبلغهن أمر النبي ﷺ النساء بأن يخرجن للعيد ،

---

(١) تعنى من الحديبية وليس قدومه مهاجراً من مكة كما قد يتبادر إلى الذهن - أفاده الشيخ في حاشية  
ص ( ٢٦ ) .

(٢) [ أخرجه أحمد في « المسند » ( ٤٠٨/٦ - ٤٠٩ ) ، والبيهقي ( ١٨٤/٣ ) ، والضياء المقدسي

في « المختارة » ( ١٠٤/١ - ١/١٠٥ ) ، وحسن إسناده الذهبي في « مختصر البيهقي »

( ٢/١٣٣ ) [ اهـ . من هامش « حجاب المرأة المسلمة » ص ( ٢٦ ) مختصراً .

وكان ذلك في السنة السادسة عقب رجوعه ﷺ من الحديبية ، بعد نزول آية الامتحان والبيعة كما تقدم (١) اهـ .

والشاهد منه قول الشيخ حفظه الله : ( بعد فرض الحجاب ) مشيراً إلى آية الحجاب ﴿ وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعاً ﴾ الآية ، ثم دعم كلامه بقوله ( ويؤيده أن في حديث عمر أنه لم يدخل على النساء ، وإنما بايعهن من وراء الباب ) فيلزم من هذا أن الشيخ يستدل بعموم آية الحجاب في حق سائر النساء ، والله أعلم .

---

(١) « حجاب المرأة المسلمة » هامش ص ( ٢٥ - ٢٦ ) .

## الدليل الثالث

قوله تعالى : ﴿ يَا نِسَاء النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ إِنِ اتَّقَيْتُنَّ فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَعْرُوفًا ، وَقرن في بيوتكن ولا تبرجن تبرج الجاهلية الأولى وأقمْنَ الصلاة وآتين الزكاة وأطعن الله ورسوله إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجل أهل البيت ويطهركم تطهيراً ﴾<sup>(١)</sup> .

ومحل الشاهد منه قوله تعالى : ﴿ وقرن في بيوتكن ولا تبرجن تبرج الجاهلية الأولى ﴾ .

قال إمام المفسرين ابن جرير الطبري رحمه الله تعالى :

( قيل إن التبرج في هذا الموضع التبخر والتكسر ) ، ثم روى بسنده عن قتادة قال : « أى إذا خرجتن من بيوتكن ؛ قال : كانت لهن مشية وتكسر وتغنج ، يعنى بذلك الجاهلية الأولى ، فنهاهن الله عن ذلك .

حدثني يعقوب ، قال ثنا ابن علية ، قال : سمعت ابن أُمى نُجيج ، يقول في قوله تعالى : ﴿ ولا تبرجن تبرج الجاهلية الأولى ﴾ قال : التبخر ، وقيل : إن التبرج هو إظهار الزينة ، وإبراز المرأة محاسنها للرجال )<sup>(٢)</sup> .

وقال الإمام أبو بكر الجصاص رحمه الله تعالى : ( وقوله تعالى : ﴿ وقرن في بيوتكن ﴾ روى هشام عن محمد بن سيرين قال : قيل لسودة بنت زمعة : ألا تخرجين كما تخرج أخواتك ؟ قالت : والله لقد حججت واعتمرت ثم أمرني الله أن أقر في بيتي ، فوالله لأخرج ، فما خرجت حتى أخرجوا جنازتها ، وقيل : إن معنى « وقرن في بيوتكن » كن أهل وقار وهدوء وسكينة ، يقال : وقر فلان في منزله يقر وقوراً إذا هدأ فيه واطمأن به ، وفيه الدلالة على أن النساء مأمورات بلزوم البيوت منهيات عن الخروج ، وقوله تعالى : ﴿ ولا

(١) ( الأحزاب : ٣٢ - ٣٣ ) .

(٢) « تفسير الطبري » ( ٤/٢٢ ) .



تبرجن تبرج الجاهلية الأولى ﴿ روى ابن أُنَى نجيح عن مجاهد ( ولا تبرجن تبرج الجاهلية الأولى ) قال : كانت المرأة تتمشى بين أيدي القوم ، فذلك تبرج الجاهلية ، وقال سعيد عن قتادة ( ولا تبرجن تبرج الجاهلية الأولى ) يعنى إذا خرجتن من بيوتكن ، قال : كانت لهن مشية وتكسر وتغنج فنهاهن الله عن ذلك ، وقيل : هو إظهار المحاسن للرجال ، وقيل : فى الجاهلية الأولى ما قبل الإسلام ، والجاهلية الثانية حال من عمل فى الإسلام بعمل أولئك ، فهذه الأمور كلها مما أدب الله تعالى به نساء النبي ﷺ صيانة لهن ، وسائر نساء المؤمنين مرادات بها (١) اهـ .

وقال القاضى أبو بكر ابن العرى رحمه الله

( قوله تعالى : ﴿ وقرن فى بيوتكن ﴾ يعنى اسكنن فيها ، ولا تتحركن ، ولا تبرحن منها ، حتى إنه روى - ولم يصح (٢) - أن النبي ﷺ لما انصرف من حجة الوداع قال لأزواجه : « هذه ، ثم ظهور الحصر » ؛ إشارة إلى ما يلزم المرأة من لزوم بيتها ، والانكفاف عن الخروج منه ، إلا لضرورة .

وقد دخلت ثَيْفًا على ألف قرية من بركة ، فما رأيت نساءً أصون عيالاً ، ولا أعف نساءً من نساء نابلس التى رُمى فيها الخليل عليه السلام بالنار ، فإني أقمت فيها أشهراً ، فما رأيت امرأة فى طريق نهاراً إلا يوم الجمعة ، فإنهن يخرجن إليها حتى يمتلئ المسجد منهن ، فإذا قُضيت الصلاة ، وانقلبن إلى منازلهن لم تقع عيني على واحدةٍ منهن إلى الجمعة الأخرى ، وسائر القرى تُرى نساؤها متبرجات بزينة وعُطلة ، متفرقات فى كل فتنة وعُضلة ، وقد رأيت بالمسجد الأقصى عفاف ما خرجن من معتكفهن حتى استُشهدن فيه (٣) اهـ .

(١) « أحكام القرآن » ( ٣٥٩/٣ - ٣٦٠ ) .

(٢) ولكن صححه الحافظ بن حجر فى « فتح البارى » ( ٧٤/٤ ) ، وانظر : « صحيح الجامع الصغير » ( ٧٧/٦ ) حديث رقم ( ٦٨٨٥ ) .

(٣) « أحكام القرآن » ( ١٥٣٥/٣ - ١٥٣٧ ) .

وقال الإمام أبو عبد الله القرطبي رحمه الله :

( معنى هذه الآية الأمر بلزوم البيت ، وإن كان الخطاب لنساء النبي ﷺ فقد دخل غيرهن فيه بالمعنى ، هذا لو لم يرد دليل يخص جميع النساء ، كيف والشريعة طافحة بلزوم النساء بيوتهن ، والانكفاف عن الخروج منها إلا لضرورة ، على ما تقدم في غير موضع ، فأمر الله تعالى نساء النبي ﷺ بملازمة بيوتهن ، وخاطبن بذلك تشريفاً لهن ، ونهاهن عن التبرج ، وأعلم أنه فعل الجاهلية الأولى ﴿ ولا تبرجن تبرج الجاهلية الأولى ﴾ (١) اهـ .

[ وقال ابن عطية رحمه الله : ( والذي يظهر عندي أنه أشار إلى الجاهلية التي لحقها ، فأمرن بالنقلة عن سيرتهن فيها ، وهى ما كان قبل الشرع من سيرة الكفرة ؛ لأنهم كانوا لا غيرةَ عندهم ، وكان أمر النساء دون حجاب ، وجعلها أولى بالنسبة إلى ما كن عليه ، وليس المعنى أن ثمَّ جاهلية أخرى (٢) ، وقد أوقع اسم الجاهلية على تلك المدة التي قبل الإسلام ، فقالوا : جاهلى فى الشعراء ، وقال ابن عباس فى البخارى : سمعت أئى فى الجاهلية يقول ؛ إلى غير هذا ) اهـ .

قال القرطبي معلقاً : ( قلت : وهذا قول حسن ، ويُعْتَرَضُ بأن العرب كانت أهل قَشَفٍ وضنك فى الغالب ، وأن التّنعّم وإظهار الزينة إنما جرى فى الأزمان السابقة ، وهى المراد بالجاهلية الأولى ، وأن المقصود من الآية مخالفة من قبلهن من المشية على تغنيج وتكسير وإظهار المحاسن للرجال ، إلى غير ذلك مما لا يجوز شرعاً ، وذلك يشمل الأقوال كلّها ويعمُّها فيلزم البيوت ، فإن مست الحاجة إلى الخروج فليكنَّ على تبذل وتستتر تام ، والله الموفق ) [ (٣) اهـ .

وقال القرطبي أيضاً :

( لما كانت عادة العربيات التبذل ، وكن يكشفن وجوههن كما يفعل الإماء ،

---

(١) « الجامع لأحكام القرآن » ( ١٧٩/١٤ - ١٨٠ ) .

(٢) انظر نقد العلامة الألبانى لمصطلح « جاهلية القرن العشرين » فى « حياة الألبانى وآثاره وثناء العلماء عليه » تصنيف الأستاذ محمد إبراهيم الشيبانى ( ٣٩١/١ - ٣٩٤ ) .

(٣) « الجامع لأحكام القرآن » ( ١٨٠/١٤ ) .

وكان ذلك داعية إلى نظر الرجال إليهن ، وتشعب الفكرة فيهن ، أمر الله رسوله ﷺ أن يأمرهن بإرخاء الجلابيب عليهن إذا أردن الخروج إلى حوائجهن (١) اهـ .

وقال الإمام أبو حيان : ( كان دأب الجاهلية أن تخرج الحرة والأمة مكشوفتي الوجه في درع وخمار ) وقال أيضاً : ( الذى كان يبدو منهن في الجاهلية هو الوجه ) ونقل أبو حيان أيضاً عن الليث أنه قال : ( تبرجت المرأة : أبدت محاسنها من وجهها وجسدها ) اهـ ، ونقل عن مقاتل في تفسير التبرج : ( تلف الخمار على وجهها ، ولا تشده ) (٢) اهـ .

ونقل الحافظ في « الفتح » عن الفراء قوله : ( كانوا في الجاهلية تسدل المرأة خمارها من ورائها ، وتكشف ماقدامها ، فأمرن بالاستتار ) (٣) اهـ .

وقال الإمام أبو حيان أيضاً :

( كان نساء العرب يكشفن وجوههن كما تفعل الإماء ، وكان ذلك داعياً إلى نظر الرجال لهن ، فأمرهن الله بإدناء الجلابيب ليسترن بذلك وجوههن ، ويفهم الفرق بين الحرائر والإماء ) (٤) اهـ .

وقد ذكر العلامة محمد أنور الكشميري الديوبندى رحمه الله تعالى الآيات التى لها تعلق بأنواع الحجب المأمور بها فقال : ( ومنها : « وقرن فى بيوتكن ... » إلخ ، والخطاب فيها - وإن كان خاصاً - إلا أن الحكم عام ، ثم الخروج عند الحوائج ليس من تبرج الجاهلية الأولى فى شيء ، إنما تبرجهن أن يخرجن كالرجال بالوقاحة ، وعدم تستر ) (٥) اهـ .

ونقل عن الحافظ تقسيمه الحجاب بأن ( منه ما يكون بإدناء النقاب عند الخروج ، واسمه حجاب الوجوه ، والثانى اسمه حجاب الأشخاص ) (٦) يعنى

---

(١) « السابق » ( ٢٤٣/١٤ ) .

(٢) « البحر المحيط » ( ٢٣٠/٧ ) .

(٣) « فتح البارى » ( ٤٩٠/٨ ) .

(٤) « البحر المحيط » ( ٢٥٠/٧ ) .

(٥) ، (٦) « فيض البارى » ( ٢٥٤/١ ) .

القرار في البيوت ، والله أعلم .

وقال الشيخ إسماعيل حقي البروسوى :

( « وقرن في بيوتكن » ... والمعنى الزمن يانساء النبي بيوتكن ، واثبتن في مساكنكن ، والخطاب - وإن كان لנסاء النبي - فقد دخل فيه غيرهن )<sup>(١)</sup> اهـ .

وقال الراغب الأصفهاني : ( ثوب مُبرَّج : صُوِّرَتْ عليه بروج ، فاعتبر حُسْنُهُ ، فقليل : تبرجت المرأة ، أى تشبهت به في إظهار المحاسن ، وقيل : ظهرت من برجها أى قصرها ، ويدل على ذلك قوله تعالى ﴿ ولا تبرجن تبرج الجاهلية الأولى ﴾ وقوله تعالى ﴿ غير متبرجات ﴾ ، والبرج : سعة العين وحسنها تشبيهاً بالبرج في الأمرين )<sup>(٢)</sup> اهـ .

وقال الشوكاني رحمه الله : ( ويمكن أن يراد بالجاهلية الأخرى ما يقع في الإسلام من التشبه بأهل الجاهلية بقول أو فعل ، فيكون المعنى : ولا تبرجن أيها المسلمات بعد إسلامكن تبرجاً مثل تبرج أهل الجاهلية التي كنتن عليها ، وكان عليها من قبلكن ، أى : لا تحدثن بأفعالكن وأقوالكن جاهلية تشابه الجاهلية التي كانت من قبل )<sup>(٣)</sup> اهـ .

وقال الألوسي رحمه الله : ( والمراد على جميع القراءات أمرهن رضى الله تعالى عنهن بملازمة البيوت وهو أمر مطلوب من سائر النساء ، أخرج الترمذى والبخاري عن ابن مسعود عن النبي ﷺ قال : « إن المرأة عورة ، فإذا خرجت من بيتها استشرفها الشيطان ، وأقرب ما تكون من رحمة ربها وهي في قعر بيتها ) .

وأخرج البخاري عن أنس قال : جئن النساء إلى رسول الله ﷺ فقلن : يا رسول الله ذهب الرجال بالفضل والجهاد في سبيل الله تعالى فهل لنا عمل

(١) « روح البيان ( ١٧٠/٧ ) .

(٢) « المفردات » ص ( ٥٤ ) .

(٣) « فتح القدير » ( ٢٧٨/٤ ) .



ندرك به فضل المجاهدين في سبيل الله تعالى ؟ فقال عليه الصلاة والسلام :  
« من قعدت منكن في بيتها فإنها تدرك عمل المجاهدين في سبيل الله تعالى »  
وقد يحرم عليهن الخروج بل قد يكون كبيرة كخروجهن لزيارة القبور إذا  
عظمت مفسدته ، وخروجهن ولو إلى المسجد وقد استعطرن وتزين إذا تحققت  
الفتنة ، أما إذا ظنت فهو حرام غير كبيرة ، وما يجوز من الخروج كالخروج  
للحج وزيارة الوالدين وعيادة المرضى ، وتعزية الأموات من الأقارب ونحو  
ذلك ، فإنما يجوز بشروط مذكورة في محلها (١) اهـ .

وقال الشيخ أحمد مصطفى المراغى رحمه الله : ( « وقرن في بيوتكن »  
أى : الزمن بيوتكن ، فلا تخرجن لغير حاجة ، وهو أمر لهن ولسائر  
النساء ) (٢) اهـ .

وقال المودودى رحمه الله : ( إن مقام المرأة ومستقرها هو البيت ، وما  
وضعت عنهن واجبات خارج البيت إلا ليلازمن البيوت بالسكينة والوقار  
ويقمن بواجبات الحياة العائلية ، أما إن كان بهن حاجة إلى الخروج فيجوز لهن  
أن يخرجن من البيت بشرط أن يراعين جانب العفة والحياء ، فلا يكون في  
لباسهن بريق أو زخرفة أو جاذبية تجذب إليهن الأنظار ، ولا في نفوسهن من  
حرص على إظهار زينتهن ، فيكشفن تارة عن وجوههن ، وأخرى عن أيديهن ،  
ولا في مشيتهن شيء يستهوى القلوب ، ولا يلبسن كذلك من الحلى ما يحلو  
وسواسه في المسامع ، ولا يرفعن أصواتهن بقصد أن يسمعها الناس ، نعم يجوز  
لهن التكلم في حاجتهن ، ولكنه يجب أن لا يكون في كلامهن لين وخضوع  
ولا في لهجتهن عذوبة وتشويق ، كل هذه الضوابط والحدود - إن راعتها  
النساء - جاز لهن أن يخرجن لحوائجهن ) (٣) اهـ .

وقال فضيلة الشيخ حسنين محمد مخلوف مفتى الديار المصرية الأسبق :  
( « وقرن في بيوتكن » الزمنها ، فلا تخرجن لغير حاجة شرعية ، ومثلهن في

---

(١) « روح المعاني » ( ٦/٢٢ ) .

(٢) « تفسير المراغى » ( ٦/٢٢ ) .

(٣) « الحجاب » ص ( ٣١٣ ) .

ذلك سائر نساء المؤمنين ) اهـ . وقال أيضاً : ( ومما يباح خروجهن لأجله : الحج والصلاة في المسجد وزيارة الوالدين وعيادة المريض وتعزية الأقارب والعلاج ونحو ذلك بشروطه التي منها التستر وعدم التبذل )<sup>(١)</sup> اهـ .

وقال العلامة عبد العزيز بن باز حفظه الله : ( نهى سبحانه في هذه الآيات نساء النبي الكريم أمهات المؤمنين وهن من خير النساء وأطهرهن عن الخضوع بالقول للرجال ، وهو تليين القول وترقيقه لكلا يطمع فيهن من في قلبه مرض شهوة الزنا ويظن أنهن يوافقنه على ذلك ، وأمر بلزومهن البيوت ، ونهاهن عن تبرج الجاهلية ، وهو إظهار الزينة والمحاسن كالرأس والوجه والعنق والصدر والذراع والساق ونحو ذلك من الزينة لما في ذلك من الفساد العظيم والفتنة الكبيرة وتحريك قلوب الرجال إلى تعاطي أسباب الزنا .

وإذا كان الله سبحانه يحذر أمهات المؤمنين من هذه الأشياء المنكرة مع صلاحهن وإيمانهن وطهارتهن فغيرهن أولى وأولى بالتحذير والإنكار والخوف عليهن من أسباب الفتنة عصمنا الله وإياكم من مضلات الفتن ، ويدل على عموم الحكم لهن ولغيرهن قوله سبحانه في هذه الآية ﴿ وأقمن الصلاة وآتين الزكاة وأطعن الله ورسوله ﴾ فإن هذه الأوامر أحكام عامة لنساء النبي ﷺ وغيرهن )<sup>(٢)</sup> اهـ .

وقال الشيخ أبو بكر الجزائري حفظه الله :

( في هذه الآية الكريمة دلالات كبرى كلها تؤكد حكم الحجاب ، وتقرره ، وهي كالتالي :

١ - منع المؤمنة من ترقيق قولها وتليينه إذا تكلمت مع أجنبي عنها ليس محرماً لها .

٢ - تقدير وجود مرض الشهوة في قلوب بعض المؤمنين ، وهو علة نهى المرأة عن ترقيق قولها إذا قالت .

---

(١) « صفوة البيان لمعاني القرآن » ( ١٨٣/٢ ) .

(٢) « رسالة في الحجاب والسفور » ص ( ١٣ - ١٤ ) .

٣ - وجوب تحديد العبارة والتكلم على قدر الحاجة ، بحيث لا تزيد المرأة إذا تكلمت مع أجنبي في كلامها ما ليس بضروري للإفهام ، فلا يجوز منها إطناب ولا استطراد ، بل يجب أن تكون كلماتها على قدر حاجتها في خطابها .

٤ - لزوم المرأة المسلمة بيتها وهو مقر عملها الطبيعي ، فلا تخرج إلا لحاجة ماسة إذ البيت هو محل تربية أولادها ، وخدمة زوجها ، وعبادة ربها بالصلاة ، والزكاة وذكر الله وماوالاه .

٥ - تحريم التبرج ، وهو خروج المرأة المسلمة من بيتها كاشفة من<sup>(١)</sup> وجهها ، مظهرة لمحاسنها غير خجلة ولا محتشمة حية .

إن هذه الدلالات الخمس من هذه الآية في خطاب أمهات المؤمنين رضي الله عنهن كل واحدة منها دالة بفحواها على فرضية الحجاب ، وتَحْتَمِيه على المرأة المسلمة ، غير أن المبطلين<sup>(٢)</sup> - لم يروا ذلك ، فقالوا في هذه الآية والتي قبلها : « إنها نزلت في نساء النبي ﷺ وهي خاصة بهن ولا تعلق لها بغيرهن من نساء المؤمنين وبناتهم » ، وهو قول مضحك عجيب ...

وهاتان الآيتان مثلهما مثل إقسام الله تعالى لرسوله ﷺ بأنه لو أشرك لحبط عمله ، وكان من الخاسرين في آية الزمر ، مع العلم أن رسول الله ﷺ معصوم لا يتأتى منه الشرك ولا غيره من الذنوب ، ولكن الكلام من باب «إياك أعنى ، واسمعى يا جارة » ، وعليه فإذا كان الرسول على جلالته لو أشرك لحبط عمله ، وخسر فغيره من باب أولى ، كما أن الحجاب لو فرض على نساء النبي وهن أمهات المؤمنين كان على غيرهن من باب أولى ، ويبدو أنه لما كان الحجاب مخالفاً لما كان عليه العرب في جاهليتهم ، ولم يشرع تدريجاً ، وشيئاً فشيئاً حتى بالقوة ، إذ لا يمكن فيه التدرج ، فلما شرع دفعة واحدة كان أمراً

---

(١) كذا بالأصل ، ولعله : ( عن ) .

(٢) لعله فضيلته يقصد بالمبطلين دعاة التحرر من الحجاب بالكلية ، لا العلماء الفضلاء المخالفين في حكم كشف الوجه والكفين عن اجتهاد مخلص .

عظيماً ، فبدأ الله تعالى فيه بنساء رسول الله ﷺ حتى لا يقال - وما أكثر من يقول يومئذ ، والمدينة مليئة بالنفاق والمنافقين - : « انظروا كيف ألزم نساء الناس البيوت والحجاب ، وترك نساءه وبناته غاديات رائحات ينعمن بالحياة ... إلى آخر ما يقول ذوو القلوب المرضى في كل زمان ومكان ، فلما فرضه على نساء رسوله ﷺ لم يبق مجال لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن ترغّب بنفسها عن نساء الرسول ﷺ فترى السفور لها ، ولا تراه لأزواج الرسول ﷺ وبناته ، وهذا يعرف عند علماء الأصول بالقياس الجلى ، ومن باب أولى كتحريم ضرب الأبوين قياساً على تحريم التأفيف في قوله تعالى : ﴿ فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولاً كريماً ﴾<sup>(١)</sup> اهـ .

وقال الشيخ عبد العزيز بن خلف حفظه الله :

( وقد قرن الله تعالى هذا التوجيه بالتقوى حيث لا تلتزم بتلك الصفات المحمودّة المشروعة إلا من تخشى الله تعالى وتتقيه من كل النساء ، وهذا السياق قبل لنساء النبي ﷺ ، فهل يقول أحد من المسلمين : إن الحكم خاص بأزواج النبي ﷺ فقط ؟! وأن للنساء المؤمنات أن يخالفنه ؟ هذا لا يقول به أحد ، والحكم لعموم اللفظ لا لخصوص السبب .

... وهذا كله ظاهر ، لأن هذه كلّها أحكام وآداب وتوجيه من الله جل جلاله لتحفظ المرأة المسلمة بكرامتها وحصانتها ، ولقطع دابر الوسائل التي تقرب إلى الفتنة والشر ، وهذا سبيل من كان يرجو الله واليوم الآخر .

وأما أزواج النبي ﷺ ، فمضمون الآيات مخاطبتهم تعظيماً وإكباراً لهم ، مع أن الحق استبعاد الفتنة معهن من أصحابه ﷺ ، لأنهن لسن كأحد من النساء بالفضل وعظيم القدر ، لا بما يدعو إلى الفتنة والشر من بدن المرأة ومواضيع الزينة منها ، فلا ريب أنهن وسائر المسلمات المؤمنات سواء ، لأن الجميع في باب واحد من عدم العصمة ، وحينما نقول : « إن الجميع في باب واحد من عدم العصمة » ، نقول ذلك لعموم أنه لا عصمة لأحد بعد محمد

(١) « فصل الخطاب في المرأة والحجاب » ص ( ٣٥ - ٣٨ ) .

ﷺ ، غير أنهم أتقى النساء ، لأنهم أزواج رسول الله ﷺ ، وقد شهد الله لهم بأنهم الطيبات وأنهم المبرآت ، فعلى أزواجه وبناته ومن تبعهن من المسلمات المؤمنات رضوان الله تعالى ورحمته وبركاته (١) اهـ .

وقال الدكتور السيد محمد علي نمر :  
( ولأمر ما أضاف الله البيت إلى المرأة لكثرة ملازمتها له ، حيث يقول سبحانه ﴿ وقرن في بيوتكن ﴾ فالبیوت للأزواج ، ولكنها أضيفت إلى المرأة لما تقوم به من دور عظیم فيه ) (٢) .

|                       |                            |
|-----------------------|----------------------------|
| يا أختُ سابعة البرا   | قع في الأباطح والوعور      |
| قرى فديتك حيث لا      | تؤذيك لافحة الهجير         |
| ودعى الجنوح إلى السفو | ر ، وخففى ألم العشير       |
| الثر لو لزم الشرى     | من كان يطمع في الثمور ؟    |
| والطير تأخذها شبا     | ك الصيّد في ترك الوكور (٣) |

---

(١) « نظرات في حجاب المرأة المسلمة » ص ( ٩٤ - ٩٥ ) .

(٢) « إعداد المرأة المسلمة » ص ( ٥٩ ) .

(٣) « فقه النظر في الإسلام » ص ( ١٨٨ ) .



## الدليل الرابع

قوله تعالى: ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ . وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ أَبْنَائِهِنَّ أَوْ أَبْنَائِهِنَّ أَوْ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي أَخَوَاتِهِنَّ أَوْ نِسَائِهِنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ أَوْ التَّابِعِينَ غَيْرَ أُولِي الْإِرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَىٰ عَوْرَاتِ النِّسَاءِ وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعاً أَيُّهَ الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾<sup>(١)</sup>.

في هاتين الآيتين الكريمتين ثلاث مواضع استدل بها على وجوب الحجاب :  
الأول : قوله تعالى : ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾  
فقد صح عن ابن مسعود وغيره تفسير الزينة بالثياب الظاهرة من المرأة ، وأما من قال إن « ما ظهر منها » الوجه والكفان فقد بنى مذهبه :  
١ - إما على آثار ضعيفة السند منسوبة إلى ابن عباس رضي الله عنهما كما سنبين إن شاء الله تعالى .

٢ - وإما على أساس الترجيح بالإلزام الفقهي ، بناءً على أن عورة المرأة في الصلاة : البدن كله ما عدا الوجه والكفين ، وأن إحرامها في الوجه والكفين ، قالوا : فيلزم من ذلك إباحتها إظهارهما .

ومما يلفت النظر أن كثيراً من المفسرين وقعوا في بعض التناقض حيث التزموا في سائر آيات الحجاب القول بوجوبه على سائر النساء ، ثم ذهبوا في هذا الموضع بالذات إلى ترجيح المذهب المنسوب إلى ابن عباس رضي الله عنهما وغيره ، واحتجوا بهذا الإلزام الفقهي غير اللازم لوجود الفرق بين داخل الصلاة وخارجها .

وقد رجح بعضهم جواز كشف الوجه والكفين لأن الحاجة قد تمس إلى

---

(١) (النور : ٣٠ - ٣١) .

إظهارهما كالخطبة والشهادة والتطبيب إلخ ، والجواب أنه يرخص لها ذلك في حدود حاجتها ، والله أعلم .

أما الموضوع الثاني فقوله تعالى : ﴿ وليضربن بخمرهن على جيوبهن ﴾ ،  
أما الثالث فقوله عز وجل : ﴿ ولا يضربن بأرجلهن ليعلم ما يخفين من زينتهن ﴾ .

تحقيق الآثار المنسوبة إلى ابن عباس رضى الله عنهما  
والآثار المسندة إلى ابن مسعود رضى الله عنه في تفسير قوله  
تعالى ﴿ إلا ما ظهر منها ﴾

قال فضيلة الشيخ عبد القادر بن حبيب الله السندى المدرس بمعهد الحرم  
المكى الشريف أثناء نقده لأثر : ( إن المرأة إذا بلغت المحيض لم يصلح أن يُرى  
منها إلا هذا وهذا ، وأشار إلى وجهه وكفيه )<sup>(١)</sup> : [ وليس هناك حديث  
صحيح مرفوع في هذا المعنى إلا ما جاء عن عبد الله بن عباس رضى الله تعالى  
عنهما في أثر أخرجه الإمام أبو جعفر محمد بن جرير الطبرى في تفسيره<sup>(٢)</sup> ،  
والبيهقى في « السنن الكبرى »<sup>(٣)</sup> ، قال الإمام ابن جرير الطبرى : حدثنا أبو  
كريب قال ثنا مروان قال ثنا مسلم الملائى عن سعيد بن جبیر عن ابن عباس  
قال : ( ولا يبدین زینتهن إلا ما ظهر منها ) قال : الكحل والخاتم ، قلت :  
« إسناده ضعيف جداً ، بل هو منكر ، قال الإمام الذهبى : مسلم بن كيسان  
أبو عبد الله الضبى الكوفى الملائى الأعور عن أنس وإبراهيم النخعى ، وقال  
الإمام الحافظ أبو الحجاج المزى في ترجمة مسلم بن كيسان الملائى روى عن  
سعيد بن جبیر - وهو يروى في هذا الإسناد عن سعيد بن جبیر<sup>(٤)</sup> .

ثم قال الإمام الذهبى في ترجمته : ( عن الثورى ووكيع بن الجراح بن

(١) انظر تحقيقه ص (٣٣٦) .

(٢) « تفسير الطبرى » ( ١١٩/١٨ ) .

(٣) « السنن الكبرى » ( ١٨٢/٢ - ١٨٣ ) ، ( ٨٦/٧ ) .

(٤) « تهذيب الكمال » ( ٦٦٣/٧ ) .

مليح ، قال الفلاس : متروك الحديث ، وقال أحمد : لا يكتب حديثه ، وقال يحيى : ليس بثقة ، وقال البخارى : يتكلمون فيه ، وقال يحيى أيضاً : زعموا أنه اختلط ، وقال يحيى القطان : حدثني حفص بن غياث قال : قلت لمسلم الملائى : عمن سمعت هذا ؟ قال : عن إبراهيم عن علقمة ، قلنا : علقمة عمن ؟ قال عن عبد الله ، قلنا عبد الله عمن ؟ قال عن عائشة - وقال النسائى : متروك الحديث (١) اهـ ، وقلت : هذا الإسناد ساقط لا يصلح للمتابعات والشواهد كما لا يخفى على أهل هذا الفن الشريف .

وقال الإمام الحافظ البيهقى فى « السنن الكبرى » : ( أخبرنا أبو عبد الله الحافظ وأبو سعيد بن أبى عمرو قالا : ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب ثنا أحمد ابن عبد الجبار ثنا حفص بن غياث عن عبد الله بن مسلم بن هرمز عن سعيد ابن جبير عن ابن عباس قال : « لا يبدن زينتاهن إلا ما ظهر منها » قال : ما فى الكف والوجه (٢) اهـ .

قلت : إسناده مظلم ضعيف لضعف راويين هما أحمد بن عبد الجبار العطاردى ، قال الإمام الذهبى : أحمد بن عبد الجبار العطاردى روى عن أبى بكر بن عياش وطبقته ، ضعفه غير واحد ، قال ابن عدى : رأيتهم مجتمعين على ضعفه ولا أرى له حديثاً منكراً ، إنما ضعفوه لأنه لم يلق الذين يحدث عنهم ، وقال مطين : كان يكذب ، وقال أبو حاتم : ليس بالقوى ، وقال ابنه عبد الرحمن : كتبت عنه وأمسكت عن التحديث عنه لما تكلم الناس فيه ، وقال ابن عدى : كان ابن عقدة لا يحدث عنه ، وذكر أن عنده قَمَطراً على أنه كان لا يتورع أن يحدث عن كل أحد ، مات سنة ٢٧٢ هـ (٣) ، وقال الحافظ فى التقريب : ضعيف (٤) .

(١) « ميزان الاعتدال » ( ١٠٦/٤ ) .

(٢) « السنن الكبرى » ( ٢٢٥/٢ ) ، ( ٨٥٢/٧ ) ، وقال الشيخ منصور بن إدريس البهوتى رحمه الله ( ﴿ ولا يبدن زينتاهن إلا ما ظهر منها ﴾ ) قال ابن عباس وعائشة : وجهها وكفيها ، رواه البيهقى ، وفيه ضعف ، وخالفهما ابن مسعود ( اهـ من « كشف القناع » ( ٢٤٣/١ ) .

(٣) « ميزان الاعتدال » ( ١١٢/١ - ١١٣ ) .

(٤) « تقريب التهذيب » ( ١٩/١ ) .

٢ - وكذا يوجد في هذا الإسناد عند الإمام البيهقي : عبد الله بن مسلم بن هرمز المكي عن مجاهد وغيره ، قال الحافظ الذهبي : ضعفه ابن معين ، وقال : وكان يرفع أشياء ، وقال أبو حاتم : ليس بالقوى ، وقال ابن المديني : كان ضعيفاً ( مرتين ) عندنا ، وقال أيضاً : ضعيف ، وكذا ضعفه النسائي <sup>(١)</sup> ، وقال الحافظ في « التقریب » : ضعيف <sup>(٢)</sup> ، قلت : هذان الإسنادان ساء حالهما إلى حد بعيد لا يحتاج بهما ولا يكتبان ، وهنا أسانيد أخرى لا تقل درجتها في الضعف والنكارة ، وبذلك يمكن أن يقال إن هذه النسبة غير صحيحة إلى عبد الله بن عباس رضي الله عنهما ، ولو صح الإسناد إليه لما كان فيه حجة عند علماء أهل الحديث فكيف في هذه الحال ، وقد صحت الأسانيد إلى ابن عم المصطفى ﷺ ، وإلى غيره من الصحابة رضي الله تعالى عنهم عكس هذا المعنى الذي رواه ابن جرير الطبري في تفسيره والبيهقي في سننه وكذا ابن أبي حاتم في تفسيره ، وزد على ذلك ما ثبت بأسانيد صحيحة عن رسول الله ﷺ كما سوف يأتي مفصلاً من أمره ﷺ بالحجاب والستر ، وإليكم أولاً ما جاء عن بعض الصحابة رضي الله تعالى عنهم ، ومنهم عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره إذ قال رحمه الله تعالى : حدثني يونس قال أخبرنا ابن وهب قال أخبرني الثوري عن أبي إسحاق الهمداني عن أبي الأحوص عن ابن مسعود قال : ( لا يدين زينتهن إلا ما ظهر منها ) قال : الثياب <sup>(٣)</sup> قلت : إسناده في غاية الصحة وأورد هذا الأثر الإمام ابن كثير في تفسيره <sup>(٤)</sup> ثم ساق الإمام ابن جرير الطبري إسناده آخر بقوله : حدثنا محمد بن بشار قال : حدثنا عبد الرحمن عن سفيان عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن عبد الله مثله - قلت : إسناده في غاية الصحة ، وقال الإمام السيوطي : أخرج بن جرير الطبري وابن المنذر وابن أبي حاتم والبيهقي في سننه

(١) « ميزان الاعتدال » ( ٥٠٣/٢ ) .

(٢) « تقریب التهذيب » ( ٤٥٠/١ ) .

(٣) « تفسير الطبري » ( ١١٩/١٨ ) ، وقد رواه ابن أبي شيبة ، والحاكم من طريقه ، وقال : ( هذا

حديث صحيح على شرط مسلم ، ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي في « التلخيص » .

(٤) « تفسير القرآن العظيم » ( ٢٨٣/٢ ) .

عن ابن عباس رضى الله عنهما فى قوله تعالى ﴿ولا يبدىن زينتهن إلا ما ظهر منها﴾ قال : الزينة الظاهرة الوجه والكفان وكحل العينين ، ثم قال ابن عباس رضى الله تعالى عنهما : « فهذا تظهره فى بيتها لمن دخل عليها ، ثم لا يبدىن زينتهن إلا لبعولتهن أو آبائهن » الآية .

ثم قال رضى الله عنه : « والزينة التى تبديها لهؤلاء قرطاهها ، وقلادتها وسوارها ، وأما خلخالها ومعضدها ونحرها وشعرها فإنها لا تبديه إلا لزوجها<sup>(١)</sup> » قلت : رواية ابن عباس رضى الله عنهما هذه - قد أطلعت على اسنادها عند ابن جرير الطبرى فى تفسيره ورجالها كلهم ثقات إلا أنها منقطعة لأن فيها على ابن أبى طلحة المتوفى سنة ١٤٣ هـ يروى عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما - ولم يلقه والواسطة بينهما هو مجاهد بن جبر المكي - وهو إمام كبير ثقة ثبت كما لا يخفى على أحد - وقد احتج بهذه الرواية أعنى رواية على ابن أبى طلحة عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما البخارى فى الجامع الصحيح<sup>(٢)</sup> إذ أوردها فى مواضع عديدة من كتاب التفسير معلقة وإن كانت ليست على شرطه فى الجامع الصحيح - قال ذلك الحافظ فى التهذيب<sup>(٣)</sup> ، وقال الإمام المزي فى تهذيب الكمال مشيراً إلى رواية التفسير هذه « فى ترجمة على ابن أبى طلحة : هو مرسل عن ابن عباس ، وبينهما مجاهد<sup>(٤)</sup> » واعتمد على هذه الرواية علامة الشام محمد جمال الدين القاسمى فى تفسيره<sup>(٥)</sup> والإمام القرطبى فى تفسيره<sup>(٦)</sup> ، وكذلك الإمام ابن كثير فى تفسيره فى مواضع عديدة فكانت قوية ومحتجاً بها عند علماء التفسير وغيرهم ، وإن ظاهر القرآن والسنة وآثار الصحابة والتابعين تؤيدها فليعتمد عليها ويستأنس بها [ <sup>(٧)</sup> اهـ من رسالة الحجاب للسندى .

- 
- (١) « الدر المنثور » ( ٤٢/٥ ) .
  - (٢) انظر مثلاً : « فتح البارى » ( ٢٠٧/٨ ، ٢٢٨ ، ٢٦٥ ) .
  - (٣) « تهذيب التهذيب » ( ٣٤٠/٧ ) .
  - (٤) « تهذيب الكمال » ( ٤٨٠/٥ ) .
  - (٥) « محاسن التأويل » ( ٤٩٠٩/٤ ) .
  - (٦) « الجامع لأحكام القرآن » ( ٢٤٣/١٤ ) .
  - (٧) « رسالة الحجاب فى الكتاب والسنة » ص ( ٢١ - ٢٦ ) .



ما أجاب به العلماء عن قول ابن عباس رضى الله عنهما  
بافتراض صحة نسبته إليه

أولاً : قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى : [ والسلف تنازعوا في الزينة الظاهرة على قولين ، فقال ابن مسعود : هى الثياب ، وقال ابن عباس ومن وافقه : هى ما فى الوجه واليدين مثل الكحل والخاتم .

قال : وحقيقة الأمر أن الله جعل الزينة زينتين ، زينة ظاهرة وزينة غير ظاهرة ، وجوز لها إبداء زينتها الظاهرة لغير الزوج وذوى المحارم ، وأما الباطنة فلا تبديها إلا للزوج وذوى المحارم .

وقبل أن تنزل آية الحجاب كان النساء يخرجن بلا جلباب يرى الرجال وجهها ويديها ، وكان إذ ذاك يجوز لها أن تظهر الوجه والكفين ، وكان حيثئذ يجوز النظر إليها لأنه يجوز لها إظهاره ، ثم لما أنزل الله عز وجل آية الحجاب بقوله ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأَزْوَاجَكُمْ وَبَنَاتِكُمْ وَنِسَاءَ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَابِيبِهِنَّ ﴾ حجب النساء عن الرجال ، وكان ذلك لما تزوج النبى ﷺ زينب بنت جحش رضى الله عنها فأرخصى النبى ﷺ السُّرَّ ومنع أنساً أن ينظر .

ولما اصطفى صفية بنت حبي بعد ذلك عام خير قالوا : إن حجبها فهى من أمهات المؤمنين ، وإلا فهى مما ملكت يمينه ، فحجبها .

فلما أمر الله أن لا يُسئلن إلا من وراء حجاب ، وأمر أزواجه وبناته ونساء المؤمنين أن يدنين عليهن من جلابيبهن ؛ والجلباب هو الملاءة وهو الذى يسميه ابن مسعود وغيره الرداء ، وتسميه العامة : الإزار ، هو الإزار الكبير الذى يغطى رأسها وسائر بدنها ، وقد حكى عبيدة وغيره أنها تدنيه من فوق رأسها فلا تظهر إلا عينها ؛ ومن جنسه النقاب ، فكن النساء ينتقبن ، وفى الصحيح « إن المحرمة لا تنتقب ولا تلبس القفازين » فإذا كنَّ مأمورات بالجلباب وهو ستر الوجه أو ستر الوجه بالنقاب ، كان حيثئذ الوجه واليدان من الزينة التى أمِرت ألا تظهرها للأجانب ، فما بقى يحلُّ للأجانب النظر إلا إلى الثياب الظاهرة .

فابن مسعود ذكر آخر الأمرين ؛ وابن عباس ذكر أول الأمرين [ (١) ] اهـ كلام شيخ الإسلام ابن تيمية .

ثانياً : قال العلامة عبد العزيز بن باز حفظه الله تعالى : [ وأما ما يروى عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه فسر ( إلا ما ظهر منها ) بالوجه والكفين فهو محمول على حالة النساء قبل نزول آية الحجاب ، وأما بعد ذلك فقد أوجب الله عليهن ستر الجميع ، كما سبق في الآيات الكريمة من سورة الأحزاب وغيرها ، ويدل على أن ابن عباس أراد ذلك ما رواه علي بن أبي طلحة عنه أنه قال : أمر الله نساء المؤمنين إذا خرجن من بيوتهن في حاجة أن يغطين وجوههن من فوق رؤوسهن بالجلابيب ويبدين عيناً واحدة .

وقد نبه على ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية وغيره من أهل العلم والتحقيق ، وهو الحق الذى لا ريب فيه ، ومعلوم ما يترتب على ظهور الوجه والكفين من الفساد والفتنة ، وقد تقدم قوله تعالى ﴿ وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعاً فَاسْأَلُوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ ﴾ ولم يستثن شيئاً وهى آية محكمة ، فوجب الأخذ بها والتعويل عليها وحمل ما سواها عليها ، والحكم فيها عام فى نساء النبي ﷺ وغيرهن من نساء المؤمنين وتقدم من سورة النور ما يرشد إلى ذلك [ (٢) ] اهـ . وهذا الجمع أولى لما ورد عن ابن عباس أيضاً من قوله : ( تدنى الجلباب إلى وجهها ولا تضرب به . قال روح فى حديثه : قلت : وما ( لا تضرب به ) ؟ فأشار لى كما تجلبب المرأة ، ثم أشار لى ماعلى خدها من الجلباب قال : تعطفه وتضرب به على وجهها كما هو مسدول على وجهها ) رواه أبو داود فى كتاب المسائل قال : حدثنا أحمد - يعنى

---

(١) « حجاب المرأة ولباسها فى الصلاة » ص ( ١٣ - ١٧ ) ، « مجموع الفتاوى » ( ١١٠/٢٢ ) ، ويتضح من هذا أن شيخ الإسلام يذهب إلى وقوع النسخ فى مراحل تشريع الحجاب قال رحمه الله : ( وعكس ذلك الوجه واليدان والقدمان ليس لها أن تبدى ذلك للأجانب على أصح القولين بخلاف ما كان قبل النسخ بل لا تبدى إلا الثياب ) اهـ ، وقال أيضاً رحمه الله تعالى : ( وأما وجهها ويدها وقدمها فهى إنما نهيت عن إبداء ذلك للأجانب لم تكن عن إبدائه للنساء ولا لنوى المحارم ) اهـ . من « مجموع الفتاوى » ( ١١٧/٢٢ - ١١٨ ) .

(٢) « رسالة فى الحجاب والسفور » ص (١٩) .

ابن محمد بن حنبل - قال حدثنا يحيى وروح عن ابن جريج قال أخبرنا عطاء قال أخبرنا أبو الشعثاء أن ابن عباس رضى الله عنهما قال ( فذكر الحديث - وإسناده صحيح على شرط الشيخين .

وقول ابن مسعود رضى الله عنه ومن وافقه هو الصحيح فى تفسير هذه الآية لاعتضاده بآية سورة الأحزاب ، وهى قوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّأَزْوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَابِيبِهِنَّ ﴾ .

قال الإمام أبو الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن الجوزى رحمه الله :

[ قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَبْدِينَ زِينَتَهُنَّ ﴾ أى لا يُظْهِرْنَهَا لغير محرم ، وزينتهن على ضربين : خفية كالسوارين والقرطين والدُّملج والقلائد ونحو ذلك ، وظاهرة وهى المشار إليها بقوله : ﴿ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا ﴾ وفيه سبعة أقوال : -

أحدها : أنها الثياب ، رواه أبو الأحوص عن ابن مسعود ، وفى لفظ آخر قال : هو الرداء ،

والثانى : أنها الكُفُّ والخاتَم والوجه ،

والثالث : الكُحل والخاتم ، رواهما سعيد بن جبير عن ابن عباس ،

والرابع : القُلبان ، وهما السواران والخاتم والكحل ، قاله المسور بن مخرمة ،

والخامس : الكحل والخاتم والخضاب ، قاله مجاهد ،

والسادس : الخاتم والسُّوار ، قاله الحسن ،

والسابع : الوجه والكفان ، قاله الضحاک .

قال القاضى أبو يعلى : والقول الأول أشبه ، وقد نص عليه أحمد فقال : الزينة

الظاهرة : الثياب ، وكل شئ منها عورة حتى الظفر ، ويفيد هذا تحريم النظر إلى

شئ من الأجنيات لغير عذر ، فإن كان لعذر مثل أن يريد أن يتزوجها أو يشهد

عليها ، فإنه ينظر فى الحالين إلى وجهها خاصة ، فأما النظر إليها لغير عذر فلا

يجوز لشهوة ولا لغيرها ، وسواء فى ذلك الوجه والكفان وغيرهما من البدن ، فإن

قيل : فلم لا تبطل الصلاة بكشف وجهها ؟ فالجواب : أن فى تغطيته مشقة

فعفى عنه<sup>(١)</sup> [ اهـ .

(١) « زاد المسير » ( ٣١/٦ ) .

قال الإمام ابن عطية :

(ويظهر لي بحكم ألفاظ الآية أن المرأة مأمورة بألا تبدي<sup>(\*)</sup>، وأن تجتهد في الإخفاء لكل ماهو زينة ، ووقع الاستثناء فيما يظهر بحكم ضرورة حركة فيما لابد منه ، ونحو ذلك ، فما ظهر على هذا الوجه مما تؤدي إليه الضرورة في النساء فهو المعفو عنه<sup>(١)</sup> اهـ .

ثم عقب القرطبي رحمه الله قائلاً :

( قلت : هذا قول حسن ، إلا أنه لما كان الغالب من الوجه والكفين ظهورهما عادة وعبادة ، وذلك في الصلاة والحج ، فيصلح أن يكون الاستثناء راجعاً إليهما<sup>(٢)</sup> ، يدل على ذلك ما رواه أبو داود عن عائشة رضي الله عنها ) - وساق حديث أسماء<sup>(٣)</sup> مستدلاً به ، إلى أن قال رحمه الله :

( وقد قال ابن خويز منداد من علمائنا : إن المرأة إذا كانت جميلة ، وخيف من وجهها وكفيها الفتنة ، فعليها ستر ذلك ، وإن كانت عجوزاً أو مُقَبَّحة جاز أن تكشف وجهها وكفيها<sup>(٤)</sup> ) اهـ .

وقال البيضاوي رحمه الله تعالى في تفسيره : ( ولا يبدن زينتهن ) كالحلى والثياب والأصباغ فضلاً عن مواضعها لمن لا يحل أن تبدي له ( إلا ما ظهر منها ) عند مزاوله الأشياء كالثياب والخاتم فإن في سترها حرجاً .

وقيل : المراد بالزينة مواضعها على حذف المضاف<sup>(٥)</sup> ، أو ما يعم المحاسن

(\*) كذا، ولعله : «بألا تبدي وجهها» كما يظهر من السياق، ومن تعقيب القرطبي رحمه الله .

(١) ، (٢) « الجامع لأحكام القرآن » ( ١٢ / ٢٢٩ ) .

(٣) وقد تعقب الألباني هذا الاستدلال من القرطبي بقوله : ( قلت : وفي هذا التعقيب نظر أيضاً ، لأنه وإن كان الغالب على الوجه والكفين ظهورهما بحكم الواقع ، فإنما ذلك بقصد من المكلف ، والآية حسب فهمنا إنما أفادت استثناء ما ظهر دون قصد ، فكيف يسوغ حينئذ جعله دليلاً شاملاً لما ظهر بالقصد ؟ فتأمل ) اهـ من ( حجاب المرأة المسلمة ) ص « ٢٤ » .

(٤) انظر الجواب عنه ص (٣٣٦) .

(٥) ونظيره قوله تعالى : ﴿ ففى رحمة الله هم فيها خالدون ﴾ والمراد بها الجنة ، لأنها مكان الرحمة ، وكذلك : ﴿ لاتقربوا الصلاة وأنتم سكارى ﴾ والمراد مواضع الصلاة ، قال الزمخشري : ( وذكر الزينة دون مواقعها للمبالغة في الأمر بالتصون والستر فإنه ما نهى عن الزينة إلا ملابتها تلك المواقع فكان إبداء المواقع نفسها متمكناً في الحظر ثابت القدم في الحرمة ) اهـ .



الخلقية والتزينية ، والمستثنى هو الوجه والكفان لأنهما ليستا من العورة ، والأظهر أن هذا في الصلاة لا في النظر ، فإن كل بدن الحرة عورة لا يحل لغير الزوج والمحرم النظر إلى شيء منها إلا لضرورة كالمعالجة وتحمل الشهادة [ اهـ .

قال الشهاب في شرحه : [ ومذهب الشافعي رحمه الله كما في الروضة وغيرها أن جميع بدن المرأة عورة حتى الوجه والكف مطلقاً ، وقيل : يحل النظر إلى الوجه والكف إن لم يخف فتنة ، وعلى الأول : هما عورة إلا في الصلاة ، فلا تبطل صلاتها بكشفهما ] .

وقال أيضاً : [ ( قوله « إلا مظهر منها » أى بلا إظهار كأن كشفته الريح ، والاستثناء عن الحكم الثابت بطريق الإشارة ، وهو للمؤاخذه به في دار الجزاء ، وفي حكمه مالزم إظهاره لتحمل شهادة ومعالجة طبيب ] وقال أيضاً : [ قوله « وقيل المراد بالزينة مواضعها » وفي نسخة : مواقعها ، وهو بمعناه ، وهذا ما ارتضاه الزمخشري ، وهو على مذهب أبي حنيفة رحمه الله ، وجعله كناية عما ذكر كنعى الجيب وهو مجاز من ذكر الحال وإرادة المحل ، وقيل : إنه بتقدير مضاف كما ذكره المصنف رحمه الله ، وفي الانتصاف قوله : « ولا يضربن بأرجلهن » الآية يحقق أن إبداء الزينة مقصود بالنهاى ولو حمل على ما ذكر لزم أن يحل للأجانب النظر إلى مظهر من مواقع التزين ، وهو باطل لأن بدن الحرة جميعه عورة يعنى عند الشافعي ومالك ، وأما إبداء الزينة وحدها فلا خلاف في جوازه ، إذ لا يحرم نظر سوار امرأة يباع في يد رجل ، وأما كونه تنكسر به قلوب الفقراء فلا وجه له ولذا مرضه المصنف لمخالفته مذهبه وفيه نظر ، والزينة نسبة إلى الزينة وفي نسخة « التزينية » ، وقوله « والمستثنى » أى على هذا القول وهو قول أبي حنيفة رحمه الله ، والقدمان والذراعان في رواية ( قوله : بدن الحرة عورة ) كما في الحديث : « المرأة عورة مستورة » رواه الترمذي عن ابن مسعود رضى الله عنه ، لكن ليس فيه لفظ مستورة ، وما ذكره من الفرق بين العورة في الصلاة وغيرها مذهب الشافعي رحمه الله ، وفيه كلام في ابن الهمام فراجع [ (١) اهـ .

(١) « عناية القاضى وكفاية الراضى » ( ٣٧٣/٦ ) .



وقال الشيخ العلامة محمد بن أحمد بن جزى الكلبي رحمه الله : [ « ولا يبدن زينتهن إلا ما ظهر منها » نهى عن إظهار الزينة بالجملة ثم استثنى الظاهر منها ، وهو ما لا بد من النظر إليه عند حركتها أو إصلاح شأنها وشبه ذلك ، فقليل : إلا ما ظهر منها يعنى الثياب فعلى هذا يجب ستر جميع جسدها ، وقيل : الثياب والوجه والكفان ، وهذا مذهب مالك لأنه أباح كشف وجهها وكفيها في الصلاة وزاد أبو حنيفة القدمين ]<sup>(١)</sup> اهـ .

وقال الحافظ ابن كثير رحمه الله : ( هذا أمر من الله تعالى للنساء المؤمنات ، وغيره منه لأزواجهن عباده المؤمنين ، وتمييز لهن عن صفة نساء الجاهلية وفعال المشركات ) وقال رحمه الله : ( وقال : « ولا يبدن زينتهن إلا ما ظهر منها » أى : ولا يظهرن شيئاً من الزينة للأجانب ، إلا ما لا يمكن إخفاؤه ، وقال ابن مسعود : كالرداء والثياب يعنى على ما كان يتعاناه<sup>(٢)</sup> نساء العرب ، من المِقنعة التى تجل ثيابها ، وما يبدو من أسافل الثياب فلا حرج عليها فيه ، لأن هذا لا يمكن إخفاؤه ، ونظيره فى زى النساء ما يظهر من إزارها ومالا يمكن إخفاؤه ، وقال بقول ابن مسعود : الحسن وابن سيرين وأبو الجوزاء وإبراهيم النخعي وغيرهم )<sup>(٣)</sup> اهـ .

(١) « التسهيل لعلوم التنزيل » ( ٦٤/٣ ) .

(٢) أى يأخذن أنفسهن به .

(٣) « تفسير القرآن العظيم » ( ٤٦/٦ - ٤٧ ) ،

قال الشيخ الأنصارى معلقاً على عبارة ابن كثير رحمه الله هذه :

( والمقصود أن فيها الدلالة على أن ستر جميع الجسد كان قد صار ديدن نساء الصحابة والتابعين ونساء المسلمين .

فهذا رسول الله ﷺ نزلت عليه آيات الحجاب فقام بتعليمها وتعليم تأويلها وحكمتها ، وهامهم أولئك الصحابة كافة الأنصار منهم والمهاجرون تعلموا منه معنى تلك الآيات ، ثم رجعوا إلى بيوتهم فعلموها أزواجهم وبناتهم وأخواتهم ونساء بيوتهم ، وهامن الصحابيات الطاهرات سمعن هذه الآية وتعلمنها من رسول الله ﷺ أو ممن تعلم من رسول الله ﷺ فشققن مروطهن وغطين وجوههن ، وجعلن النقاب جزءاً أو لباساً من ألبستهن ، وهذا هو الذى صار ديدن نساء العرب ونساء المسلمين كافة ، لا فى زمن رسول الله ﷺ والصحابة والتابعين فقط ، بل حكى =

وقال السيوطى رحمه الله : [ ( ولا يبدن ) يظهرن ( زينتهن إلا ما ظهر منها ) وهو الوجه والكفان فيجوز نظره لأجنبى إن لم يخف فتنة في أحد وجهين ، والثانى : يحرم لأنه مظنة الفتنة ، ورجح حسماً للباب ] <sup>(١)</sup> اهـ .

[وروى ابن أئى حاتم والسيوطى فى « الدر » عن سعيد بن جبير موقوفاً أنه قال : ( « ولا يبدن زينتهن » يعنى : ولا يضعن الجلباب وهو القناع من فوق الخمار « إلا لبعولتهن أو آبائهن » الآية قال : فهو محرم ) ] <sup>(٢)</sup> اهـ .

وقال العلامة ابن مفلح الحنبلى رحمه الله تعالى : ( قال أحمد : ولا تبدى زينتها إلا لمن فى الآية ، ونقل أبو طالب : « ظفرها عورة ، فإذا خرجت فلا تبين شيئاً ولا خفها فإنه يصف القدم » وَأَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ تَجْعَلَ لَكُمَا زُرّاً عِنْد يَدَيَا . اختار القاضى قول من قال المراد بما ظهر من الزينة : الثياب لقول ابن مسعود وغيره ، لا قول من فسرها ببعض الحلى أو ببعضها فإنها الخفية ، قال : وقد نص عليه أحمد فقال : الزينة الظاهرة الثياب وكل شئ منها عورة حتى الظفر ) <sup>(٣)</sup> اهـ .

وقال العلامة الكشميرى رحمه الله : ( فإن قلت : وإذا جاز كشف هذه

= الشوكافى عن ابن رسلان اتفاق المسلمين على منع النساء أن يخرجن سافرات الوجوه لا سيما عند كفرة الفساق ( نيل الأوطار ٢٤٥/٦ ) . ولم يكن فعلهم وفعل نسائهم هذا تطوعاً ، ولا التزاماً من قبل أنفسهن بما لم يلزمه الله ورسوله ، كما يزعمه الزاعمون ، بل فعلوا كل ذلك - كما أخبرتنا الصديقة بنت الصديق - إيماناً بكتاب الله وتصديقاً بتنزيله ، وامتنالاً بأوامر الله وتناهيًا عن نواهيه ، ولم يكن يخفى عليهم أن أوامر الله للوجوب ونواهيه للتحريم ، وأن نساءهم بتغطية وجوههن يمتثلن أمر الحجاب وأمر إدناء الجلباب ، ويتناهي عن إبداء الزينة ، وأنهن ممثلات للمجتمع الذى يريد الله ثم يريد رسوله إقامته ، وبعد هذا كله لا أدرى كيف يشك شاك فى وجوب ستر الوجوه وحرمة إبدائها ؟ وماذا ومن ذا بعد الله ورسوله والصحابه والمؤمنين حتى يعتمد عليه ؟ اهـ « من مجلة الجامعة السلفية » .

(١) « تفسير الجلالين » ( ٥٤/٢ ) .

(٢) نقله الخنهدى فى « حبل الشرع المتين » ص ( ٢٣٤ ) .

(٣) « الفروع » ( ٦٠١/١ ) .

الأعضاء مطلقاً فما معنى التخصيص والاستثناء ؟ قلت : ومن ادعى أن القرآن رغبت في كشفها ؟ ولكن السياق في إبداء الزينة عند من يباح له ضرورة ، أما من لا ضرورة فيهم فالسنة فيهم كما ذكرها في آية أخرى وهي إبداء الجلباب لأن ذلك أستر لها ، وإن جاز لها كشفها أيضاً إلا أنه لما كان قد ينجر إلى الفتن حرص القرآن بسترها في عامة الأحوال ( ١ ) اهـ .

وقال أيضاً رحمه الله : ( وإنما قلت : إن كشف الوجه جائز لولا الفتنة لحديث فضل بن عباس وشابة في الحج فصرف ﷺ وجهه عنها وقال : خشيت أن يقع بينهما شيطان فافهم وتشكر ) ( ٢ ) اهـ .

وقال الألوسي رحمه الله : ( ومذهب الشافعي عليه الرحمة كما في الزواجر أن الوجه والكفين ظهرهما وبطنهما إلى الكوعين عورة في النظر من المرأة ولو أمة على الأصح ، وإن كانا ليسا عورة من الحرة في الصلاة ... وذهب بعض الشافعية إلى حل النظر إلى الوجه والكف إن أمنت الفتنة ، وليس بمعول عليه عندهم ، وفسر بعض أجلتهم ما ظهر بالوجه والكفين بعد أن ساق الآية دليلاً على أن عورة الحرة ما سواهما ، وعلل حرمة نظرهما بمظنة الفتنة فدل ذلك على أنه ليس كل ما يحرم نظره عورة ، وأنت تعلم أن إباحة إبداء الوجه والكفين حسبما تقتضيه الآية عندهم مع القول بحرمة النظر إليهما مطلقاً في غاية البعد ، فتأمل ( ٣ ) ، واعلم أنه إذا كان المراد النهي عن إبداء مواقع الزينة ، وقيل بعمومها الوجه والكفين والتزم القول بكونهما عورة وحرمة إبدائهما لغير من استثنى بعد يجوز أن يكون الاستثناء في قوله تعالى ﴿ إلا ما ظهر منها ﴾ من

( ١ ) ، ( ٢ ) « فيض الباري » ( ٢٤ / ٤ ) ، وانظره ( ٣٠٨ / ٤ ) ، وسيأتي الجواب عن حديث الفضل

ص ( ٣٨١ ) إن شاء الله تعالى .

( ٣ ) قال الشيخ محمد بن صالح العثيمين حفظه الله : ( إن الله تعالى أمر المؤمنين بحفظ فروجهن ، والأمر بحفظ الفرج أمر به ، وبما يكون وسيلة إليه ، ولا يرتاب عاقل أن من وسائله تغطية الوجه لأن كشفه سبب للنظر إليها وتأمل محاسنها والتلذذ بذلك ، وبالتالي إلى الوصول والاتصال ، وفي الحديث : ( العينان تزنيان ، وزناهما النظر ) إلى أن قال - ﷺ - : ( والفرج يصدق ذلك أو يكذبه ) ، فإذا كان تغطية الوجه من وسائل حفظ الفرج كان مأموراً به لأن الوسائل لها أحكام المقاصد ) اهـ من « رسالة الحجاب » ص ( ٦ ) .

الحكم الثابت بطريق الإشارة وهو المؤاخذة في دار الجزاء ، ويكون المعنى : أن ما ظهر منها من غير إظهار كأن كشفت الریح مثلاً فهن غير مؤاخذات به في دار الجزاء ، وفي حكم ذلك ما لزم إظهاره لنحو تحمل شهادة ومعالجة طيب ، وروى الطبرانی والحاكم وصححه وابن المنذر وجمع آخرون عن ابن مسعود أن ما ظهر الثياب والجلباب ، وفي رواية الاقتصار على الثياب ، وعليها اقتصر أيضاً الإمام أحمد ، وقد جاء إطلاق الزينة عليها في قوله تعالى ﴿ خذوا زينتكم عند كل مسجد ﴾ على ما في البحر (١) اهـ .

وقال الشيخ أبو هشام الأنصاري :

﴿ ولا يدين زينتهن إلا ما ظهر منها ﴾

[ هذه أول آية من الثلاث حسب ترتيب القرآن ، يستأنس من بعض الروايات أنها نزلت قبل آية إدناء الجلابيب ، بينما يستأنس من بعض الروايات الأخرى أنها نزلت بعدها ، وعلى كلا التقديرين لها محمل صحيح فلا تعنيها هذه الناحية من البحث .

وهذه الآية تأمر المؤمنات بإخفاء الزينة كلها سواء أردنا بالزينة الزينة الخلقية من الوجه والعينين ، والأنف والشففتين ، والشعر والحددين ، والأذنين والصدغين ، وغيرها من جسد المرأة وأعضائها ، أو أردنا الزينة المكتسبة من السوار والخاتم ، والخضاب والكحل ، والفتخ والقلب ، والدملج والقرط ، والإكليل والثوب المبرقش وغيرها ، إن هذه الآية تأمر بإخفاء هذه الزين كلها لا تستثنى منها زينة من زينة « إلا ما ظهر منها » ، « وما ظهر منها » مبهم لم يفسره الكتاب والسنة بل تركاه على إبهامه ، وقام الصحابة والتابعون والعلماء المفسرون برفع هذا الإبهام ، ولا شك أنهم لو جمعوا على شيء لكان فيه غنى وكفاية ، ولكان ذلك رافعاً للإبهام والنزاع معاً ، ولكن شاء الله أن لا يرتفع هذا الإبهام رحمة بهذه الأمة ، فاضطربت أقوالهم وتخالفت ، حتى استحقت أن نتركها على حالها ونرجع إلى الله ورسوله ، فلما رجعنا إلى الله ورسوله وجدنا

---

(١) « روح المعاني » ( ١٤١/٨ ) .



الإيهام باقياً على حاله ، وستعرف أن بقاءه خير ، ولنبحث الآن عن ناحية أخرى .

إن الله تعالى حينما نهى عن إبداء الزينة أسند الفعل إلى النساء ، وجاء به متعدياً ، لكنه حينما استثنى لم يقل « إلا ما أظهرن منها » بل قال « إلا ما ظهر منها » ، فعدل الفعل عن التعدى إلى اللزوم ولم يسنده إلى النساء ، ومقتضى هذا أن المرأة مأمورة بإخفاء الزينة مطلقاً ، وليست مخيرة في إبداء شيء منها ، نعم ! إنها إذا التزمت بالإخفاء ، وتقيدت به ، ثم ظهر من تلك الزينة شيء من غير أن تقصر وتفرط في الإخفاء ، ومن غير أن تقصد وتتعمد الإبداء ، فإنها لا تعاتب عليه ولا تؤاخذ به عند الله ، هذا هو المفهوم من سياق هذه الآية ، وهذا الذى يقتضيه نظم الكلام .

ومن هنا يعرف أن كل زينة يمكن للمرأة إخفاؤها فهي مأمورة بإخفائها ، سواء كان الوجه والكفان أو الكحل والخاتم والسواران ، وأنها لو قصرت في إخفاء مثل هذه الزينة ، وكشفتها تعمداً تؤاخذ عليها ، وأن كل زينة لا يمكن إخفاؤها - مثل الثياب الظاهرة - أو يمكن إخفاؤها ولكنها انكشفت من غير أن تتعمد المرأة لكشفها أو تشعر بانكشافها ، فإنها لا تؤاخذ عليها ، ولا تستحق عتاباً ما ، كما أنها لا تؤاخذ ولا تعاتب إذا كشفتها عمداً - لأجل حاجة أو مصلحة ألجأتها إلى كشفها ، فكأن المرأة لم تبشر ولم تتعمد كشفها ، وإنما الحاجة أو المصلحة هى التى كشفتها ، فلا عتاب على المرأة ، فقوله تعالى : ﴿ إلا ما ظهر منها ﴾ فى معنى قوله تعالى : ﴿ لا يكلف الله نفساً إلا وسعها ﴾ .

والحاصل أن الزينة نوعان ، نوع يمكن إخفاؤها ، فالمرأة مأمورة بإخفاء هذا النوع من الزينة مهما كانت ، ونوع لا يمكن إخفاؤها ، أو يمكن ولكنها تنكشف من غير أن تتعمد المرأة كشفها ، أو تعترى حاجة تلجئ المرأة إلى إبدائها ، فهذا النوع هو المراد بقوله تعالى : ﴿ ما ظهر منها ﴾ ، والمرأة لا تؤاخذ على ظهور هذا النوع من زينتها ، ولما كان هذا النوع من الزينة يختلف باختلاف الظروف والحاجات والمصالح ، ولا يمكن تحديدها بحد معين لا يقبل



الزيادة والنقصان تركها الله ورسوله على إيهامها تيسيراً لهذه الأمة واجتناباً عن التضييق عليها .

ويضرب لذلك مثلاً بالثياب الظاهرة ، أو ما انكشفت من أعضائها لأجل تيار الهواء من غير قصد منها ، والنظر إلى المخطوبة قبل النكاح ، أو كشف المرأة بعض أعضائها أمام الطبيب لدفع الحرج ، أو كشفها للوجه والكفين أمام الشاهد ، هذه وأمثالها من الصور التي تلتجئ المرأة فيها إلى كشف أعضائها التي أمرت بسترها إجماعاً ، ولا عتاب عليها في تلك الصور ، فإن كل ذلك مما ظهر من زينتها من غير أن تبديها بخيارها .

ومن هنا يظهر أن تحديد ﴿ ما ظهر منها ﴾ في الوجه والكفين أو الخاتم والسوارين أو الكحل والخضاب وأمثالها لا يصح ، بل الصحيح هو تركه على إيهامه وعمومه ، وأنه شامل لجميع جسد المرأة حسب الحاجة والظروف ، وأن الذين حددوه في مقدار معين فقد وقعوا في التفريط ، ولكنهم يجنب هذا التفريط وقعوا في الإفراط ، فإنهم أباحوا لها أن تبدي هذا القدر مطلقاً ، سواء دعت الحاجة إلى كشفها أم لا ، مع أن الله لم يخبرهن في إبداء شيء من الزينة ، وإنما عفا عنهن ما ظهر منها بنفسها .

وإذا تحقق معنى هذه الآية فليكن على ذكر من القاريء الكريم أن قوله تعالى : ﴿ ولا يبدن ﴾ مضارع في معنى النهي ، والنهي للتحريم ، وإذا وقع النهي بصيغة المضارع يكون أكد في التحريم ، فالآية صريحة في أن إبداء الزينة حرام على المرأة ، فهي دليل على وجوب الحجاب ، وأن الوجه والكفين داخلان فيه .

والذين يستدلون بهذه الآية على جواز كشف الوجه والكفين لم أر لهم شيئاً يروى الغليل ويشفى العليل ، وإنما جل ما يتوكلون عليه هو صرف الآية عن معناها المنصوص إلى غيره مستدلاً بقول ابن عباس وأصحابه ، وقول ابن عباس يأى عما ينحلون إليه .

وذلك لأن ابن عباس وعدة من أصحابه فسروا إدناء الجلباب بتغطية الوجه ، ولم يكن يخفى عليهم أنهم يفسرون أمراً من أوامر الله تعالى ، وأن أمره

تعالى للوجوب ، وأن الله أوجب ذلك لإقامة التمييز بين الحرية والأمة ، فلا يمكن صرفه عن الوجوب إلى الاستحباب ، وإلا يفوت الغرض المطلوب والهدف المنشود ، فهل ياترى أنهم تناقضوا أنفسهم فقالوا بوجوب ستر الوجه ، وقالوا بجواز كشفها مطلقاً ؟ لا ، بل يستأنس من قول ابن عباس أنه يرى جواز الكشف لأجل الضرورة ، فقد روى ابن جرير عنه في قوله « ولا يدين زينتهن إلا ما ظهر منها » ؛ قال : والزينة الظاهرة الوجه وكحل العين وخضاب الكف والخاتم ، فهذا تظهره في بيتها لمن دخل من الناس عليها ( تفسير ابن جرير ٨٣/١٨ ، ٨٤ ) فابن عباس لا يفتي بجواز كشف الوجه واليدين مطلقاً ، وإنما يفتي بجواز كشفهما عند من دخل عليها في البيت ، ثم المراد بالداخلين في البيت إما أن يكون من أقاربها من ليس بمحرم لها ، مثل أبناء عمها وعمتها وخالتها ومثل أحمائها ، فإن هؤلاء يكثر دخولهم في البيت ، فابن عباس يرى في التستر عنهم مشقة وحرماً ، ويستتبط جواز كشف الوجه والكفين أمامهم من قوله « إلا ما ظهر منها » فكأن المرأة ليست هي التي أبدت الزينة أمامهم بل المشقة هي التي أظهرتها ، وإما أن يكون المراد بالداخل في البيت كل من دخل في البيت مطلقاً بعد الإذن ، وبالجمللة فتقييد الجواز بالبيت يفيد أن ابن عباس يرى اشتغال المرأة بمهنتها في بيتها ، من الحوائج التي تبيح لها كشف الوجه أمام الأجانب ، فهو يرى الجواز في حالة خاصة ، وهو ينبيء عن عدم الجواز في عامة الأحوال ، فانظر أين قوله هذا ، من الذين يميلون إلى السفور ، ويزعمون أن ابن عباس هو إمامهم في هذا [ (١) ] اهـ .

أما العلامة القرآني محمد الأمين الشنقيطي فقد قال بعد أن ذكر ما أثر عن السلف في تفسير قوله تعالى : ﴿ إلا ما ظهر منها ﴾ : [ وقد رأيت في هذه النقول المذكورة عن السلف أقوال أهل العلم في الزينة الظاهرة والباطنة وأن جميع ذلك راجع في الجملة إلى ثلاثة أقوال كما ذكرنا :

(١) ( مجلة الجامعة السلفية ) عدد مايو ، يونيو ١٩٧٨ م .

الأول : أن المراد بالزينة ما تتزين به المرأة خارجاً عن أصل خلقتها ، ولا يستلزم النظر إليها رؤية شيء من بدنها كقول ابن مسعود رضى الله عنه ، ومن وافقه : إنها ظاهر الثياب ، لأن الثياب زينة لها خارجة عن أصل خلقتها وهى ظاهرة بحكم الاضطرار كما ترى .

وهذا القول هو أظهر الأقوال عندنا وأحوطها وأبعدها من الريبة وأسباب الفتنة .

القول الثانى : أن المراد بالزينة ، ما تتزين به ، وليس من أصل خلقتها أيضاً ، لكن النظر إلى تلك الزينة يستلزم رؤية شيء من بدن المرأة ، وذلك كالخضاب والكحل ونحو ذلك ، لأن النظر إلى ذلك يستلزم رؤية الموضع الملامس له من البدن كما لا يخفى .

القول الثالث : أن المراد بالزينة الظاهرة بغض بدن المرأة الذى هو من أصل خلقتها لقول من قال : إن المراد بما ظهر منها الوجه والكفان - وما تقدم ذكره عن بعض أهل العلم .

وإذا عرفت هذا فاعلم أننا قدمنا فى ترجمة هذا الكتاب المبارك أن من أنواع البيان التى تضمنها أن يقول بعض العلماء فى الآية قولاً ، وتكون فى نفس الآية قرينة دالة على عدم صحة ذلك القول<sup>(١)</sup> ، وقدما أيضاً فى ترجمته أن من أنواع البيان التى تضمنها أن يكون الغالب فى القرآن إرادة معنى معين فى اللفظ ، مع تكرار ذلك اللفظ فى القرآن ، فكون ذلك المعنى هو المراد من اللفظ فى الغالب ، يدل على أنه هو المراد فى محل النزاع ، لدلالة غلبة إرادته فى القرآن بذلك اللفظ ، وذكرنا له بعض الأمثلة فى الترجمة<sup>(٢)</sup> .

وإذا عرفت ذلك فاعلم أن هذين النوعين من أنواع البيان اللذين ذكرناهما فى ترجمة هذا الكتاب المبارك ومثلنا لهما بأمثلة متعددة كلاهما موجود فى هذه الآية التى نحن بصددتها ، أما الأول منهما : فبيان أن قول من قال فى معنى

---

(١) « أضواء البيان » ( ١٠/١ - ١٢ ) .

(٢) « السابق » ( ١٥/١ - ١٦ ) .

( ولا يبدین زینتھن إلا ما ظهر منها ) أن المراد بالزينة : الوجه والكفان مثلاً ، توجد في الآية قرينة تدل على عدم صحة هذا القول ، وهي أن الزينة في لغة العرب ، هي ما تتزين به المرأة مما هو خارج عن أصل خلقتها كالخلى والحلل ، فتفسير الزينة ببعض بدن المرأة خلاف الظاهر ، ولا يجوز الحمل عليه ، إلا بدليل يجب الرجوع إليه وبه تعلم أن قول من قال : الزينة الظاهرة : الوجه والكفان خلاف ظاهر معنى لفظ الآية ، وذلك قرينة على عدم صحة هذا القول ، فلا يجوز الحمل عليه إلا بدليل منفصل يجب الرجوع إليه .

وأما نوع البيان الثاني المذكور فإيضاحه : أن لفظ الزينة يكثر تكرره في القرآن العظيم مراداً به الزينة الخارجة عن أصل المزين بها ، ولا يراد بها بعض أجزاء ذلك الشيء المزين بها كقوله تعالى : ﴿ يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد ﴾ وقوله تعالى : ﴿ قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده ﴾ وقوله تعالى ﴿ إنا جعلنا ما على الأرض زينة لها ﴾ وقوله تعالى ﴿ وما أوتيتم من شيء فمتاع الحياة الدنيا وزينتها ﴾ وقوله تعالى ﴿ إنا زينا السماء الدنيا بزينة الكواكب ﴾ وقوله تعالى : ﴿ والخيول والبغال والحمير لتركبوها وزينة ﴾ الآية وقوله تعالى : ﴿ فخرج على قومه في زينته ﴾ الآية وقوله تعالى ﴿ المال والبنون زينة الحياة الدنيا ﴾ الآية ، وقوله تعالى : ﴿ وما الحياة الدنيا إلا لعب ولهو وزينة ﴾ الآية ، وقوله تعالى : ﴿ قال موعدكم يوم الزينة ﴾ ، وقوله تعالى عن قوم موسى : ﴿ ولكننا حُمِّلنا أوزاراً من زينة القوم ﴾ الآية وقوله تعالى ﴿ ولا يضربن بأرجلهن ليعلم ما يخفين من زينتهن ﴾ فلفظ الزينة في هذه الآيات كلها يراد به ما يزين به الشيء وهو ليس من أصل خلقته كما ترى ، وكون هذا المعنى هو الغالب في لفظ الزينة في القرآن يدل على أن لفظ الزينة في محل النزاع يراد به هذا المعنى ، الذي غلبت إرادته في القرآن العظيم ، وهو المعروف في كلام العرب كقول الشاعر :

يأخذن زينتهن أحسن ما ترى

وإذا عطّلن فهن خيرُ عواطِل

وبه تعلم أن تفسير الزينة في الآية بالوجه والكفين فيه نظر .

وإذا علمت أن المراد بالزينة في القرآن ما يميز به مما هو خارج عن أصل الخلقة وأن من فسرهما من العلماء بهذا اختلفوا على قولين : فقال بعضهم : هي زينة لا يستلزم النظر إليها رؤية شيء من بدن المرأة كظاهر الثياب ، وقال بعضهم : هي زينة يستلزم النظر إليها رؤية موضعها من بدن المرأة كالكحل والخضاب ونحو ذلك .

قال مقيدة عفا الله عنه وغفر له : أظهر القولين المذكورين عندى قول ابن مسعود رضى الله عنه أن الزينة الظاهرة : هي ما لا يستلزم النظر إليها رؤية شيء من بدن المرأة الأجنبية ، وإنما قلنا إن هذا القول هو الأظهر ، لأنه هو أحوط الأقوال وأبعدها عن أسباب الفتنة ، وأظهرها لقلوب الرجال والنساء ، ولا يخفى أن وجه المرأة هو أصل جمالها ورؤيته من أعظم أسباب الافتتان بها كما هو معلوم والجارى على قواعد الشرع الكريم هو تمام المحافظة والابتعاد عن الوقوع فيما لا ينبغي (١) اهـ .

وقال الشيخ أبو الأعلى المودودى رحمه الله رحمة واسعة :  
( وأما قوله تعالى ﴿إلا ما ظهر منها﴾ فقد جعلت البيانات المختلفة في كتب التفسير مفهوم هذه الآية مغلقاً إلى حد عظيم ، وإلا فإن هذه الآية واضحة جداً لإخفاء فيها ولا إبهام ، فإذا قيل في الجملة الأولى ﴿ولا يبدن زينتهن﴾ أى لا يظهرن محاسن ملابسهن وحليهن ووجوههن وأيديهن وسائر أعضاء أجسادهن ، استثنى من هذا الحكم العام بكلمة «إلا» في جملة «ما ظهر منها» أى ما كان ظاهراً لا يمكن إخفاؤه أو هو ظهر بدون قصد الإظهار من هذه الزينة ، وهذه الجملة تدل على أن النساء لا يجوز لهن أن يتعمدن إظهار هذه الزينة ، غير أن ما ظهر منها بدون قصد منهن - كأن يخف الرداء لهبوب الريح وتنكشف بعض الزينة مثلاً - أو ما كان ظاهراً بنفسه لا يمكن إخفاؤه - كالرداء التى تجلل به النساء ملابسهن ، لأنه لا يمكن إخفاؤه وهو مما يستجلب النظر لكونه على بدن المرأة على كل حال - فلا مؤاخذه عليه من الله تعالى .

---

(١) انظر «أضواء البيان» (١٩٢/٦ - ٢٠٢) .



وهذا هو المعنى الذى بينه عبد الله بن مسعود والحسن البصرى وابن سيرين وإبراهيم النخعى لهذه الآية ، وعلى العكس من ذلك قال غيرهم من المفسرين : إن معنى « ما ظهر منها » ما يظهره الإنسان على العادة الجارية ، ثم هم يدخلون فيه وجه المرأة وكفيتها بكل ما عليها من الزينة ، أى أنه يصح عندهم أن تزين المرأة وجهها بالكحل والمسحق والصبغ ويديها بالحناء والخاتم والحلق والأسورة ثم تمشى فى الناس كاشفة وجهها وكفيتها ، وهذا المعنى للآية مروى عن عبد الله بن عباس رضى الله عنهما وتلامذته ، وإليه ذهبت طائفة كبيرة من فقهاء الحنفية ، أما نحن فنكاد نعجز عن أن نفهم بأى قاعدة من قواعد اللغة يجوز أن يكون معنى ( ما ظَهَرَ ) :

« ما يُظهِره الإنسان » فإن الفرق بين « أن يظهر الشيء بنفسه » و « أن يظهره الإنسان بقصده » واضح لا يكاد يخفى على أحد ، والظاهر من الآية أن القرآن ينهى عن إبداء الزينة ويرخص فى ما إذا ظهرت من غير قصد ، فالتوسع فى هذه الرخصة إلى حد « إظهارها عمداً » مخالف للقرآن ومخالف للروايات التى يثبت بها أن النساء فى عهد النبى ﷺ ما كن يبرزن إلى الأجانب سافرات الوجوه ، وأن الأمر بالحجاب كان شاملاً للوجه ، وكان النقاب قد جعل جزءاً من لباس النساء إلا فى الإحرام ، وأدعى إلى العجب أن هؤلاء الذين يبيحون للمرأة أن تكشف وجهها وكفيتها للأجانب يستدلون على ذلك بأن الوجه والكفين من المرأة ليسا بعورة مع أن الفرق كبير جداً بين الحجاب وستر العورة ، فالعورة مالا يجوز كشفه حتى للمحارم من الرجال ، وأما الحجاب فهو شئ فوق ستر العورة وهو ما حيل به بين النساء والأجانب من الرجال ، وإن موضوع البحث فى هذه الآية هو الحجاب لا ستر العورة ( <sup>(١)</sup> ) اهـ .

وقال الشيخ عبد العزيز بن راشد النجدى رحمه الله : ( وزينة الوجه هى أكبر الزينة التى نهين عن إبدائها لأجنبى وكشفها ، كما أمر الرجال أن يغطوا أبصارهم عنها وعن كل محرم ، ولهذا ما أحد ينظر إلى شئ من المرأة قبل وجهها لما جعل الله عليه الناس من تفضيل زينته وحسنه على كل زينة فيها ،

(١) « تفسير سورة النور » ص ( ١٥٧ - ١٥٨ ) .

والله لم يخاطب الناس إلا بما يعقلون بفطرتهم ، وما حرت به عادتهم ودلت عليه لغتهم ، وليس من المعقول ولا من حكمة الله ولا دينه الذى أنزله رحمة وهداية وصيانة للأعراض والفضائل ، وسياجأ لها أن يحرم الزنا ووسائله ، ويعظم عقوبته ، ثم يبيح للنساء أن يكشفن وجوههن بين الرجال الأجانب ، ويسفرن بها ، ويتبرجن فى الطرقات ، لامية أن هذا أكبر دواعى الزنا وأسبابه ، وهتك الأعراض ، والضرر بالرجال الذين جبلهم على الميل إلى زينة وجه المرأة وحسنه والمغالاة فى المهر لأجله (١) اهـ محل الغرض منه .

وقال الشيخ محمد بن صالح بن عيثمين حفظه الله :  
( إن الله تعالى نهى عن إبداء الزينة مطلقاً إلا ما ظهر منها ، وهى التى لابد أن تظهر كظاهر الثياب ، ولذلك قال : « إلا ما ظهر منها » ، لم يقل : إلا ما أظهرن منها ، ثم نهى مرة أخرى عن إبداء الزينة إلا لمن استثناهم فدل هذا على أن الزينة الثانية غير الزينة الأولى ، فالزينة الأولى هى الزينة الظاهرة التى تظهر لكل أحد ، ولا يمكن إخفاؤها ، والزينة الثانية هى الزينة الباطنة التى يتزين بها ، ولو كانت هذه الزينة جائزة لكل أحد لم يكن للتعميم فى الأولى والاستثناء فى الثانية فائدة معلومة .

٤ - أن الله تعالى يرخص بإبداء الزينة الباطنة للتابعين غير أولى الإربة من الرجال ، وهم الخدم الذين لا شهوة لهم ، وللطفل الصغير الذى لم يبلغ الشهوة . ولم يطلع على عورات النساء ، فدل هذا على أمرين :  
أحدهما : أن إبداء الزينة الباطنة لا يحل لأحد من الأجانب إلا لهذين الصنفين  
الثانى : أن علة الحكم ومداره على خوف الفتنة بالمرأة والتعلق بها ، ولاريب أن الوجه مجمع الحسن وموضع الفتنة ، فيكون ستره واجباً لكلا يفتتن به أولو الإربة من الرجال (٢) اهـ .

وقال الشيخ محمد فؤاد البرازي :  
( لو كان المعنى بـ « ما ظهر » الوجه والكفين ، بمعنى أن العادة فيهما أنهما لا

(١) « تيسير الوحيين » ( ١٤٢/١ - ١٤٣ ) .

(٢) « رسالة الحجاب » ص ( ٨ - ٩ ) .

يُستَـرَّان، بل يبرزان، لكان الملائم مقاماً في التعبير أن يكون: «إلا الظاهر منها»، وإنما قال النص: ﴿إلا ما ظهر منها﴾ فأشار إلى حصول ذلك عفواً، ودون قصد حيث أسند الظهور إلى الشيء، لا إلى فاعله<sup>(١)</sup> اهـ.

وقال أيضاً: (ولا نرتاب في أن بعض السلف الذين فسروا: ﴿ما ظهر منها﴾ بالوجه والكفين يشترطون مع ذلك أمن الفتنة، وإلا فهل يجيز واحد منهم لامرأة كشف وجهها - في مثل هذا الزمان أمام الرجال، وفيهم الفسقة لصوص الأعراض الذين يتشبيون بمحاسن النساء، ويذرعون الطرقات بحثاً عنهن، والفتنة في هذا غالبية، إن لم نقل متحققة)<sup>(٢)</sup> اهـ.

وقال الشيخ أبو بكر الجزائري حفظه الله تعالى :

[ قوله تعالى : ﴿وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن ويحفظن فروجهن ولا يبدن زينتهن إلا ما ظهر منها وليضربن بخمرهن على جيوبهن ولا يبدن زينتهن إلا لبعولتهن ..﴾ الآية .

إن دلالة هذه الآية على الحجاب قوية إذ تضمنت الأمر بغض البصر وحفظ الفرج ، فحفظ الفرج لا يتم إلا بغض البصر ، وغض البصر لا يتم إلا بالحجاب التام ، وتقدم لنا في هذا الباب أن غرض البصر يتأتى لأحد الجنسين وكلاهما مأمور به إذا لم يكن هناك اختلاط ، أو مع الاختلاط فلا يتأتى ، وليس في إمكان أى مؤمن أو مؤمنة أن يطيع ربه في هذا الأمر بحال ، ومن هنا كان مدلول كلمة الحجاب ليس هو أن تغطي المرأة محاسنها فحسب، بل مدلوله الحق هو أن يكون هناك حاجب وحاجز يحول دون اختلاط النساء بالرجال والرجال بالنساء ، وعندئذ يمكن غرض البصر وحفظ الفرج ، ولما كان خروج المرأة ضرورياً لما يطرأ لها من أمور تستدعى خروجها ، أذن لها في الخروج ولكن غير مبدية لزيبتها بل ساترة لها إلا ما لا يمكن ستره كعين تبصر بها ، أو كف تتناول به أو ثياب عليها ، وهذا معنى الاستثناء في الآية « إلا ما ظهر منها » وبه فسر غير واحد من الصحابة والتابعين ومن بعدهم<sup>(٣)</sup> اهـ.

(١) «حجاب المرأة في الإسلام» ص (٢٠) - طبعة مجلس إشاعة العلوم بالجامعة النظامية - حيدر آباد - الهند.

(٢) «السابق» ص (٢٥).

(٣) «فصل الخطاب في المرأة والحجاب» ص (٥٠ - ٥١).

## الدليل الخامس

قوله تعالى ﴿وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ﴾ .  
وهذا يتضمن أمر النساء بتغطية وجوههن ورقابهن ، وبيان ذلك أن المرأة إذا كانت مأمورة بسدل الخمار من رأسها على جيبها لتستر صدرها فهي مأمورة ضمناً بستر ما بين الرأس والصدر وهما الوجه والرقبة ، وإنما لم يُذكر هاهنا للعلم بأن سدل الخمار إلى أن يضرب على الجيب لابد أن يغطيها .

### الاختار لغة يتضمن تغطية الوجه

قال بعضهم في وصف امرأة بالجمال وهي مخمرة وجهها :

قل للمليحة في الخمار المذهب      أفسدت نسك أختي التقى المذهب  
نور الخمار ونور خدك تحته      عجباً لوجهك كيف لم يتلهب

قال الألباني : ( فقد وصفها - يعني المليحة - بأن خمارها كان على وجهها أيضاً )<sup>(١)</sup> اهـ .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى :  
( الخمر التي تغطي الرأس والوجه والعنق ، والجلايب التي تسدل من فوق الرؤوس حتى لا يظهر من لابسها إلا العينان )<sup>(٢)</sup> اهـ .

وقال الشيخ عبد العزيز بن خلف حفظه الله :  
[ قال تعالى : ﴿وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ﴾ قد أمر الله تبارك وتعالى المرأة بعدم إبداء شيء من زينتها إلا ما ظهر منها عن غير قصد الفتنة ، ثم أراد - جل ذكره - أن يعلمها كيف تحيط مواضع الزينة بلف الخمار الذي تضعه على رأسها ، فقال : ﴿وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ﴾ يعني من الرأس وأعلى الوجه

(١) « حجاب المرأة المسلمة » هامش ص ( ٣٣ ) .

(٢) نقله عنه في « السابق » ص ( ٧١ ) .



﴿ على جيوبهن ﴾ يعنى الصدور حتى تكون بذلك قد حفظت الرأس وماحوى ، والصدر من تحته ، وما بين ذلك من الرقبة وماحولها ، لتضمن المرأة بذلك ستر الزينة الأصلية والفرعية ، فمن استثنى شيئاً من تلك المنطقة المحرمة بنص القرآن العزيز ، فعليه الدليل الذى يخصص هذا ، ويحدد المستثنى ، وهذا غير ممكن قطعاً ، لأنه يحتاج إلى نص صريح من القرآن العزيز ، أو من السنة المطهرة ، وأئى لأولئك الذين قد استثنوا الوجه من تلك المنطقة بالأمور الظنية أن يأتوا بالدليل القطعى ؟ ، ويشهد لما قلناه من تحريم خروج الزينة الأصلية والمنقولة فعل رسول الله ﷺ بزوجه صفية ، وفعل أمهات المؤمنين ، وفعل نساء المؤمنات فى عهد رسول الله ﷺ بعد نزول هذه الآية ، وآية الأحزاب من الستر الكامل بالخمير والجلايب [ (١) اهـ .

وقال الشيخ عبد العزيز بن خلف أيضاً :

( قوله تعالى : ﴿ وليضربن بخمرهن على جيوبهن ﴾ صريح فى إدناء الخمار من الرأس إلى الصدر ، لأن الوجه من الرأس الذى يجب تخميره عقلاً وشرعاً وعرفاً ، ولا يوجد أى دليل يدل على إخراج الوجه من مسمى الرأس فى لغة العرب ، كما لم يأت نص على إخراجه أو استثنائه بمنطوق القرآن والسنة ولا بمفهومهما ، واستثناء بعضهم له ، ونفيهم بأنه غير مقصود فى عموم التخمير مردود بالمفهوم الشرعى واللغوى ومغمور بأقوال بقية علماء السلف والخلف ، كما هو مردود بقاعدتين اصطلاح عليهما رجال الفقه فى السنة ، الأولى : أن حجة الإثبات مقدمة على حجة النفى ،

والثانية : أنه إذا تعارض مبيح وحاضر قدم الحاضر على المبيح .

الموضع الثالث : آية الحجاب فى سورة الأحزاب فهى صريحة فى تخمير الوجه لأنه عنوان المعرفة ( اهـ . (٢)

(١) « نظرات فى حجاب المرأة المسلمة » ص ( ٤٤ - ٤٥ ) ، وقال الشيخ أيضاً : ( والقاعدة الأساسية فى تفسير ألفاظ القرآن العزيز ، وتطبيق ما أَرَادَهُ اللهُ منها ، فيما يختص بالرجال ، مقيّد بأفعال النبي ﷺ وأقواله ، وما كان من اختصاص النساء . فإنه يكون من فعل أزواج النبي ﷺ وبناته ، لأنهن أعلى مستوى فى الاقتداء لنساء المؤمنين إلى يوم القيامة ) اهـ ، وانظر أيضاً كتابه ص ( ٧٠ - ٧١ ) ، ( ٧٧ - ٧٩ ) .

(٢) « نظرات » هامش ص ( ١٥ ) .



وقال الشيخ محمد بن صالح العثيمين :

[ قوله تعالى : ﴿ وليضربن بخمرهن على جيوبهن ﴾ فإن الخمار ما تخمر به المرأة رأسها وتغطيه بها كالغدة (١) ، فإذا كانت مأمورة بأن تضرب بالخمار على جيبيها كانت مأمورة بستر وجهها إما لأنه من لازم ذلك أو بالقياس فإنه إذا وجب ستر النحر والصدر كان وجوب ستر الوجه من باب أولى لأنه موضع الجمال والفتنة ، فإن الناس الذين يتطلبون جمال الصورة لا يسألون إلا عن الوجه ، فإذا كان جميلاً لم ينظروا إلى ما سواه نظراً ذا أهمية ، ولذلك إذا قالوا : « فلانة جميلة » لم يفهم من هذا الكلام إلا جمال الوجه ، فتبين أن الوجه هو موضع الجمال طلباً وخبراً ، فإذا كان كذلك فكيف يفهم أن هذه الشريعة الحكيمة تأمر بستر الصدر والنحر ، ثم ترخص في كشف الوجه ؟ ] اهـ (٢) .

وقال العلامة محمد الأمين الشنقيطي رحمه الله تعالى :

[ قال البخاري رحمه الله في صحيحه : باب وليضربن بخمرهن على جيوبهن وقال أحمد بن حنبل : حدثنا أي عن يونس قال ابن شهاب عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت : « يرحم الله نساء المهاجرات الأول ، لما أنزل الله ﴿ وليضربن بخمرهن على جيوبهن ﴾ شققن مروطهن فاخترن بها (٣) » . حدثنا أبو نعيم حدثنا إبراهيم بن نافع عن الحسن بن مسلم عن صفية بنت شيبة أن عائشة رضي الله عنها كانت تقول : لما نزلت هذه الآية ﴿ وليضربن بخمرهن على جيوبهن ﴾ أخذن أزهرن فشققنها من قبل الحواشي فاخترن به [ اهـ من صحيح البخاري .

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله في « الفتح » في شرح هذا الحديث : [ قوله : ( فاخترن ) أي غطين وجوههن ، وصفة ذلك أن تضع الخمار على رأسها

(١) كذا بالأصل !

(٢) « رسالة الحجاب » ص ( ٧ - ٨ ) .

(٣) قال الشيخ محمود بن أحمد العيني في « عمدة القاري » ( ٩٢/١٠ ) : ( قوله « نساء المهاجرات » أي النساء المهاجرات ، قوله « مروطهن » جمع مِرْط بكسر الميم ، وهو الإزار ، قوله « فاخترن بها » أي غطين وجوههن بالمروط التي شققنها ) اهـ .

وترميه من الجانب الأيمن على العاتق الأيسر ، وهو التقنع ، قال الفراء : كانوا في الجاهلية تسدل المرأة خمارها من ورائها وتكشف ماقدامها فأمرن بالاستتار [ وقال الحافظ أيضاً في كتاب الأشرطة في أثناء تعريف الحُمر : ( ومنه خمار المرأة لأنه يستر وجهها ) اهـ قال الشنقيطي رحمه الله في حديث عائشة هذا :

[ وهذا الحديث الصحيح صريح في أن النساء الصحابيات المذكورات فيه فهمن أن معنى قوله تعالى : ﴿ وليضربن بخمرهن على جيوبهن ﴾ يقتضى ستر وجوههن ، وأنهن شققن أزرنه فاختمرن أى سترن وجوههن بها امتثالاً لأمر الله في قوله تعالى ﴿ وليضربن بخمرهن على جيوبهن ﴾ المقتضى ستر وجوههن - وبهذا يتحقق المنصف : أن احتجاب المرأة عن الرجال وسترها وجهها عنهم ثابت في السنة الصحيحة المفسرة لكتاب الله تعالى ، وقد أثنت عائشة رضي الله عنها على تلك النساء بمسارعتهن لامثال أوامر الله في كتابه ، ومعلوم أنهن ما فهمن ستر الوجوه من قوله ﴿ وليضربن بخمرهن على جيوبهن ﴾ إلا من النبي ﷺ لأنه موجود وهن يسألنه عن كل ما أشكل عليهن في دينهن ، والله جل وعلا يقول : ﴿ وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ﴾ فلا يمكن أن يفسرنها من تلقاء أنفسهن [ اهـ من « أضواء البيان » .

وقد روى ابن أبي حاتم من حديث صفية بنت شيبة قالت : بينما نحن عند عائشة قالت : فذكرن نساء قريش وفضلهن ، فقالت عائشة رضي الله عنها : إن لنساء قريش لفضلاً ، وإني والله ما رأيت أفضل من نساء الأنصار أشد تصديقاً لكتاب الله ولا إيماناً بالتنزيل ، لقد أنزلت سورة النور ﴿ وليضربن بخمرهن على جيوبهن ﴾ فانقلب رجالهن إليهن يتلون عليهن ما أنزل الله إليهم فيها ، ويتلو الرجل على امرأته وابنته وأخته وعلى كل ذي قرابته فما منهن امرأة إلا قامت إلى مِرطها المرحّل فاعتجرت به تصديقاً وإيماناً بما أنزل الله من كتابه ، فأصبحن وراء رسول الله ﷺ معتجرات (١) كأن على رؤوسهن الغربان ) ومعنى معتجرات : مختمرات كما جاء موضحاً في رواية البخاري

(١) قال محمد بن الحسن : لا يكون الاعتجار إلا مع تنقب ، وهو أن يلف بعض العمامة على

رأسه ، وطرفاً منه يجعله شبه المعجر للنساء وهو أن يلفه حول وجهه ( اهـ . من « المبسوط »

.( ٣١/١ )

المذكورة آنفاً ، والاعتجار : هو لفُ الخمار على الرأس مع تغطية الوجه - قال ابن الأثير : ( وفي حديث عُبيد الله بن عدي بن الخيار : جاء وهو معتجراً بعمامته ما يرى وحشي منه إلا عينيه ورجليه ، الاعتجار بالعمامة هو أن يلفها على رأسه ويُرَدُّ طرفُها على وجهه ولا يعمل منها شيئاً تحت ذقنه ) اهـ .

قال العلامة القرآني محمد الأمين الشنقيطي رحمه الله تعالى : ( فترى عائشة رضى الله عنها مع علمها وفهمها وتقائها أثنت عليهن هذا الشاء العظيم ، وصرحت بأنها ما رأت أشدَّ منهن تصديقاً بكتاب الله ولا إيماناً بالتنزيل ، وهو دليل واضح على أن فهمهن لزوم ستر الوجوه من قوله تعالى ﴿ وليضربن بخمرهن على جيوبهن ﴾ من تصديقهن بكتاب الله وإيمانهن بتنزيله <sup>(١)</sup> ، وهو صريح في أن احتجاب النساء عن الرجال وسترهن وجوههن تصديق بكتاب الله وإيمان بتنزيله كما ترى ، فالعجب كل العجب ممن يدعى من المنتسبين للعلم أنه لم يرد في الكتاب ولا السنة ما يدل على ستر المرأة وجهها عن الأجانب ، مع أن الصحايات فعلن ذلك ممثلات أمر الله في كتابه إيماناً بتنزيله ، ومعنى هذا ثابت في الصحيح كما تقدم عن البخاري ، وهذا من أعظم الأدلة وأصرحها في لزوم الحجاب لجميع نساء المسلمين كما ترى ) <sup>(٢)</sup> اهـ .

---

(١) وقال الشيخ أبو هشام الأنصاري :

( ومن الطرائف أن بعضهم استدل بقوله ﴿ وليضربن بخمرهن على جيوبهن ﴾ على أن الوجه ليس بداخل في الحجاب ، لأن الله تعالى لم يأمر فيه بستر الوجه ، أقول : نعم إن الله لم يأمر هنا بستره ، ولكنه لم يأمر هنا بستر الرأس والعنق والعضدين أيضاً ، فهل يجوز لهما كشف هذه الأعضاء ؟ فما هو جوابكم فهو جوابنا ) اهـ من « مجلة الجامعة السلفية » عدد مايو ، ويونيو ١٩٧٨ .

(٢) « أضواء البيان » ( ٥٩٥/٦ ) .

## الدليل السادس

قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ ﴾

وقال الشيخ أبو بكر الجزائري :

( قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ ﴾ )  
إن دلالة هذه الآية على الحجاب الكامل أظهر وأقوى من الآيات السابقة ،  
وذلك لأن إثارة الفتنة بسماع صوت الخلخال في الرجل إذا ضربت المرأة  
برجلها وهي تمشي أقل بكثير من فتنة النظر إلى وجهها وسماع حديثها ، فإذا  
حرم الله تعالى بهذه الآية على المرأة أن تضرب الأرض برجلها خشية أن يسمع  
صوت حليها فيفتن به سامعه كان تحريم النظر إلى وجهها - وهو محط  
محاسنها - أولى وأشد حرمة (١) اهـ .

وقال الشيخ محمد بن صالح العثيمين :

[ قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ ﴾ ]  
يعنى لا تضرب المرأة برجلها فيعلم ما تخفيه من الخلاخيل ونحوها مما تتحلى به للرجل ،  
فإذا كانت المرأة منبهة عن الضرب بالأرجل خوفاً من افتتان الرجل بما يسمع  
من صوت خلخالها ونحوه فكيف بكشف الوجه .

فأما أعظم فتنة أن يسمع الرجل خلخالاً بقدم المرأة لا يدرى ماهى وما  
جمالها لا يدرى أشابة هى أم عجوز ، ولا يدرى أشوها هى أم حسناء ، أما  
أعظم فتنة هذا أو أن ينظر إلى وجه سافر جميل ممتلىء شباباً ونضارة وحسناً  
وجمالاً وتجميلاً بما يجلب الفتنة ، ويدعوا إلى النظر إليها ؟ إن كل إنسان له إربة  
في النساء ليعلم أى الفتنتين أعظم وأحق بالستر والإخفاء ؟؟ [ (٢) ] .

وقال الشيخ عبد العزيز بن خلف :

[ قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ ﴾ ]  
يؤخذ من هذا أن الله تعالى حرم على المرأة ما يدعو إلى الفتنة ، حتى بالحركة

(١) « فصل الخطاب » ص ( ٤١ ) .

(٢) « رسالة الحجاب » ( ٩ - ١٠ ) .

والصوت ، وهذا غاية في تأديب المسلمة ، ومبالغة في حفظ كرامتها ، ودفع الشر عنها ، فلو كان شيء أخفى من هذا لذكره جل شأنه توجيهاً للمرأة المسلمة وتعليماً لها ، فما أكرمها على الله حين تمثل أوامره ، وتحمل بأحكامه ، وما أنقصها وأفسدها لما وهبها حيناً تخالف أمره ، ومن هذه النبذة يظهر لنا ملموساً كما يظهر للناس جميعاً أن المرأة حيناً تكون متحجبة ساترة لمواضع زينتها ، فإن جِبِلَّة الرجل تتوق إلى النظر لأدنى شيء يبدو منها ، فهي قد احتفظت بنور يعترفه كل أحد تحت هذه الحجب .

بخلاف المرأة السافرة التي قد بذلت مواهبها الأصلية والمكتسبة للناظرين ، فكل مبذول ممتن ، وقد نزع الله تعالى منها النور الذي يهبه لمن أطاعه واتقاه ، فلو علمت المرأة السافرة والمتبرجة ، ومن بذلت نفسها ممتنة للسوقة والأنذال ما تحت هذا الخمار من النور والكرامة لسارعت إليه ، فسبحان من له في خلقه شؤون ١ .

فإن الله سبحانه وتعالى أدب من أطاعه من النساء ، ووجههن أكمل توجيه ، وعلمهن من العلم النافع ما يكتن به عضواً نافعاً في المجتمعات الإنسانية ، وأما صالحة كريمة ...

ومن أجل ذلك جاء القرآن العزيز بتوجيهها التوجيه الذي يحبه الله ويرضاه ، فبدأها في هذه الآية بأعلى ما فيها وأفضله ، وهو الرأس ، وختمها بأسفل ما فيها وأدناه ، وهى الأرجل ، فيؤخذ من هذا أن المرأة عورة ، حرام عليها أن يظهر من بدنها أى شيء يراه الرجال الأجانب منها ، حتى ما وضعته على سبيل التجميل ، سواء في ذلك ما كان ظاهراً أو خفياً من الرأس حتى القدم [١] اهـ .

وقال الشيخ ناصر الدين الألباني حفظه الله :

( قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ ﴾ ) وهذا يدل على أن النساء يجب عليهن أن يسترن أرجلهن أيضاً ، وإلا استطاعت

---

(١) « نظرات في حجاب المرأة المسلمة » ص ( ٤٥ - ٤٧ ) .



إحداهن أن تبدى ما تخفى من الزينة ، وهى الخلاخيل ، ولاستغنت بذلك عن الضرب بالرجل ، ولكنها كانت لا تستطيع ذلك ، لأنه مخالفة للشرع مكشوفة ، ومثل هذه المخالفة لم تكن معهودة فى عصر الرسالة ، ولذلك كانت إحداهن تحتال بالضرب بالرجل ، لتُعَلِّم الرجال ما تخفى من الزينة ، فنهاهن الله عن ذلك ﴿<sup>(١)</sup>﴾ اهـ .

ونقل عن ابن حزم رحمه الله قوله بأن هذا نص على أن الرجلين والساقين مما يخفى ، ولا يحل إبداءه .

ولا ريب أن الفتنة المتوقعة من كشف الوجه أعظم بكثير وأشد ضراوة من فتنة كشف القدمين أو الضرب بالأرجل ، والله أعلم .

---

(١) « حجاب المرأة المسلمة » ص ( ٣٦ ) .

## الدليل السابع

قوله تعالى : ﴿ والقواعد من النساء اللاتي لا يرجون نكاحاً فليس عليهن جناح أن يضعن ثيابهن غير متبرجات بزينة وأن يستعففن خير لهن والله سميع عليم ﴾<sup>(١)</sup> .

قال شيخ المفسرين أبو جعفر بن جرير الطبري رحمه الله تعالى :  
( يقول تعالى ذكره : واللواتي قد قعدن عن الولد من الكبر من النساء ، فلا يحضن ، ولا يلدن ، واحدتهم قاعد ﴾ اللاتي لا يرجون نكاحاً ﴾ يقول : اللاتي قد يئسن من البعولة فلا يطمعن في الأزواج ﴾ فليس عليهن جناح أن يضعن ثيابهن ﴾ يقول : فليس عليهن حرج ، ولا إثم أن يضعن ثيابهن ، يعنى جلابيبن ، وهى القناع الذى يكون فوق الخمار ، والرداء الذى يكون فوق الثياب ، لا حرج عليهن أن يضعن ذلك عند المحارم من الرجال ، وغير المحارم من الغرباء ، غير متبرجات بزينة .

وبنحو الذى قلنا فى ذلك قال أهل التأويل :

ذكر من قال ذلك

حدثنى على ، قال : ثنا أبو صالح ، قال : ثنى معاوية ، عن على ، عن ابن عباس رضى الله عنهما قوله ﴿ والقواعد من النساء اللاتي لا يرجون نكاحاً ﴾ وهى المرأة لا جناح عليها أن تجلس فى بيتها بدرع وخمار ، وتضع عنها الجلاب ، ما لم تتبرج لما يكره الله ، وهو قوله ﴿ فليس عليهن جناح أن يضعن ثيابهن غير متبرجات بزينة ﴾ ثم قال : ﴿ وأن يستعففن خير لهن ﴾ حدثت عن الحسين قال : سمعت أبا معاذ يقول : أخبرنا عبيد ، قال سمعت الضحاک يقول فى قوله ﴿ يضعن ثيابهن ﴾ : يعنى الجلاب ، وهو القناع ، وهذا للكبرة التى قعدت عن الولد ، فلا يضرها أن لا تتجلبب فوق الخمار ، وأما كل امرأة مسلمة حرة ، فعليها إذا بلغت الحيض أن تدنى الجلاب على الخمار ،

---

(١) (النور : ٦٠) .

وقال الله في سورة الأحزاب : ﴿ يدين عليهن من جلابيهن ذلك أدنى أن يعرفن فلا يؤذين ﴾ ( اهـ .

ثم روى بإسناده عن مجاهد قال ( ثيابهن ) جلابيهن ، وقال ابن زيد : وضع الخمار ، وقال ابن مسعود : الجلباب أو الرداء أو الملحفة ، إلى أن قال رحمه الله : ( وقوله ﴿ وأن يستعففن خير لهن ﴾ يقول : وإن تعففن عن وضع جلابيهن وأرديتهن ، فيلبسنا خير لهن من أن يضعنها ، وبنحو الذي قلنا في ذلك ، قال أهل التأويل ) ثم ذكر بسنده عن مجاهد قال « أن يلبسن الجلابيب » ، وعن الشعبي قال : « ترك ذلك ، يعنى ترك وضع الثياب » (١) اهـ .

وقال الإمام أبو بكر الجصاص رحمه الله تعالى : ( وقوله تعالى ﴿ والقواعد من النساء اللاتي لا يرجون نكاحاً ﴾ الآية قال ابن مسعود ومجاهد : والقواعد اللاتي لا يرجون نكاحاً هن اللاتي لا يردنه ، وثيابهن جلابيهن ، وقال إبراهيم وابن جبير : الرداء ، وقال الحسن : الجلباب والمنطق ، وعن جابر بن زيد : يضعن الخمار والرداء ، قال أبو بكر : لا خلاف في أن شعر العجوز عورة لا يجوز للأجنبي النظر إليه كشعر الشابة ، وأنها إن صلت مكشوفة الرأس كانت كالشابة في فساد صلاتها ، فغير جائز أن يكون المراد وضع الخمار بحضرة الأجنبي .

فإن قيل : إنما أباح الله تعالى لها بهذه الآية أن تضع خمارها في الخلوة بحيث لا يراها أحد ، قيل له : فإذا لامعنى لتخصيص القواعد بذلك إذ كان للشابة أن تفعل ذلك في خلوة ، وفي ذلك دليل على أنه إنما أباح للعجوز وضع ردائها بين يدي الرجال بعد أن تكون مغطاة الرأس ، وأباح لها بذلك كشف وجهها ويدها لأنها لا تشتبه ، وقال تعالى : ﴿ وأن يستعففن خير لهن ﴾ فأباح لها وضع الجلباب ، وأخبر أن الاستعفاف بأن لا تضع ثيابها أيضاً بين يدي الرجال خير لها (٢) اهـ .

(١) « جامع البيان » ( ١٦٥/١٨ - ١٦٧ ) .

(٢) « أحكام القرآن » ( ٣٣٣/٣ - ٣٣٤ ) .

وقال الإمام الفقيه عماد الدين الطبري المعروف بإلكيا الهراس رحمه الله :  
 ( قوله تعالى : ﴿ والقواعد من النساء اللاتي لا يرجون نكاحاً ﴾ الآية :  
 » وعنى به الكبيرة السن ، وجوز لها أن تضع الرداء أو اللحاف أو الخمار ،  
 قال ابن عباس : المراد به الجلباب من فوق الخمار ، ومعلوم أنه غير مجوّز لها  
 أن تكشف من بدنها عورة لأنه إن كان حالة الخلوة بنفسها فالعجوز والشابة  
 سواء ، وإن كان بين الناس فالواجب حمله على الجلباب وما فوق الخمار لانفس  
 الخمار لأن من شأن الجلباب أن يبلغ مع الستر النهاية ، ومع الخمار قد ينكشف  
 من رؤوسهن وأعناقهن بعض التكشف ، فأبان الله تعالى أن هذا التحرز ليس  
 وجوبه عليهن كوجوبه على الشابات لأنه ليس في النظر إليهن من خوف الافتتان  
 كما في النظر إلى الشابة ، ولذلك قال في آخره : « وأن يستعففن خير  
 لهن » (١) اهـ .

ونقل الإمام محيي السنة البغوي رحمه الله في تفسير « القواعد » عن ربيعة  
 الرأي قال : ( هُنَّ الْعُجُزُ اللَّاتِي إِذَا رَأَيْنَ الرِّجَالَ اسْتَقْدَرُوهُنَّ ، فَأَمَّا مَنْ كَانَتْ  
 فِيهَا بَقِيَّةٌ مِنْ جَمَالٍ ، وَهِيَ مَحَلُّ الشَّهْوَةِ ، فَلَا تَدْخُلُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ ) (٢) اهـ .

وقال أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي في تفسيره :  
 ( قوله تعالى : ﴿ والقواعد من النساء .. ﴾ الآية والمراد بالثياب الثياب  
 الظاهرة كالملحفة والجلباب الذي فوق الخمار « غير متبرجات بزينة » غير  
 مظهرات زينة ، يريد الزينة الخفية التي أرادها في قوله ﴿ ولا يبدن زينتهن إلا  
 لبعولتهن ﴾ أو غير قاصدات بالوضع التبرج ولكن التخفف إذا احتجن إليه ،  
 والاستعفاف من الوضع خير لهن ، لما ذكر الجائز عقبه بالمستحب بعثاً منه على  
 اختيار أفضل الأعمال وأحسنها كقوله :  
 ﴿ وأن تعفوا أقرب للتقوى ﴾ ﴿ وأن تصدقوا خير لكم ﴾ (٣) اهـ .

(١) « تفسير إلكيا الهراس الطبري » .

(٢) « معالم التنزيل » .

(٣) « الكشف » ( ٧٦/٣ ) .

وقال الإمام ناصر الدين أحمد بن محمد بن المنير الإسكندري المالكي رحمه الله تعالى : ( قوله تعالى ﴿ والقواعد من النساء ﴾ الآية : قرر الزمخشري هذه الآية على ظاهرها ، ويظهر لي - والله أعلم - أن قوله تعالى : ﴿ غير متبرجات بزينة ﴾ من باب « على لاحق لا يهتدى بمناره » <sup>(١)</sup> أى : لا منار فيه فيهتدى به ، وكذلك المراد هنا : والقواعد من النساء اللاتي لا زينة لهن فيتبرجن بها لأن الكلام فيمن هي بهذه المثابة ، وكأن الغرض من ذلك أن هؤلاء استغفاهن عن وضع الثياب خير لهن فما ظنك بذوات الزينة من الثياب ؟ وأبلغ ما في ذلك أنه جعل عدم وضع الثياب في حق القواعد من الاستغفاف إيذاناً بأن وضع الثياب لا مدخل له في العفة ، هذا في القواعد فكيف بالكواعب ؟ والله أعلم <sup>(٢)</sup> اهـ .

قال الإمام البيهقي في سننه : ( باب ماجاء في القواعد من النساء أخبرنا أبو علي الروذباري أنبأ أبو بكر بن داسه ثنا أبو داود ثنا أحمد بن محمد المروزي ثنا علي بن الحسين بن واقد عن أبيه عن يزيد النحوي عن عكرمة عن ابن عباس

(١) قال الإمام جمال الدين محمد بن نباته المصري :

على لاحق لا يهتدى بمناره

إذا سافه العود النباطي جرجرا

يصف قفراً ، لا أعلام فيه ، وقوله « لا يهتدى بمناره » يعني ليس فيه منار يهتدى به ، لا أن فيه مناراً إلا أنه لا يهتدى ، والعود : الجمل البالغ تمام سنة ، وسافه : إذا شمه ، وجرجرا : إذا حنَّ ، وعادة الإبل أن تشم الأرض التي لا تعرفها ، فتحن لعلها يبعد المسافة ( اهـ . من « شرح العيون شرح رسالة ابن زيدون » ص ( ١٨٦ ) .

ونظيره قول عبيد بن وهب العبسي ، وقيل : زهير :

بأرض فضاء لا يسد وصيدها

على ومعروف بها غير منكر

أى لا يسد بابها على ، يعني : ليست فيها أبواب حتى تسد ، على حد قول الآخر :

« ولا ترى الضب بها ينحجر » ( اهـ من « أضواء البيان » ( ٤٢/٤ ) .

ومثله في القرآن الكريم قوله تعالى : ﴿ وما نحن بتأويل الأحلام بعالمين ﴾ ( كأنهم قالوا : ولا تأويل للأحلام الباطلة ، فنكون به عالمين ) اهـ من « محاسن التأويل » للقاسمي ( ٣٥٤٦/٩ - ٣٥٤٧ ) .

(٢) « الانتصاف فيما تضمنه الكشف من الاعتزال » بهامش « الكشف » ( ٧٦/٣ ) .



رضى الله عنهما قال : ﴿ وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن ﴾ الآية  
فمنسوخ واستثنى من ذلك ﴿ والقواعد من النساء اللاتي لا يرجون نكاحاً ﴾  
الآية (١) اهـ .

وقال الإمام أبو الفرج ابن الجوزى رحمه الله تعالى :  
( قوله تعالى ﴿ أن يضعن ثيابهن ﴾ أى : عند الرجال ، ويعنى بالثياب :  
الجلباب والرداء والقناع الذى فوق الخمار ، هذا المراد بالثياب لا جميع  
الثياب (٢) « غير متبرجات بزينة » أى من غير أن يردن بوضع الحجاب أن  
تُرى زينتهن ، والتبرج إظهار المرأة محاسنها « وأن يستعففن » فلا يضعن تلك  
الثياب « خير لهن » قال ابن قتيبة : والعرب تقول : امرأة واضع إذا كبرت  
فوضعت الخمار ، ولا يكون هذا إلا فى الهرمة ، قال القاضى أبو يعلى : وفى  
هذه الآية دلالة على أنه يباح للعجوز كشف وجهها ويديها بين يدي الرجال ،  
وأما شعرها فيحرم النظر إليه كشعر الشابة ) اهـ .

وقال الرازى فى تفسيره : ( لاشبهة أنه تعالى لم يأذن فى أن يضعن ثيابهن  
أجمع لما فيه من كشف كل عورة فلذلك قال المفسرون : المراد بالثياب هنا  
الجلباب والبرد والقناع الذى فوق الخمار ، وروى عن ابن عباس رضى الله  
عنهما أنه قرأ « أن يضعن جلابيهن » وعن السدى عن شيوخه : أن يضعن  
خمرهن عن رؤوسهن ، وعن بعضهم أنه قرأ : « أن يضعن من ثيابهن » وإنما  
خصهن الله تعالى بذلك لأن التهمة مرتفعة عنهن ، وقد بلغن هذا المبلغ ، فلو  
غلب على ظنهن خلاف ذلك لم يحل لهن وضع الثياب ، ولذلك قال : « وأن  
يستعففن خير لهن » وإنما جعل ذلك أفضل من حيث هو أبعد من المظنة ،  
وذلك يقتضى أن عند المظنة يلزمهن أن لا يضعن ذلك كما يلزم مثله فى  
الشابة (٣) اهـ .

(١) « السنن الكبرى » للبيهقى .

(٢) لأنه من باب إطلاق الكل ، وإرادة الجزء .

(٣) « التفسير الكبير » ( ٣٠٧/٦ ) .

وقال الإمام أبو عبد الله القرطبي رحمه الله : ( قوله تعالى : ه غير متبرجات بزينة ﴿١﴾ أى غير مظهرات ولا متعرضات بالزينة ليُنظر إليهن ، فإن ذلك من أقبح الأشياء وأبعده عن الحق ، والتبرج : التكشف والظهور للعيون ، ومنه بروج مشيدة ، وبروج السماء والأسوار ؛ أى لا حائل دونها يسترها ، وقيل لعائشة رضى الله عنها : « يأم المؤمنين ما تقولين فى الخضاب والصباغ والتمائم والقرطين والخلخال وخاتم الذهب ورقاق الثياب ؟ فقالت : يامعشر النساء ، قصتكن قصة امرأة واحدة أحل الله لكن الزينة غير متبرجات لمن لا يخل لكن أن يروا منكن مُحَرَّمًا <sup>(١)</sup> ، (٢) اهـ .

وعن عاصم الاحول قال : ( كنا ندخل على حفصة بنت سيرين وقد جعلت الجلباب هكذا ، وتنقبت به ، فنقول لها : رحمك الله ، قال الله تعالى : « والقواعد من النساء اللاتي لا يرجون نكاحاً فليس عليهن جناح أن يضعن ثيابهن غير متبرجات بزينة » : هو الجلباب ، قال : فتقول لنا : « أى شئ بعد ذلك ؟ » فنقول : « وأن يستعففن خير لهن » فنقول : هو إثبات الحجاب (٣)

وقال الشيخ إسماعيل حقى رحمه الله تعالى : [ ( فليس عليهن جناح أن يضعن ) عند الرجال ( ثيابهن ) أى الثياب الظاهرة كالجلباب والإزار فوق الثياب والقناع فوق الخمار (٤)

وقال أيضاً رحمه الله : ( اعلم أن العجوز إذا كانت حيث لا تشتبهى جاز النظر إليها لأمن الشهوة ، وفيه إشارة إلى أن الأمور إذا خرجت عن معرض الفتنة ، وسكنت نائرة الآفات سهل الأمر وارتفعت الصعوبة وأبيحت الرخص ، ولكن التقوى فوق أمر الفتوى كما أشار إليه قوله تعالى : ﴿ وأن يستعففن خير لهن ﴾ وفى الحديث : « لا يبلغ العبد أن يكون من المتقين ، حتى

(١) رواه ابن أبي حاتم - كذا فى « تفسير القرآن العظيم » (٩١/٦) .

(٢) « الجامع لأحكام القرآن » (٣٠٩/١٢ - ٣١١) .

(٣) تقدم تخريجه ، وحفصة هي أم الهذيل الأنصارية البصرية التابعة أخت محمد بن سيرين ، قال ابن معين :

« ثقة حجة » ، وقال إياس بن معاوية : « ما أدركت أحداً أفضله عن حفصة » وذكرها ابن حبان فى

« الثقات » ، وانظر : « تهذيب التهذيب » (٤٠٩/١٢ - ٤١٠) .

(٤) « روح البيان » (١٧٨/٦) .

يدع ما لا بأس به حذراً مما به بأس» <sup>(١)</sup> قال ابن سيرين : ما غشيت امرأة قط لا في يقظة ولا في نوم غير أم عبد الله ، وإني لأرى المرأة في المنام فأعلم أنها لا تحل لي فأصرف بصرى <sup>(٢)</sup> ، قال بعضهم : « ليت عقلي في اليقظة كعقل ابن سيرين في المنام » <sup>(٣)</sup> اهـ .

وقال علامة القصيم عبد الرحمن بن ناصر السعدي رحمه الله تعالى :  
( « فليس عليهن جناح » أى حرج وإثم « أن يضعن ثيابهن » أى : الثياب الظاهرة كالخمار ونحوه الذى قال الله فيه للنساء ﴿ وليضربن بخمرهن على جيوبهن ﴾ فهو لاء يجوز لهن أن يكشفن وجوههن لأمن المحذور منها وعليها ، ولما كان نفى الحرج عنهن في وضع الثياب ربما ثوهم منه جواز استعمالها لكل شيء دفع هذا الاحتراز بقوله « غير متبرجات بزينة » أى غير مظهرات للناس زينة من تجمل بثياب ظاهرة وتستر وجهها ، ومن ضرب الأرض ليعلم ما تخفى من زينتها لأن مجرد الزينة على الأنثى ولو مع تسترها ولو كانت لا تشتبهى يفتن فيها ويوقع الناظر إليها في الحرج » <sup>(٤)</sup> اهـ .

وقال العلامة القرآني محمد الأمين الشنقيطي رحمه الله :  
( وأظهر الأقوال في قوله « أن يضعن ثيابهن » أنه وضع ما يكون فوق الخمار والقميص من الجلابيب التي تكون فوق الخمار والثياب ، فقوله جل وعلا في هذه الآية الكريمة : ﴿ وأن يستعففن خير لهن ﴾ دليل واضح على أن المرأة التي فيها جمال ولها طمع في النكاح لا يرخص لها في وضع شيء من ثيابها ولا

(١) أخرجه الترمذى ( ٢٤٥١ ) ، وقال : ( حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه ) ، وابن ماجه ( ٤٢١٥ ) ، والحاكم ( ٣١٩/٤ ) وصححه ، ووافقه الذهبي ، والبيهقى ( ٣٣٥/٥ ) عن عطية السعدي رضى الله عنه مرفوعاً ، وفيه عبد الله بن يزيد الدمشقي ، قال فيه الجوزجاني : « روى عنه ابن عقيل أحاديث منكورة » ، انظر : « تهذيب التهذيب » ( ٨٢/٦ - ٨٣ ) .

(٢) ومثله قول بعضهم في مدح عفيف :

إِنْ هُمْ فِي حُلْمٍ بِفَاحِشَةٍ  
زَجَرْتَهُ عَنْهُ فَبِتْبَهُ

(٣) « روح البيان » ( ١٧٨/٦ ) .

(٤) « تيسير الكريم الرحمن » ( ٢١٨/٥ ) .

الإخلال بشيء من التستر بخضرة الأجانب (١) اهـ .

وقال العلامة عبد العزيز بن باز حفظه الله تعالى : ( يخبر سبحانه أن القواعد من النساء وهن العجائز الملاقى لا يرجون نكاحاً لا جناح عليهن أن يضعن ثيابهن عن وجوههن وأيديهن إذا كن غير متبرجات بزينة ، فعلم بذلك أن المتبرجة بالزينة ليس لها أن تضع ثوبها عن وجهها ويديها وغير ذلك من زينتها وأن عليها جناحاً في ذلك ولو كانت عجوزاً ، لأن كل ساقطة لها لاقطة (٢) ، ولأن التبرج يفضي إلى الفتنة بالمتبرجة ولو كانت عجوزاً فكيف يكون الحال بالشابة والجميلة إذا تبرجت ؟ لاشك أن إثمها أعظم والجناح عليها أشد ، والفتنة بها أكبر ، وشرط سبحانه في حق العجوز أن لا تكون ممن يرجو النكاح ، وماذاك - والله أعلم - إلا لأن رجاءها النكاح يدعوها إلى التجميل والتبرج طمعاً في الأزواج ، فنهت عن وضع ثيابها عن محاسنها صيانة لها ولغيرها من الفتنة ، ثم ختم الآية سبحانه بتحريض القواعد على الاستعفاف وأوضح أنه خير لهن وإن لم يتبرجن ، فظهر بذلك فضل التحجب والتستر بالثياب ولو من العجائز وأنه خير لهن من وضع الثياب فوجب أن يكون التحجب والاستعفاف عن إظهار الزينة خيراً للشابات من باب أولى ، وأبعد لهن عن أسباب الفتنة (٣) ) اهـ .

وقال التويجى حفظه الله ( ومفهوم الآية الكريمة أن من لم تيأس من النكاح بعد وهى التى قد بقى فيها بقية من جمال وشهوة للرجال فليست من القواعد ، ولا يجوز لها وضع شيء من ثيابها عند الرجال الأجانب ، لأن افتتانهم بها وافتتانها بهم غير مأمون (٤) ) اهـ .

---

(١) « أضواء البيان ( ٥٩١/٦ ) .

(٢) وقالوا في هذا المعنى :

لكل ساقطة في الخى لاقطة وكل كاسدة يوماً لها سوق

(٣) « رسالة في الحجاب والسفور » ص ( ٦-٨ ) .

(٤) « الصارم المشهور على أهل التبرج والسفور » ص ( ٦٣ ) .

## الفصل الثاني

### الأحاديث النبوية الشريفة المتعلقة بحكم الحجاب

وقد جمعها في ثلاثة أقسام :

القسم الأول : أحاديث استنبط منها العلماء وجوب الحجاب على المسلمات عامة .

القسم الثاني : أحاديث تبين حجاب أمهات المؤمنين ، ومنها أحاديث استنبط منها بعض العلماء ما يفيد عموم الحجاب لسائر المؤمنات .

القسم الثالث : أحاديث تفيد مشروعية الحجاب الكامل لسائر نساء الأمة المحمدية ، أو تفيد شيوعه في نساء الصدر الأول ، أو تفيد منع الرجال من النظر إلى الأجنبية ، ونبين فيها محاولة بعض العلماء استنباط وجوب الحجاب الكامل على سائر المسلمات من بعض هذه الأحاديث .

### القسم الأول

١ - عن ابن مسعود رضى الله عنه عن النبي ﷺ قال :  
( المرأة عورة )<sup>(١)</sup> .

قال الشيخ حمود التويجري حفظه الله :

[ وهذا الحديث دالٌّ على أن جميع أجزاء المرأة عورة في حق الرجال الأجانب ، وسواء في ذلك وجهها وغيره من أعضائها ، وقد نقل أبو طالب عن الإمام أحمد رحمه الله تعالى أنه قال : ( ظُفِرَ المرأة عورة ، فإذا خرجت من بيتها فلا تُبْنِ منها شيئاً ولا تُخَفِّها ، فإن الخُفَّ يصفُ القدم ، وأحبُّ إلى أن تجعل

---

(١) - تقدم تخريجه .



لَكُمُهَا زِرّاً عِنْدَ يَدَيْهَا حَتَّى لَا يَبِينَ مِنْهَا شَيْءٌ ) اهـ وقد تقدم ذكر ما نقله شيخ الإسلام ابن تيمية عن الإمام أحمد أنه قال : ( كل شيء منها عورة حتى ظفرها ) ، قال شيخ الإسلام : « وهو قول مالك » [ (١) ] اهـ .

عن أنى الأحوص عن عبد الله رضى الله عنه عن النبي ﷺ قال : « إن المرأة عورة ، فإذا خرجت استشرفها الشيطان ، وأقرب ما تكون بروحة ربها وهى فى قعر بيتها » (٢) .

قال الشنقيطى رحمه الله تعالى : [ وقد ذكر هذا الحديث صاحب مجمع الزوائد ، وقال : رواه الطبرانى فى الكبير ورجاله موثقون ، وهذا الحديث يعتضد بجميع ما ذكرنا من الأدلة ، وما جاء فيه من كون المرأة عورة : يدل على الحجاب للزوم ستر كل ما يصدق عليه اسم العورة ، ومما يؤيد ذلك : الهيثمى أيضاً فى مجمع الزوائد عن ابن مسعود قال : إنما النساء عورة ، وإن المرأة لتخرج من بيتها وما بها من بأس فيستشرفها الشيطان فيقول : « إنك لا تمرين بأحد إلا أعجبته ، وإن المرأة لتلبس ثيابها فيقال : أين تريدن ؟ فتقول : أعود مريضاً أو أشهد جنازة أو أصلى فى مسجد ، وما عبدت امرأة ربها مثل أن تعبده فى بيتها » ثم قال : رواه الطبرانى فى الكبير ورجاله ثقات اهـ منه ومثله له حكم الرفع إذ لا مجال للرأى فيه ] (٣) .

٢ - عن ابن عمر رضى الله عنهما أن النبي ﷺ قال :  
( لا تنتقب المرأة المحرمة ، ولا تلبس القفازين ) (٤) .

---

(١) « الصارم المشهور » ص ( ٩٦ ) ، « الرد القوى » ص ( ٢٤٥ ) .

(٢) تقدم تخريجه .

(٣) « أضواء البيان » ( ٥٩٦/٦ ) .

(٤) أخرجه البخارى ( ٥٢/٤ ) رقم ( ١٨٣٨ ) فى جزاء الصيد : باب ما ينهى من الطيب للمحرم والمحرمة ، والموطأ ( ٣٢٤/١ ) فى الحج : باب ما ينهى عنه من لبس الثياب فى الإحرام ، والترمذى رقم ( ٨٣٣ ) فى الحج : باب ما جاء فيما لا يجوز للمحرم لبسه ، وقال : « حسن صحيح » ، وأبو داود رقم ( ١٨٢٥ ، ١٨٢٦ ) فى المناسك : باب ما يلبس المحرم ، والنسائى ( ١٣٥/٥ ) فى الحج ، باب النهى أن تلبس المحرمة القفازين ، والإمام أحمد ( ١١٩/٢ ) .

قال الشيخ أبو هشام عبد الله الأنصاري :

( هذا الحديث أحسن دليل على ما وقع من التغير والتطور في ألبسة النساء بعد نزول الحجاب والأمر بإدناء الجلباب ، وأن النقاب كان قد صار من ألبسة النساء بحيث لم يَكُنْ يخرجن إلا به ، وليس معنى النهي عن الانتقاب للمحرمة أنها لا تستر وجهها ، ... وإنما المراد أنها لا تتخذ النقاب لباساً على حدة . من ألبستها ، وإنما تستر وجهها بخيء من لباسها ) (١) اهـ .

قال القاضي أبو بكر بن العري رحمه الله : ( المسألة الرابعة عشرة : قوله في حديث ابن عمر « ولا تنتقب المرأة » وذلك لأن سترها وجهها بالبرقع فرض إلا في الحج ، فإنها ترخي شيئاً من خمارها على وجهها غير لاصق به ، وتعرض عن الرجال ، ويعرضون عنها ) (٢) اهـ .

وقال شيخ الإسلام أحمد بن تيمية رحمه الله :

« وهذا مما يدل على أن النقاب والقفازين كانا معروفين في النساء اللاتي لم يُحْرَمْنَ وذلك يقتضى ستر وجوههن وأيديهن » (٣) ، وقال شيخ الإسلام أيضاً : « ووجه المرأة في الإحرام فيه قولان في مذهب أحمد وغيره ، قيل : إنه كراؤس الرجل فلا يغطي ، وقيل : إنه كبدنه فلا يغطي بالنقاب والبرقع ونحو ذلك مما صنع على قدره ؛ وهذا هو الصحيح فإن النبي ﷺ لم ينه إلا عن القفازين والنقاب - وكن النساء يدين على وجوههن ما يسترها من الرجال من غير وضع ما يجافيها عن الوجه ، فعلم أن وجهها كبدن الرجل ، وذلك أن المرأة كلها عورة ، فلها أن تغطي وجهها ويديها (٤) لكن بغير اللباس المصنوع بقدر العضو ، كما أن الرجل لا يلبس السراويل ويلبس الإزار » (٥) اهـ .

---

(١) « إبراز الحق والصواب في مسألة السفور والحجاب » - الحلقة الخامسة - مجلة الجامعة السلفية .

(٢) « عارضة الأحوذى » ( ٥٦/٤ ) .

(٣) « مجموع الفتاوى » ( ٣٧٠/١٥ - ٣٧١ ) .

(٤) يعنى في حال الإحرام .

(٥) « مجموع الفتاوى » ( ١٢٠/٢٠ ) .

وقال الإمام العلامة المحقق ابن قيم الجوزية رحمه الله تعالى في ( تهذيب السنن ) : [ وأما نهيه ﷺ في حديث ابن عمر رضي الله عنهما المرأة أن تنتقب وأن تلبس القفازين فهو دليل على أن وجه المرأة كبدن الرجل لا كراسه ، فيحرم عليها فيه ما وضع وفُصِّل على قدر الوجه كالنقاب والبرقع ولا يحرم عليها ستره بالمقنعة والجلباب ونحوهما ، وهذا أصح القولين ، فإن النبي ﷺ سوى بين وجهها ويديها ، ومنعها من القفازين والنقاب ، ومعلوم أنه لا يحرم عليها ستر يديها وأنهما كبدن المحرم يحرم سترهما بالمفصّل على قدرهما وهما القفازان ، فهكذا الوجه إنما يحرم ستره بالنقاب ونحوه ، وليس عن النبي ﷺ حرف واحد في وجوب كشف المرأة وجهها عند الإحرام إلا النهي عن النقاب ، وهو كالنهي عن القفازين ، فنسبة النقاب إلى الوجه كنسبة القفازين إلى اليد سواء ، وهذا واضح بحمد الله ( <sup>١</sup> ) اهـ . وقال أيضاً في « أعلام الموقعين » في نفس الحديث : ( ونسأؤه ﷺ أعلم الأمة بهذه المسألة ، وقد كن يَسُدْنَ على وجوههن إذا حاذهن الركبان فإذا جاوزوهن كشفن وجوههن - وروى وكيع عن شعبة عن يزيد الرُّشَك عن معاذة العدوية قالت : سألت عائشة رضي الله عنها ما تلبسُ المحرمة ؟ فقالت : لا تنتقب ولا تتلثم وتسُدُّ الثوبَ على وجهها ( <sup>٢</sup> ) . ثم ذكر ابن القيم رحمه الله تعالى قول الذين يمنعون المحرمة من تغطية وجهها وردَّ عليهم إلى أن قال : ( فكيف يحرم ستر الوجه في حق المرأة مع أمر الله لها أن تدنى عليها من جلبابها ، لئلا تُعَرَفَ ويُفَتَّنَ بصورتها ؟ ( <sup>٣</sup> ) اهـ ، وذكر الإمام ابن القيم أيضاً في « بدائع الفوائد » سؤالاً في كشف المرأة وجهها في حال الإحرام وجواباً لابن عقيل في ذلك ، ثم تعقبه بالرد فقال : « سبب هذا السؤال والجواب خفاء بعض ما جاءت به السنة في حق المرأة في الإحرام ، فإن النبي ﷺ لم يشرع لها كشف الوجه في

(١) « تهذيب سنن أبي داود » ( ٢٨٢/٥ - ٢٨٣ ) بهامش « عون المعبود » .

(٢) وعن عائشة رضي الله عنها قالت : ( تلبس المحرمة من الثياب ما شاءت إلا ثوباً مسه زعفران أو

ورس ، ولا تتبرقع ، ولا تتلثم ، وتسدل الثوب على وجهها ) رواه البيهقي ( ٤٧/٥ ) ، وغيره ،

انظر : « مسائل الإمام أحمد » لأبي داود ص ( ١٠٨ - ١١٠ ) .

(٣) « إعلام الموقعين عن رب العالمين » .

الإحرام ولا غيره ، وإنما جاء النصُّ بالنهي عن النقاب خاصة ، كما جاء بالنهي عن القفازين ، وجاء بالنهي عن القميص والسراويل .

ومعلوم أن نهيهِ عن لبس هذه الأشياء ، لم يُرد أنها تكون مكشوفة لا تُستُرْ ألبتة بل قد أجمع الناسُ على أن المحرمة تستر بدنَها بقميصها ودرعها ، وأن الرجل يستر بدنَه بالرداء وأسافله بالإزار ، مع أن مخرج النهي عن النقاب والقفازين والقميص والسراويل واحد ، وكيف يُزاد على موجب النص ويُفهم منه أنه شرع لها كشف وجهها بين الملاء جهاراً ؟ فأى نص اقتضى هذا أو مفهوم أو عموم أو قياس أو مصلحة ؟ بل وجه المرأة مكبدن الرجل ، يحرم ستره بالمفصل على قدره كالنقاب والبرقع ، بل وكيدها يحرم سترها بالمفصل على قدر اليد كالقفاز ، وأما سترها بالكم وستر الوجه بالملاء والخمار والثوب فلم يُتَّه عنه ألبتة ، ومن قال : إن وجهها كرأس المحرم فليس معه بذلك نص ولا عموم ، ولا يصح قياسه على رأس المحرم ، لما جعل الله بينهما من الفرق .

وقول من قال من السلف : إحرام المرأة في وجهها إنما أراد به هذا المعنى ، أى لا يلزمها اجتناب اللباس كما يلزم الرجل ، بل يلزمها اجتناب النقاب ، فيكون وجهها مكبدن الرجل ، ولو قُدِّر أنه أراد وجوب كشفه فقله ليس بحجة مالم يثبت عن صاحب الشرع أنه قال ذلك وأراد به وجوب كشف الوجه ولا سبيل إلى واحد من الأمرين . وقد قالت أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها : « كنا إذا مرَّ بنا الركبان سدلت إحدانا الجلباب على وجهها » ، ولم تكن إحداهن تتخذ عوداً تجعله بين وجهها وبين الجلباب (١) كما قاله بعض الفقهاء ، ولا يُعرف هذا عن امرأة من نساء الصحابة ولا أمهات المؤمنين البتة لا عملاً ولا فتوى ، ومستحيل أن يكون هذا من شعار الإحرام ، ولا يكون ظاهراً مشهوراً بينهن يعرفه الخاص والعام ، ومن أثر الإنصاف وسلك سبيل العلم والعدل تبين له راجح المذاهب من مرجوحها ، وفاسدها من صحيحها ، والله الموفق والهادي [ (٢) اهـ ] .

(١) انظر : « نيل الأوطار » ( ٧١/٥ ) .

(٢) « بدائع الفوائد » ( ١٧٤/٣ - ١٧٥ ) .



ونقل الحافظ ابن حجر في « فتح الباري » عن ابن المنذر أنه قال : [ أجمعوا على أن المرأة المحرمة تلبس المخيط كله والخفاف ، وأن لها أن تغطي رأسها وتستتر شعرها إلا وجهها ، فتسدل عليه الثوب سداً خفيفاً تستتر به عن نظر الرجال الأجانب ، ولا تخمره ، إلا ما روى عن فاطمة بنت المنذر قالت : ( كنا نخمر وجوهنا ونحن محرمات مع أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما تعني جدتها ) قال : ويحتمل أن يكون ذلك التخدير سداً ، كما جاء عن عائشة رضي الله عنها قالت : ( كنا مع رسول الله ﷺ إذا مر بنا ركب سدلنا الثوب على وجوهنا ونحن محرمات ، فإذا جاوزونا رفعناه ) ] (١) اهـ .

قال العلامة الصنعاني في حاشيته على « شرح العمدة » بعد ما ذكر الحديث « لا تنتقب المرأة ولا تلبس القفازين » ،

قال : ( قوله : بوجهها وكفيها ، أقول : فلا يلبس ما فصل وقطع وخيط لأجل الوجه كالنقاب ، ولأجل اليدين كالقفازين ، لا لأن المراد أنها لا تغطي وجهها وكفيها كما توهم ، فإنه يجب سترهما ، لكن بغير النقاب والقفازين ) (٢) اهـ .

٣ - عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : ( قال رسول الله ﷺ « من جر ثوبه خيلاء لم ينظر الله إليه يوم القيامة » فقالت أم سلمة رضي الله عنها : فكيف يصنع النساء بذيولهن ؟ قال : « يرخين شبراً » فقالت : « إذا تنكشف أقدامهن » ، قال : « فيرخينه ذراعاً لا يزدن عليه » ) (٣) .

وقال الترمذي : « وفي الحديث رخصة للنساء في جر الإزار لأنه يكون أسترّهن » ، وقال البيهقي : « في هذا دليل على وجوب ستر قدميها » .

وفي رواية لأحمد عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ رخص

(١) « فتح الباري » (٤٠٦/٣) ، وانظر ص (٣١٩) الحاشية رقم (١) .

(٢) « العمدة شرح العمدة بحاشية الصنعاني » (٤٧٦/٣) .

(٣) رواه أبو داود رقم (٤١١٧) ، والترمذي (٢٢٣/٤) ، والنسائي (٢٠٩/٨) ، والإمام

أحمد (٥٥٠/٥) ، وعبد الرزاق (٨٢/١١) ، وأبو عوانة (٤٨٢/٥) ، وقال الترمذي :

« هذا حديث حسن صحيح » .



للنساء أن يُرخين شبراً ، فقلن : يارسول الله إذا تنكشف أقدامنا ، فقال : « ذراعاً ولا يزِدَنَّ عليه » (١) .

وفي رواية له أخرى عن ابن عمر رضي الله عنهما أن نساء النبي ﷺ سألنه عن الذيل ، فقال : « اجعلنه شبراً » فقلن : إن شبراً لا يستر من عورة ، فقال : ( اجعلنه ذراعاً ) فكانت إحداهن إذا أرادت أن تتخذ دِرْعاً أرخت ذراعاً فجعلته ذيلاً . (٢) .

قال التويعري : [ وفي هذا الحديث والحديثين بعده دليل على أن المرأة كلها عورة في حق الرجال الأجانب ، ولهذا لما رخص النبي ﷺ للنساء في إرخاء ذيولهن شبراً ، قلن له : إن شبراً لا يستر من عورة ، والعورة هاهنا القدم ، كما هو واضح من باقي الروايات عن ابن عمر وأم سلمة رضي الله عنهم .

وقد أقر النبي ﷺ النساء على جعل القدمين من العورة وإذا كان الأمر هكذا في القدمين فكيف بما فوقهما من سائر أجزاء البدن ولا سيما الوجه الذي هو مجمع محاسن المرأة ؟ وأعظم ما يَفْتَنُ به الرجال ويتنافسون في تحصيله إن كان حسناً ، ومن المعلوم أن العشق الذي أضنى كثيراً من الناس وقتل كثيراً منهم إنما كان بالنظر إلى الوجوه الحسنة ، لا إلى الأقدام وأطراف الأيدي ولا إلى الحلى والثياب ، وإذا كان قدم المرأة عورة يجب سترها ، فوجهها أولى أن يُستَرَّ والله أعلم ] (٣) .

وقال الشيخ محمد بن صالح بن عثيمين حفظه الله :

( هذا الحديث دليل على وجوب ستر قدم المرأة ، وأنه أمر معلوم عند نساء الصحابة رضي الله عنهم ، والقدم أقل فتنة من الوجه والكفين بلا ريب ، فالتنبيه بالأدنى تنبيه على مافوقه ، وما هو أولى منه بالحكم ، وحكمة الشرع تأتي أن يجب ستر ما هو أقل فتنة ، ويرخص في كشف ما هو أعظم منه فتنة ،

(١) انظر : سنن النسائي ( ٢٠٩/٨ ) ، وابن ماجه ( ٣٥٨٠ ) ، وأحمد ( ٢٩٣/٦ ، ٣٠٩ ) ،

وابن أبي شيبة ( ٢٢٠/٨ ) ، والدارمي ( ٢٦٤٧ ) ، وابن حبان ( ١٤٥١ - موارد ) ،

والطبراني في « الكبير » ( ٣٥٨/٢٣ ، ٣٨٤ ، ٤١٦ ، ٤١٧ ) .

(٢) « المسند » ( ٩٠/٢ ) .

(٣) « الصارم المشهور » ص ( ٩٧ - ٩٨ ) .

فإن هذا من التناقض المستحيل على حكمة الله وشرعه (١) اهـ .

٤ - عن عقبة بن عامر الجهني رضى الله عنه أن النبي ﷺ قال : « إياكم والدخول على النساء » ، فقال رجل من الأنصار : « يارسول الله ! أفرأيت الحمى ؟ » ، قال : « الحمى الموت » (٢) .

قال الشنقيطى رحمه الله تعالى : [ فهذا الحديث الصحيح صرح فيه النبي ﷺ بالتحذير الشديد من الدخول على النساء فهو دليل واضح على منع الدخول عليهن وسؤالهن متاعاً إلا من وراء حجاب ، لأن من سأها متاعاً لا من وراء حجاب فقد دخل عليها ، والنبي ﷺ حذره من الدخول عليها ، ولما سأله الأنصارى عن الحمى الذى هو قريب الزوج الذى ليس محرماً لزوجته كأخيه وابن أخيه وعمه وابن عمه ونحو ذلك - قال له ﷺ : « الحمى الموت » فسمى ﷺ دخول قريب الرجل على امرأته وهو غير محرم لها باسم الموت ، ولا شك أن تلك العبارة هى أبلغ عبارات التحذير ، لأن الموت هو أفظع حادث يأتى على الإنسان فى الدنيا ، كما قال الشاعر :

والموت أعظم حادث مما يمر على الجبلّة  
والجبلّة : الخلق - ومنه قوله تعالى ﴿ واتقوا الذى خلقكم والجبلّة الأولى ﴾ (٣) .

فتحذيره ﷺ هذا التحذير البالغ من دخول الرجال على النساء ، وتعبيره عن دخول القريب على زوجة قريبه باسم الموت ، دليل صحيح نبوى على أن قوله تعالى : ﴿ فاسألوهن من وراء حجاب ﴾ عام فى جميع النساء كما ترى ، إذ لو كان حكمه خاصاً بأزواجه ﷺ ، لما حذر الرجال هذا التحذير البالغ (١) « الحجاب » ص ( ١٨ ) .

(٢) رواه البخارى ( ٣٣٠/٩ ) فى النكاح : باب لا يخلون رجل بامرأة إلا ذو محرم ، والدخول على المغيبة ، ومسلم رقم ( ٢١٧٢ ) فى السلام : باب تحريم الخلوة بالأجنبية والدخول عليها ، والترمذى رقم ( ١١٧١ ) فى الرضاع : باب ما جاء فى كراهية الدخول على المغيبات ، والإمام أحمد ( ١٤٩/٤ ، ١٥٣ ) .

(٣) ( الشعراء : ١٨٤ ) .

العالم من الدخول على النساء .

وظاهر الحديث التحذير من الدخول عليهن ولو لم تحصل الخلوة بينهما ، وهو كذلك ، فالدخول عليهن والخلوة بهن كلاهما محرم تحريماً شديداً بانفراده ، كما قدمنا أن مسلماً رحمه الله أخرج هذا الحديث في باب تحريم الخلوة بالأجنبية والدخول عليها فدلّ على أن كليهما حرام (١) اهـ ، وقال ابن حجر في « فتح الباري » في شرح الحديث المذكور : « إياكم والدخول بالنصب على التحذير ، وهو تنبيه المخاطب على محذور ليتحذر عنه كما قيل : إياك والأسد ، وقوله : إياكم : مفعول لفعل مضمر تقديره : اتقوا .

وتقدير الكلام : اتقوا أنفسكم أن تدخلوا على النساء ، والنساء أن يدخلن عليكم ، ووقع في رواية ابن وهب بلفظ : لا تدخلوا على النساء ، وتضمن منع الدخول منع الخلوة بها بطريق الأولى » (٢) اهـ .

وقال الشيخ عبد القادر السندی : [ الحديث فيه دلالة واضحة على أنه لا يجوز دخول الأجنبية على الأجنبية وكذا قريب الزوج من أخ وعم ونحو ذلك ، وفي رواية لمسلم في الصحيح عن أنس الطاهر عن ابن وهب قال : سمعت الليث يقول : « الحمى أخو الزوج وما أشبه من أقارب الزوج وابن العم ونحوه » ، وفي الحديث تغليظ شديد وتنبيه خطير من الدخول على النساء - وقال الإمام ابن الأثير في « النهاية » : ( لا يخلون رجل بأجنبية ، وإن قيل حموها ، ألا حموها الموت ، أحد الأعمام أقارب الزوج ، والمعنى فيه : أنه إذا كان رأيته في أخى الزوج وما شابهه وهو قريب فكيف بالغريب ؟ أى : فلتمت ، ولا تفعل ذلك ، وهذه الكلمة تقولها العرب كما تقول الأسد الموت ، والسلطان : النار ، أى لقاءهما مثل الموت والنار ، يعنى أن خلوة ابن عم الزوج معها أشد من خلوة غيره من الغرباء لأنه ربما حسن لها أشياء ، وحملها على أمور تثقل على الزوج من التماس ما ليس في وسعه أو سوء عشرة أو غير لك ) (٣) اهـ .

(١) « أضواء البيان » ( ٥٩٢/٦/٦ - ٥٩٣ ) .

(٢) « فتح الباري » ( ٣٣١/٩ ) .

(٣) عزاه إلى : « النهاية » ( ٤٤٨/١ ) .

قلت : إذا كان الوجه والكفان ليستا من العورة والزينة وجاز كشفهما أما الأجانب فلماذا هذا التشديد في هذه الأحاديث الصحيحة ، ولماذا هذا التناقض بين تلك الأحاديث وقد سبق أن قلت : إن تلك الأحاديث غير صحيحة فلا يجوز أن يقال إنها متعارضة مع هذه الأحاديث الصحيحة التي فيها التغليظ الشديد والتحريم الموثق ، فلو كانت تلك الأحاديث والآثار التي يستدل بها بعض الناس على جواز كشف الوجه والكفين صحيحة الإسناد لكانت شاذة غير محفوظة في أنظار أهل الحديث ، فكيف وهي ضعيفة منكورة ، فلا يحتج بها بحال من الأحوال فلا ينبغي أن يقال بعد هذا النقل إن الوجه والكفين ليستا من العورة والزينة استناداً على قول ابن عباس رضي الله تعالى عنهما الذي سبق بيانه من ناحية الإسناد [ (١) ] أه .

وقال البوطي ( فلولا أن المرأة بمجموعها عورة بالنسبة للأجانب من الرجال ، لما أطلق النبي ﷺ النهي عن دخولهن عليهن إذ النهي يشمل مختلف ما عليه المرأة من حالات ، ومادامت بادية الوجه كما هو شأن كل امرأة في بيتها ، ولقد انسحب الحكم كما نرى حتى على أخى الزوج فلا يجوز له هو الآخر أن يدخل على امرأة أخيه ، ولو كان الوجه غير عورة لاستثنى - تسهلاً - للأحماء - أن تكون المرأة ساترة لما عدا الوجه والكفين من أجزاء جسمها ) (٢) أه .

هـ - عن عائشة رضي الله عنها : أن أفلح أخا أبي القعيس جاء يستأذن عليها ، وهو عمها من الرضاعة بعد أن نزل الحجاب ، قالت : « فأبيت أن آذن له ، فلما جاء رسول الله ﷺ أخبرته بالذي صنعت ، فأمرني أن آذن له » (٣) وفي رواية أنه

(١) « رسالة الحجاب » ص ( ٣٣ - ٣٥ ) .

(٢) « إلى كل فتاة تؤمن بالله » ص ( ٤٠ - ٤١ ) .

(٣) وفي رواية أنه ﷺ قال لها : ( ائذني له ، فإنه عمك ، تربت بيمينك ) وفي رواية : ( صدق أفلح ، ائذني له ) .

والحديث رواه البخاري ( ١٤٧/٦ ) في الجهاد : باب ماجاء في بيوت أزواج النبي ﷺ وما نسب من البيوت إليهن ، وفي الشهادات ، وفي النكاح ، ومسلم رقم ( ١٤٤٤ ) في الرضاع : باب يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة ، والموطأ ( ٦٠١/٢ ، ٦٠٢ ) في الرضاع : باب رضاعة الصغير ، والترمذي رقم ( ١١٤٧ ) في الرضاع ، وأبوداود رقم ( ٢٠٥٥ ) في النكاح ، والنسائي ( ٩٩/٦ ) في النكاح .

قال لها : « أنتحجين منى ، وأنا عمك ؟ » ، وفي ثالثة : ( فقلت : لا آذن له حتى أستاذن رسول الله ﷺ ، فإن أخاه أبا القعيس ليس هو أرضعنى ، ولكن أرضعتنى امرأة أبا القعيس ) ، وفي رواية : ( وكان أبو القعيس زوج المرأة التى أرضعت عائشة ) .

وقال عروة : ( فبذلك كانت عائشة تقول : حَرَّموا من الرضاع ما يحرم من النسب ) ، وفي رواية لمسلم : ( فقال النبى ﷺ : لا تحتجبنى منه ، فإنه يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ) .

قال الحافظ ابن حجر فى فوائد هذا الحديث :  
( وفيه وجوب احتجاب المرأة من الرجال الأجانب ) (١) اهـ :  
والشاهد فيه واضح ، وهو أن الحافظ عمم حكم الوجوب على سائر النساء .

٦ - عن الزهرى عن نيهان مولى أم سلمة  
عن أم سلمة رضى الله عنها قالت : قال رسول الله ﷺ  
( إذا كان لإحداكن مكاتب ، وكان عنده ما يؤدى ، فلتحتجب منه ) (٢) ،  
قال الشيخ محمد بن صالح العثيمين حفظه الله :  
( وجه الدلالة من هذا الحديث - يعنى على وجوب الحجاب - أنه يقتضى أن  
كشف السيدة وجهها لعبدها جائز مادام فى ملكها ، فإذا خرج منه ، وجب

---

(١) « فتح البارى » ط . السلفية ( ١٥٢/٩ ) .

(٢) أخرجه أبو داود ( ٢١/٤ ) رقم ( ٣٩٢٨ ) ، والترمذى رقم ( ١٢٦١ ) ، وقال : ( هذا حديث حسن صحيح ، ومعنى هذا الحديث عند أهل العلم على التورع ، وقالوا : لا يعتق المكاتب ، وإن كان عنده ما يؤدى حتى يؤدى ) اهـ ، وأخرجه ابن ماجه ( ٢٥٢٠ ) ، والحاكم ( ٢١٩/٢ ) ، وقال : « صحيح الإسناد » ، ووافقه الذهبى ، وابن حبان ( ١٤١٢ ) ، والبيهقى ( ٣٢٧/١٠ ) ، وأشار إلى جهالة نيهان ، ثم قال : ( قال الشافعى : لم أر من رضىت من أهل العلم يثبت هذا الحديث ) اهـ ، والإمام أحمد ( ٢٨٩/٦ ، ٣٠٨ ، ٣١١ ) ، وانظر الكلام فى نيهان مولا، أم سلمة ص (٣١٦) .



عليها الاحتجاب لأنه صار أجنبيًا ، فدل على وجوب احتجاب المرأة عن الرجل الأجنبي (١) اهـ .

وروى الطحاوي بإسناده عن ابن شهاب أن نبهان مولى أم سلمة حدثه أنه بينا هو يسير مع أم سلمة زوج النبي ﷺ في طريق مكة ، وقد بقي من كتابته ألفا درهم ، قال : فكنت كلما أدخل عليها واراها ، فقالت وهي تسير : « ماذا بقي عليك من كتابتك يانبهان ؟ » ، قلت : « ألفا درهم » ، قالت : « فهما عندك ؟ » ، فقلت : « نعم » ، فقالت : « ادفع مابقي عليك من كتابتك إلى محمد بن عبد الله بن أمية ، فإنه قد أعنته بها في نكاحه ، وعليك السلام » ، ثم ألقت دوني الحجاب فبكيت ، وقلت : « والله لا أعطيه إياها أبداً » ، قالت : « إنك والله يابني لن تراني أبداً ، إن رسول الله ﷺ عهد إلينا أنا إذا كان عند مكاتب إحداكن وفاء بما بقي عليه من كتابته ؛ فاضربوا دونه الحجاب » ، ثم قال الطحاوي رحمه الله : ( ومما يستخرج من هذا الحديث من الأحكام مما يدخل فيه مع أزواج النبي ﷺ من سواهن من الناس ... إلخ ) (٢) اهـ .

وعن سليمان بن يسار قال : ( استأذنت على عائشة رضي الله عنها ، فقالت : من هذا ؟ فقلت : سليمان ، قالت : كم بقي عليك من مكاتبتك ؟ قال : قلت : عشر أواق ، قالت : ادخل فإنك عبد ما بقي عليك درهم ) (٣) .

---

(١) « رسالة الحجاب » ص ( ١٩ ) .

(٢) « مشكل الآثار » ( ١٢١/١ ) .

(٣) رواه البيهقي ( ٩٥/٧ ) ، وصححه الألباني في « إرواء الغليل » ( ١٨٣/٦ ) ، وقال البيهقي

عقبة : ( وروينا عن القاسم بن محمد أنه قال : إن كانت أمهات المؤمنين يكون لبعضهن المكاتب ، فتكشف له الحجاب ما بقي عليه درهم ، فإذا قضى أرخته دونه ) .

## القِسْمُ الثَّانِي

### حجاب أمهات المؤمنين

انعقد الإجماع على وجوب الحجاب الكامل في حق أمهات المؤمنين ، وذلك امتثالاً لأمر الله تعالى في آية الحجاب ، وبينت الأحاديث ذلك ، وهاك بعضاً منها :

١ - عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها في حديث الإفك قالت :  
( فبينما أنا جالسة في منزلي غلبتني عيني ، فنمت ، وكان صفون بن المعطل السلمي ثم الذكواني من وراء الجيش ، فأدلى ، فأصبح عند منزلي ، فرأى سواد إنسان نائم ، فأتاني ، فعرفني حين رأي ، وكان يراني قبل الحجاب ، فاستيقظت باسترجاعه<sup>(١)</sup> حين عرفني ، فخمرت ( وفي رواية : فستر ) وجهي عنه بجلبائي<sup>(٢)</sup> الحديث .

٢ - وعن عكرمة قال : سمعت ابن عباس رضي الله عنهما يقول ، وقد بلغه أن عائشة رضي الله عنها احتجبت من الحسين بن علي رضي الله عنهما... ، فقال : « إن رؤيته لها حل » ، وعن عمر بن دينار عن أبي جعفر قال : كان الحسن والحسين لا يريان أمهات المؤمنين .. ، فقال ابن عباس : « إن رؤيتهما لهن تحل<sup>(٣)</sup> » .

(١) تعنى قوله : « إنا لله ، وإنا إليه راجعون » .

(٢) جزء من حديث الإفك الطويل ، رواه البخاري ( ١٩٨/٥ - ٢٠١ ) في الشهادات ، والجهاد ، والمغازي ، وفي تفسير سورة يوسف ، والنور ، والإيمان والنور ، والاعتصام ، والتوحيد ، ومسلم رقم ( ٢٧٧٠ ) في التوبة : باب حديث الإفك ، والترمذي رقم ( ٣١٧٩ ) في التفسير : سورة النور ، والنسائي ( ١٦٣/١ - ١٦٤ ) في الطهارة : باب بدء التيمم ، وما خمرت الصديقة بنت الصديق وجهها إلا لأنه عورة وزينة ينبغي إخفاؤها ، قال الشيخ عبد العزيز ابن خلف حفظه الله : ( وهذا أيضاً من أدلة الوجوب لتخميرها وجهها بالجلباب ، لأنه لم يرد أن ستره خاص بهن بأي لفظ في القرآن ولا في السنة ، ولأن الحجاب غير الإدناء ، وهو ظاهر ) اهـ من « نظرات في حجاب المرأة المسلمة » ص ( ٩٦ ) .

(٣) « الطبقات الكبرى » ( ١٧٨/٨ ) ، وانظر : « الجامع لأحكام القرآن » للقرطبي ( ٢٣٢/١٢ ) .

٣ - وعن يزيد بن بابنوس قال : ذهبت أنا وصاحب لي إلى عائشة رضي الله عنها فاستأذنا عليها ، فألقت إلينا وسادة ، وجذبت إليها الحجاب ، فقال صاحبي : ما تقولين في العراك ( الحديث .

٤ - وعن أمي سلمة بن عبد الرحمن قال : قلت لعائشة : « إنما فاقنا عروة<sup>(١)</sup> بدخوله عليك كلما أراد » ، قالت : « وأنت إذا أردت فاجلس من وراء حجاب فنسلى عما أحببت ، فإننا لم نجد أحداً بعد النبي ﷺ أولى لنا من أيك ... » الحديث<sup>(٢)</sup> .

والشاهد منه قولها رضي الله عنها : « فاجلس من وراء حجاب » امتثالاً لقوله تعالى : ﴿ فاسألوهن من وراء حجاب ﴾ .

٥ - عن صفية بنت شيبة قالت : ( حدثتنا أم المؤمنين عائشة رضي الله تعالى عنها قالت : قلت : « يا رسول الله ! يرجع الناس بنسكَيْن ، وأرجع بنسك واحد ؟ » ، فأمرني أخى عبد الرحمن فأعمرني من التنعيم ، وأردفني خلفه على البعير في ليلة حارة ، فجعلت أحسر عن خماري ، فتناولني بشيء في يده ، فقلت : « هل ترى من أحد ؟ » )<sup>(٣)</sup> .

٦ - عن أم سنان الأسلمية قالت : ( لما نزلنا المدينة لم ندخل حتى دخلنا مع صفية منزلها ، وسمع بها نساء المهاجرين والأنصار ، فدخلن ، فرأيت أربعاً من أزواج النبي ﷺ منتقبات : زينب بنت جحش ، وحفصة ، وعائشة ، وجويرية ) الحديث<sup>(٤)</sup> .

٧ - وعن أم معبد بنت خليف قالت : رأيت عثمان وعبد الرحمن في خلافة عمر حجاً بنساء النبي ﷺ ، فرأيت على هوداجهن الطيالسة الخضراء ، وهن حجرة من الناس ، يسير أمامهن ابن عفان على راحلته ، يصيح إذا دنا منهن

(١) عروة هو ابن الزبير ، وأمه أسماء بنت أبي بكر ، فعائشة رضي الله عنها خالته ، ولهذا كان يدخل عليها .

(٢) « الطبقات الكبرى » ( ٢١١/٨ ) .

(٣) رواه الطيالسي في « مسنده » .

(٤) « الطبقات الكبرى » ( ١٢٦/٨ ) .

أحد : « إليك ، إليك » ، وابن عوف من ورائهن يفعل مثل ذلك ، فنزلن بقرية قريباً من منزلي ، اعتزلن الناس ، وقد ستروا عليهن الشجر من كل ناحية ، فدخلت عليهن وهن ثمان جميعاً (١) .

وقد تقدم خبر اتخاذ النعش لأم المؤمنين زينب رضي الله عنها وتغشيتها بثوب ، واستحسان أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه هذه السنة (٢) .

٨ - عن أنس بن مالك رضي الله عنه :

أن أم سلمة صنعت حبساً (٣) ، وأرسلت به إلى رسول الله ﷺ بمناسبة زواجه من زينب بنت جحش رضي الله عنها ، فدعا رسول الله ﷺ أصحابه وجلسوا يأكلون ويتحدثون ، ورسول الله ﷺ جالس ، وزوجته مولية وجهها إلى الحائط إلى أن خرجوا . (٤) .

٩ - عن عائشة رضي الله عنها قالت : ( رأيت النبي ﷺ يسترني بردائه ، وأنا أنظر إلى الحبشة يلعبون في المسجد ، حتى أكون أنا الذي أسأم ، فاقدروا قدر الجارية الحديثة السن ، الحريصة على اللهو ) (٥) .

١٠ - قال الإمام الترمذي : حدثنا سويدنا عبد الله بن يونس بن زيد عن ابن شهاب عن نبهان مولى أم سلمة أنه حدثه أن أم سلمة حدثته أنها كانت عند رسول الله ﷺ ، وعندها ميمونة ، فأقبل ابن أم مكتوم ، وذلك بعد أن أمرنا بالحجاب ، فقال النبي ﷺ : ( احتجبا منه ) ، فقلنا : ( يارسول الله أليس

(١) « الطبقات الكبرى » ( ٢٠٩/٨ ) .

(٢) انظر : ص (١٠٢) .

(٣) الخيس : نوع من الحلوى .

(٤) رواه مسلم وغيره ، وقال الدكتور البوطي : ( لا يقال إن هذا قد يكون حكماً خاصاً بزوجات الرسول عليه الصلاة والسلام لأن الفرق بين زوجات النبي ﷺ وسائر نساء المسلمين فيما يتعلق بالحجاب ، إنما هو فارق زمني فقط ، ذلك أن مشروعية الحجاب تمت في حق نسائه عليه الصلاة والسلام أولاً ، ثم إنها عمت سائر النساء بعد حين ) اهـ . من « إلى كل فتاة تؤمن بالله » ص ( ٤١ - ٤٢ ) .

(٥) أخرجه البخاري ( ١٢٥/١ ) ، ( ٤٥٤/٣ ) ، ومنسلم ( ٢٢/٣ ) ، والنسائي ( ٢٣٦/١ ) ، والبيهقي ( ٩٢/٧ ) ، وأحمد ( ٨٤/٦ - ٨٥ ) .

أعمى لا يُبصرُنا ولا يعرفنا ؟ ) ، فقال النبي ﷺ : ( أفعمياوان أنتما ؟ ألستما تبصرانه؟ )<sup>(١)</sup> .

١١ - وعن أنس رضى الله عنه فى قصة زواج رسول الله ﷺ من صفية رضى الله عنها : ( فقال المسلمون : إحدى أمهات المؤمنين ، أو مما ملكت يمينه ؟ فقالوا : إن حجبتها فهى من أمهات المؤمنين ، وإن لم يحجبها فهى مما ملكت يمينه ، فلما ارتحل وطأ لها خلفه ، ومدَّ الحجاب بينها وبين الناس )<sup>(٢)</sup> .

وفى رواية أخرى عن أنس رضى الله عنه أيضاً قال :  
( فلما قُربَ البعير لرسول الله ﷺ ليخرج ، وضع رسول الله ﷺ رجله

---

(١) رواه أبو داود رقم ( ٤١١٢ ) ( ٣٦١/٤ ) فى اللباس : باب فى قوله عز وجل : ﴿ ولقن المؤمنات يفضن من أبصارهن ﴾ ، الترمذى رقم ( ٢٧٧٩ ) ( ١٠٢/٥ ) فى الأدب : باب ما جاء فى احتجاب النساء من الرجال ، وقال الترمذى : « حديث حسن صحيح » ، والإمام أحمد ( ٢٩٦/٦ ) ، وابن سعد فى « الطبقات » ( ١٢٦/٨ - ١٢٧ ) ، وابن حبان ( ١٤٥٧ ، ١٩٦٨ ) ، والطحاوى فى « المشكل » ( ١١٥/١ - ١١٦ ) ، والبيهقى ( ٩١/٧ - ٩٢ ) ، والبخارى فى « شرح السنة » ( ٣٤/٩ ) .

وقال النووى رحمه الله : ( وهذا الحديث حسن ، ولا يلتفت إلى قدح من قدح فيه بغير حجة معتمدة ) اهـ من « شرح النووى » ( ٩٧/١٠ ) ،

ونبهان هو المخزومى مولى أم سلمة ، قال الحافظ ابن حجر : ( أخرجه أصحاب السنن من رواية الزهرى عن نبهان مولى أم سلمة عنها ، وإسناده قوى ، وأكثر ما عُلِّلَ به انفراد الزهرى بالرواية عن نبهان ، وليست بعلّة قادحة ، فإن من يعرفه الزهرى ، ويصفه بأنه مكاتب أم سلمة ولم يجرّحه أحد ، لا تُردُّ روايته ) اهـ من « الفتح » ( ٣٣٧/٩ ) ، وقال فى موضع آخر : ( حديث مختلف فى صحته ) اهـ . « الفتح » ( ٥٥٠/١ ) ، وقال فى « تلخيص الحبير » : ( ليس فى إسناده سوى نبهان مولى أم سلمة ، شيخ الزهرى ، وقد وثّق ) اهـ ( ١٤٨/٣ ) ، ولعله يعنى توثيق ابن حبان له ، كما صرح به فى « التهذيب » ( ٤١٦/١٠ ) ، وقد وثقه الحافظ الذهبى فى « الكاشف » ، وضعفه الألبانى فى « تخرىج فقه السيرة » ص ( ٤٤ - ٤٥ ) ، و« إرواء الغليل » رقم ( ١٨٠٦ ) ( ٢١٠/٦ ) ، وانظر لزماماً : « عمدة القارى » ( ٢١٦/٢٠ - ٢١٧ ) ، فإن صح الحديث ، فإن قول الترمذى : ( باب ما جاء فى احتجاب النساء من الرجال ) ، يفيد عموم حكم الحجاب لجميع نساء هذه الأمة ، وأنه ليس خاصاً بأمهات المؤمنين ، والخطاب - وإن توجه إلين - فغيرهن تبع لمن رضى الله عنهن .

(٢) رواه البخارى فى عدة مواضع فى الصلاة ، والأذان ، وصلاة الخوف ، والجهاد ، والأنبياء ، والمغازى ، ومسلم رقم ( ١٣٦٥ ) فى النكاح : باب فضيلة إعتاقه أمة ثم يتزوجها ، وفى المغازى : باب غزوة خيبر ، والنسائى ( ١٣١/٦ - ١٣٤ ) فى النكاح : باب البناء فى السفر .



لصفية لتضع قدمها على فخذه ، فأبت ووضعت ركبتيها على فخذه ، وسترها رسول الله ﷺ وحملها ورائه ، وجعل رداءه على ظهرها ووجهها ، ثم شده من تحت رجلها وتحمل بها وجعلها بمنزلة نسائه ( اهـ ) .

قال الشيخ عبد العزيز بن خلف حفظه الله :  
( وهذا الحديث من أدلة الوجوب أيضاً ، لأنه من فعله ﷺ بيده الكريمة ، فهو عمل كامل ، حيث إنه ﷺ ستر جسمها كله ، وهذا هو الحق الذي يجب اتباعه ، فهو القدوة الحسنة ، ولو لم يكن دليل من النصوص الشرعية على وجب ستر المسلمة وجهها وجميع بدنها ومقاطع لحمها إلا هذا الحديث الصحيح ، لكفى به موجباً وموجهاً إلى أكمل الصفات ) (١) اهـ .

وقال الشيخ أبو هشام الأنصاري في معرض ردّه على من احتج بقصة صفية رضي الله عنها على أن الحجاب خاص بنساء النبي ﷺ :  
( قلت : إن قصة صفية هذه لا تدل على اختصاص الحجاب بأمهات المؤمنين ، بل على عكس من ذلك تدل على عمومته لهن ولنساء المسلمين ، لأن السياق يصرح تمام التصريح بأن الصحابة كانوا مترددين في أمر صفية أنها مملوكة سرّية أو حرة متزوجة ؟ وأنهم كانوا على جزم صارم بأن النبي ﷺ لو حجبها فهي أمانة على أنه أعتقها وتزوجها ، ولم يكن جزمهم هذا إلا لأنهم كانوا يعرفون أن الحجاب مختص بالحرائر ، وأنه أكبر ميزة وأعظم فارق في معرفة الحرة من المملوكة (٢) ، فإذا حجبها فلا بد وأن تكون حرة ، والحرة لا تصلح أن تكون سرّية فهي إذن من أزواجه وأمهات المؤمنين . فالصحابة رضي الله عنهم إنما جعلوا الحجاب أمانة على العتق والتزوج ، لأن صفية كانت سبيّاً مملوكة ، نعم لو كانت من الحرائر المؤمنات من قبل ، ثم جعلوا الحجاب أمانة على كونها من أمهات المؤمنين لكان في ذلك دليل على اختصاص الحجاب بهن ، وأما إذ ليس فليس ، ثم ليعلم أن التزوج والعتق ليسا من خصائصهن ، فالحجاب الذي جعلوه أمانة على العتق والتزوج كيف يكون مختصاً بهن ؟ ثم إن القصة لا تدل على أكثر من أن أمهات المؤمنين كن محتجبات ، ولا يلزم من كونهن محتجبات اختصاصهن بالحجاب ) (٣) اهـ .

(١) « نظرات في حجاب المرأة المسلمة » ص ( ٩٧ ) .

(٢) انظر ص (١٩٥) .

(٣) « مجلة الجامعة السلفية » .

## القسم الثالث

١ - عن عروة عن عائشة رضى الله عنها قالت : ( يرحم الله نساء المهاجرات الأول ، لما أنزل الله : ﴿ وليضربن بخمرهن على جيوبهن ﴾ شققن مروطهن فاختمن بها )<sup>(١)</sup> .

( وروى ابن أبي حاتم هذا الحديث من طريق صفية بنت شيبة قالت : بينا نحن عند عائشة ، قالت : فذكرنا نساء قريش وفضلهن ، فقالت عائشة رضى الله عنها : إن لنساء قريش لفضلاً ، وإنى والله مارأيت أفضل من نساء الأنصار أشد تصديقاً لكتاب الله ، ولا إيماناً بالتنزيل ، لقد أنزلت سورة النور ﴿ وليضربن بخمرهن على جيوبهن ﴾ انقلب رجالهن إليهن ، يتلون عليهن ما أنزل الله عليهم فيها ، ويتلو الرجل على امرأته وبنته وأخته ، وعلى كل ذى قرابته ، فما منهن امرأة إلا قامت إلى مرطها المرحل ، فاعتجرت به تصديقاً وإيماناً بما أنزل الله من كتابه ، فأصبحن وراء رسول الله ﷺ معتجرات كأن على رؤوسهن الغربان )<sup>(٢)</sup> .

( وأخرج ابن مردويه عن عائشة قالت : « رحم الله نساء الأنصار ، لما نزلت ﴿ يأيها النبي قل لأزواجك ﴾ الآية شققن مروطهن فاعتجرن بها ، وصلين خلف رسول الله ﷺ كأنما على رؤوسهن الغربان » )<sup>(٣)</sup> ، ولا يتأتى تشبيههن بالغربان إلا مع سترهن وجوههن بفضول أكسيتهن )<sup>(٤)</sup> .

والاعتجار هو الاختار ، قال الحافظ : ( قوله : « فاختمن » أى غطين وجوههن ) اهـ<sup>(٥)</sup> ، وتفسير الاختار بتغطية الوجه هو الصحيح ، لما مضى<sup>(٦)</sup> من التفاصيل عن أعمالهن .

---

(١) رواه البخارى رقم ( ٤٧٥٨ ) فى التفسير : باب ﴿ وليضربن بخمرهن على جيوبهن ﴾ « فتح البارى » ( ٤٨٩/٨ ) .

(٢) « تفسير ابن كثير » ( ٩٠/٥ ) .

(٣) « فتح القدير » للشوكانى ( ٣٠٧/٤ ) .

(٤) « إلى كل فتاة تؤمن بالله » ص ( ٤١ ) .

(٥) « فتح البارى » ( ٤٩٠/٨ ) .

(٦) انظر ص : ( ٢٨٥ ) .

٢ - عن أم المؤمنين عائشة رضى الله عنها قالت : ( كان الركبان يمرون بنا ونحن مع رسول الله ﷺ محرمات ، فإذا حاذوا بنا سدّلت إحدانا جلبابها من رأسها على وجهها ، فإذا جاوزونا كشفناه ) (١) .

[وهذان الحديثان (٢) صريحان في شمول الحجاب للوجوه ، بل يفيدان أن تغطية الوجوه كان هو المقصود بأمر الحجاب ، والحديث الأخير حكمه عام لجميع نساء المؤمنين ، فإن المراد بضمائر جمع المتكلم ليست أمهات المؤمنين فحسب كما يزعمه الزاعمون ، والدليل على ذلك أن عائشة رضى الله عنها هى التى روت هذا الحديث ، وهى التى كانت تفتى : بأن المرأة المحرمة تسدل جلبابها من فوق رأسها على وجهها .

وروى مالك فى الموطأ ما يفيد أن تغطية الوجوه فى الإحرام كان عاماً فى النساء ، لا فى زمن الصحابة فقط ، بل فيما بعدهم أيضاً ، فقد روى عن فاطمة بنت المنذر قالت : كنا نخمر وجوهنا ونحن محرمات ، ونحن مع أسماء بنت أبى بكر الصديق فلا تنكره علينا (٣) .

وهذا العموم هو الذى فهمه العلماء فى حديث عائشة ، قال فى « عون المعبود » فى قولها : « يمرون بنا » : أى علينا معشر النساء (٤) ، وقال الشوكانى فى « النيل » : ( واستدل بهذا الحديث على أنه يجوز للمرأة إذا احتاجت إلى ستر وجهها لمرور الرجال قريباً منها أن تسدل ثوبها من فوق رأسها على وجهها ، لأن المرأة تحتاج إلى ستر وجهها فلم يحرم عليها ستره مطلقاً كالعمرة ، لكن إذا سدلت يكون الثوب متجافياً عن وجهها بحيث لا يصيب

---

(١) أخرجه الإمام أحمد (٣٠/٦) ، وأبو داود رقم (١٨٣٣) فى الحج : باب فى المحرمة تغطي وجهها (١٦٧/٢) ، وابن ماجه (٢٩٣٥) ، والبيهقى (٤٨/٥) ، والدارقطنى (٢٨٦ ، ٢٨٧) ، وفى إسناده يزيد بن أبى زياد ، وهو ضعيف ، وتكلم فيه غير واحد ، وأخرج له مسلم فى جماعة غير محتج به ، وقال الحافظ فى « التلخيص » (٢٩٢/٢) : ( . . وأخرجه ابن خزيمة ، وقال : فى القلب من يزيد بن أبى زياد ، ولكن ورد من وجه آخر ، ثم أخرج من طريق فاطمة بنت المنذر عن أسماء بنت أبى بكر - وهى جدتها - نحوه ، وصححه الحاكم ) اهـ .

(٢) الإشارة إلى هذا الحديث ، وإلى الذى قبله ، وهو حديث الإفك ، وفيه قولها رضى الله عنها : ( وكان يرانى قبل الحجاب ) ، وقولها : ( فخمرت وجهي بجلبابي ) .

(٣) « الموطأ » (٣٢٨/١) ، كتاب الحج : باب تخمير المحرم وجهه .

(٤) « عون المعبود » (١٠٢/٥ ، ١٠٤ ، ١٠٥) .

البشرة، هكذا قال أصحاب الشافعي وغيرهم، وظاهر الحديث خلافه، لأن الثوب المسدول لا يكاد يسلم من إصابة البشرة، فلو كان التجافي شرطاً لبينه ﷺ. اهـ. وقال ابن المنذر: أجمعوا على أن المرأة تلبس المخيط والخفاف وأن لها أن تغطي رأسها لا وجهها فتسدل الثوب سداً خفيفاً تستتر به عن نظر الرجال<sup>(١)</sup> انتهى.

والمقصود من نقل كلام الشوكاني وابن المنذر أن العلماء لا يرون هذه الضمائر راجعة إلى أزواج النبي ﷺ خاصة<sup>(٢)</sup> اهـ.

٣ - وعن فاطمة بنت المنذر عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما قالت: (كنا نغطي وجوهنا من الرجال، وكنا نمتشط قبل ذلك في الإحرام)<sup>(٣)</sup>.

٤ - وعن فاطمة بنت المنذر رحمها الله قالت:

(كنا نُخَمِّرُ وجوهنا، ونحن محرمات مع أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما)<sup>(٤)</sup>.

وفي تعبير أسماء رضي الله عنها بصيغة الجمع في قولها: «كنا نغطي وجوهنا من الرجال» دليل على أن عمل النساء في زمن الصحابة رضي الله عنهم كان على تغطية الوجوه من الرجال الأجانب والله أعلم، أما حديث فاطمة بنت المنذر فيفيد أن تغطية الوجه في الإحرام كان عامّاً في النساء لا في زمن الصحابة فقط بل فيما بعدهم أيضاً.

٥ - عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: (قال رسول الله ﷺ: إذا خطب أحدكم المرأة، فإن استطاع أن ينظر إلى ما يدعوه إلى نكاحها فليفعل) فخطبت جاريةً فكنت أتخبأ لها، حتى رأيت منها ما دعاني إلى نكاحها، وتزوجتها<sup>(٥)</sup>.

---

(١) «نيل الأوطار» (٧/٥).

(٢) «مجلة الجامعة السلفية» عدد أكتوبر ١٩٧٨.

(٣) أخرجه الحاكم (٤٥٤/١)، وقال: «صحيح على شرط الشيخين»، ووافقه الذهبي، وهو صحيح على شرط مسلم وحده.

(٤) أخرجه الإمام مالك في «الموطأ» (٣٢٨/١) في الحج: باب تخمير المحرم وجهه، والحاكم (٤٥٤/١)، وصححه، ووافقه الذهبي.

(٥) أخرجه الإمام أحمد (٣٣٤/٣)، (٣٦٠/٣)، وأبو داود رقم (٢٠٨٢) في النكاح: باب الرجل ينظر إلى المرأة، وهو يريد تزويجها، والحاكم (١٦٥/٢)، وقال: «صحيح على شرط مسلم»، ووافقه الذهبي، وقال الحافظ في «بلوغ المرام»: (رجاله ثقات)، وقال في «الفتح»: (وسنده حسن، وله شاهد من حديث محمد بن مسلمة) اهـ (١٨١/٩).

٦ - وعن محمد بن مسلمة رضى الله عنه قال : « خطبتُ امرأة فجعلتُ أُنخبأ لها حتى نظرتُ إليها في نُحْلٍ لها ، فقيل له : أتفعل هذا وأنت صاحب رسول الله ﷺ ؟ فقال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « إذا ألقى الله في قلب امرئ خطبة امرأة فلا بأس أن ينظر إليها » <sup>(١)</sup> .

٧ - وعن المغيرة بن شعبة رضى الله عنه قال : ( أتيت النبي ﷺ فذكرتُ له امرأة أخطبُها فقال : « اذهب فانظر إليها فإنه أجدُر أن يؤدَمَ بينكما » فأتيت امرأة من الأنصار فخطبتُها إلى أبيها ، وأخبرتهما بقول النبي ﷺ فكأنهما كرها ذلك ، قال : فسَمِعْتُ ذلك المرأة وهي في خدرها ، فقالت : إن كان رسول الله ﷺ أمرك أن تنظر فانظر ، وإلا فأنشدك ، كأنها أعظمت ذلك ، قال : فنظرتُ إليها فتزوجتها ، فذكر من موافقتها ) <sup>(٢)</sup> .

قال التويجى :

( وفي هذا الحديث والحديثين قبله دليل على مشروعية احتجاب النساء من الرجال الأجانب ، ولهذا أنكروا على محمد بن مسلمة لما أخبرهم أنه نخبأ لخطوبته حتى نظر إليها وهي لا تشعر ، فأخبرهم أن النبي ﷺ قد رخص في ذلك للخطاب .

(١) رواه سعيد بن منصور في « سننه » ( ١٤٦/١ ) رقم ( ٥١٩ ) ، وابن ماجه ( ١٨٨٦ ) ، والطحاوى ( ٨/٢ ) ، والبيهقى ، والطيلالى ( ١١٨٦ ) ، والإمام أحمد ( ٢٢٥/٤ ) ، والحاكم ( ٤٣٤/٣ ) ، وقال : ( هذا حديث غريب ، وإبراهيم بن صرمة ليس من شرط هذا الكتاب ، وقال الذهبي في « التلخيص » : ( ضعفه الدارقطنى ، وقال أبو حاتم : شيخ ) اهـ ، والحديث رواه ابن حبان في « الزوائد » ( ١٢٣٥ ) .

(٢) رواه سعيد بن منصور في « سننه » ( ١٤٥/١ ) رقم ( ٥١٦ ) ، والترمذى ( ٣٩٧/٣ ) رقم ( ١٠٨٧ ) في النكاح : باب ما جاء في النظر إلى المخطوبة ، وحسنه ، والنسائى ( ٦٩/٦ ) في النكاح : باب إباحة النظر قبل التزويج ، والدرامى ( ١٣٤/٢ ) ، وابن ماجه ( ١٨٨٨ ) ، والطحاوى ( ٨/٢ ) ، وابن الجارود في « المنتقى » ص ( ٣١٣ ) ، والدراقطنى ( ٢٥٢/٣ ) ، والبيهقى ( ٨٤/٧ ) ، والإمام أحمد ( ١٤٤/٤ ) ، ( ٢٤٥/٤ ) ، عن بكر بن عبد الله المزنى عن المغيرة ابن شعبة ، وأخرجه عن ثابت عن أنس رضى الله عنه قال : ( أراد المغيرة أن يتزوج ... ) الحديث ابن ماجه ( ١٨٨٧ ) ، وابن حبان ( ١٢٣٦ - موارد ) والدراقطنى ( ٢٥٣/٣ ) ، والحاكم ( ١٦٥/٢ ) ، وقال : « صحيح على شرط الشيخين » ، ووافقه الذهبي ، وقال البوصيرى في « الزوائد » : ( هذا إسناد صحيح ، رجاله ثقات ) اهـ ( ١١٨/١ ) .



وكذلك المغيرة بن شعبة رضى الله عنه لما طلب النظر إلى المخطوبة كره ذلك والداها ، وأعظمت ذلك المرأة وشدت على المغيرة ، ثم مكنته من النظر إليها طاعة لأمر رسول الله ﷺ . وفي هذه الأحاديث أيضاً بيان ما كان عليه نساء الصحابة رضى الله عنهم من المبالغة في التستر من الرجال الأجانب ، ولهذا لم يتمكن جابر ومحمد بن مسلمة رضى الله عنهما من النظر إلى المخطوبة إلا من طريق الاختباء والاعتغال ، وكذلك المغيرة لم يتمكن من النظر إلى مخطوبته إلا بعد إذنها له في النظر إليها <sup>(١)</sup> اهـ ، وكذلك يشهد لهذا المعنى قوله ﷺ في حديث جابر رضى الله عنه : ( فإن استطاع أن ينظر إلى ما يدعوه إلى نكاحها فليفعل ) .

وقال الشيخ أبو هشام الأنصارى معلقاً على حديث المغيرة رضى الله عنه : [ ( وهذا الحادث يدل أيضاً على أن النساء كن قائمات بالتستر بحيث لم يكن الرجل يقدر على أن يراهن إلا بالحيل والتصرفات ، أو إلا أن يسمح له بالرؤية ، ولو كن يخرجن سافرات الوجوه ، كاشفات الخدين ، مكتحلات العينين ، مخضوبات الكفين لم يكن الرجال يحتاجون إلى تجشم هذه المشقات في رؤيتهن ) اهـ .

وقال معلقاً على قول جابر رضى الله عنه في آخر حديثه : ( فخطبت امرأة من بنى سلمة فكنت أختبئ تحت الكرب حتى رأيت منها بعض مادعاني إليها ( المحلى لابن حزم ٢٢٠/١١ ) .

وفي هذا الحديث دليل من وجهين ، الأول أن قوله ﷺ : فإن استطاع أن ينظر إلخ يدل على أن النظر إلى النساء لم يكن سهلاً ، بل كان لابد لها من حيل وتصرفات ، ولو كانت النساء يخرجن سافرات الوجوه في ذلك الزمان لم يكن لاشتراط الاستطاعة في النظر إليهن معنى ، والثاني ما فعله جابر من الاختباء تحت الكرب دليل على أن النساء لم يكن يتركن الحجاب إلا إذا علمن أنهن في أمن من نظر الرجال .

وقال في حديث محمد بن مسلمة رضى الله عنه :

(١) « الصارم المشهور » ص ( ٩٤ - ٩٥ ) .

وهذا الحادث مثل حادث جابر في الدلالة على المطلوب ، مع مزيد الدلالة على أن النظر إلى المرأة الأجنبية كان من أسباب التعجب والنكران عند أوائل هذه الأمة ( <sup>(١)</sup> ) اهـ .

٨ - وعن موسى بن يزيد الأنصاري عن أبي حميد رضي الله عنه قال رسول الله ﷺ : ( إذا خطب أحدكم امرأة ، فلا جناح عليه أن ينظر إليها إذا كان إنما ينظر إليها لخطبته ، وإن كانت لاتعلم ) <sup>(٢)</sup> .

وقال الشيخ أبو هشام الأنصاري حفظه الله : ( إن رفع الجناح عن إظهار التزين في هذه الحالة المخصوصة لأجل هذه المصلحة الخاصة دليل على أن في إظهار التزين في عامة الأحوال جناحاً وإثمًا .

والدليل على تغاير حكم الخطبة عن حكم عامة الأحوال أن الخاطب أبيع له النظر إلى المخطوبة ، بل هو مأمور بذلك أمر حض وإرشاد ، أو أمر استحباب وندب ، بينما هو مأمور بغض البصر عن الأجنبيةات ، وحرم عليه النظر إليهن إلا النظرة الأولى أو نظرة الفجأة التي تصدر منه من غير عمد وقصد ، والذين لهم إمام يقواعد الشريعة يعرفون جيداً أن تقييد إباحة الشيء أو جوازه أو رخصته بحالة خاصة دليل على تحريمه في الأصل كما أن ما حرم تحريم الوسائل فإنه يباح للحاجة أو المصلحة الراجحة ( انظر زاد المعاد ١/ ٢٢٤ ) فجواز أو إباحة إظهار التزين - الذي يعده البعض كشف الوجه - للمخطوبة دليل على تحريم إظهار تلك الزينة في عامة الأحوال .

وصنيع الفقهاء والمحدثين يرشد إلى ما قلنا : فإن عامتهم بوبوا على أحاديث الخطبة بباب جواز النظر إلى المخطوبة وأمثاله ، فتقيدهم النظر إلى المخطوبة بالجواز يشعر بأن النظر إلى غير المخطوبة غير جائز عندهم ) <sup>(٣)</sup> .

قال الشيخ أبو محمد المقدسي في « المغنى » : ( لا نعلم بين أهل العلم

(١) « مجلة الجامعة السلفية » عدد نوفمبر ، ديسمبر ١٩٧٨ .

(٢) أخرجه الإمام أحمد ( ٤٢٤/٥ ) ، وفي « مجمع الزوائد » : ( رواه الطبراني في « الأوسط » و« الكبير » ) ( ٢٧٦/٤ ) ، وقال : « ورجال أحمد رجال الصحيح » اهـ ، وسكت عليه الحافظ في « التلخيص » ( ١٤٧/٣ ) .

(٣) « مجلة الجامعة السلفية » نوفمبر ، ديسمبر ١٩٧٨ .

خلافاً في إباحة النظر إلى المرأة لمن أراد نكاحها ... ، ولا بأس بالنظر إليها بإذنها وغير إذنها لأن النبي ﷺ أمرنا بالنظر وأطلق ...

ولا يجوز له الخلوة بها لأنها محرمة ولم يرد الشرع بغير النظر فبقيت الخلوة على التحريم ولأنه لا يؤمن مع الخلوة موقعة المحذور ... ، ولا ينظر إليها نظرة تلذذ وشهوة ولا لريبة، قال أحمد في رواية صالح : ينظر إلى الوجه ولا يكون عن طريق لذة ، وله أن يردد النظر إليها ويتأمل محاسنها لأن المقصود لا يحصل إلا بذلك (١) اهـ كلامه ملخصاً .

وقيد الحجاوى والفتوحى وغيرهما جواز النظر بما إذا غلب على ظنه إجابته ، قال الجراعى : ( متى غلب على ظنه عدم إجابته لم يجز ، كمن ينظر إلى امرأة جليلة يخطبها مع علمه أنه لا يُجاب إلى ذلك ) اهـ .

وكما أن الأحاديث التي ذكرت آنفاً قد دلت بمنطوقها على جواز نظر الرجل إلى المرأة إذا أراد أن يتزوجها ، فكذلك هي دالة بمفهومها على أنه لا يجوز النظر إلى غيرها من سائر الأجنبية - ويوضح ذلك قوله في حديث أئى حميد رضى الله عنه : إذا كان إنما ينظر إليها لخطبة ، فدل على أنه لا يجوز النظر إلى الأجنبية لغير خاطب .

وأيضاً فوضع البأس والجناح عن الخاطب إذا نظر إلى مخطوبته يدل على أنه لا يجوز النظر لغير خاطب ، وأن عليه في نظره إلى الأجنبية بأساً وجناحاً ، والله أعلم .

وقد أخرج البخارى رحمه الله تعالى في الجامع نحو حديث المغيرة بن شعبة رضى الله عنه فقد عقد باباً إذ قال : ( باب النظر إلى المرأة قبل التزويج ) وقال الحافظ في « الفتح » : ( قال الجمهور لا بأس أن ينظر الخاطب إلى المخطوبة ، قالوا : ولا ينظر إلى غير وجهها وكفيها ) (٢) .

قال السندى : ( وأما المفهوم المخالف لهذا الحديث فإنه لا يجوز لغير الخاطب

(١) « المغنى » ( ٥٥٢/٦ - ٥٥٣ ) مختصراً ، وفي المسألة تفصيل يراجع في « السلسلة الصحيحة » حديث رقم (٩٥) إلى (٩٩) .

(٢) راجع الخلاف في هذا في « الفتح » ( ١٨٢/٩ ) .

أن ينظر إليها ولا يتحقق ذلك إلا إذا كانت المرأة محجبة وأما في حالة كشف الوجه والكفين فلا. معنى لهذا الحديث بالمفهوم ، فهذا أيضاً دليل على عدم جواز كشف الوجه والكفين (١) اهـ .

وسياق حديث محمد بن مسلمة وفيه قوله ﷺ : ( إذا ألقى الله عز وجل في قلب امرئ خطبة امرأة فلا بأس أن ينظر إليها ) فهذا الإذن بهذا السياق يدل على تحريم النظر إلى الوجه والكفين لغير الخاطب .

٩ - عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال رسول الله ﷺ :  
( لا تبأشر المرأة المرأة ، فتنعتها لزوجها ، كأنه ينظر إليها ) (٢) .

قال القسطلاني رحمه الله : ( قال الطيبي رحمه الله تعالى : المعنى به في الحديث النظر مع المس ، فتنظر إلى ظاهرها من الوجه والكفين ، وتجس باطنها باللمس ) (٣) اهـ .

قال الشيخ حمود التويجري حفظه الله :  
( وفي نهيه ﷺ المرأة أن تبأشر المرأة فتنعتها لزوجها كأنه ينظر إليها دليل على مشروعية احتجاب النساء عن الرجال الأجانب ، وأنه لم يبق للرجال سبيل إلى معرفة الأجنبية من النساء إلا من طريق الصفة أو الاغتفال ونحو ذلك ، ولهذا قال : ( كأنه ينظر إليها ) فدل على أن نظر الرجال إلى الأجنبية ممتنع في الغالب من أجل احتجابهن عنهم ، ولو كان السفور جائزاً لما كان الرجال يحتاجون إلى أن تُنَعَّتْ لهم الأجنبية من النساء بل كانوا يستغنون بنظرهم إليهن كما هو معروف في البلدان التي قد فشا فيها التبرج والسفور ) (٤) اهـ .

١٠ - وعن جرير بن عبد الله رضي الله عنه قال : « سألت رسول الله

---

(١) « رسالة الحجاب » ص ( ٤٢ - ٤٣ ) .

(٢) رواه البخاري ( ٢٩٥/٩ ، ٢٩٦ ) في النكاح : باب لا تبأشر المرأة المرأة فتنعتها لزوجها، وأبو داود رقم ( ٢١٥٠ ) في النكاح : باب ما يؤمر به من غض البصر ، والترمذي رقم ( ٢٧٩٣ ) في الأدب : باب ما جاء في كراهية مباشرة الرجل الرجل ، والمرأة المرأة .

(٣) « إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري » ( ٢٣٧/٩ )

(٤) « الصارم المشهور » ص ( ٩٥ ) .



عليه السلام عن نظر الفجأة فأمرني أن أصرف بصرى» (١) .

وقال التويجرى : ( ويستفاد من هذا الحديث أن نساء المؤمنين في زمن رسول الله ﷺ كن يستترن عن الرجال الأجانب ويغطين وجوههن عنهم ، وإنما كان يقع النظر عليهن فجأة في بعض الأحيان ، وأيضا لو كن يكشفن وجوههن عند الرجال الأجانب لكان في صرف البصر عنهن مشقة عظيمة . ولا سيما إذا كثرت النساء حول الرجل ، لأنه إذا صرف بصره عن واحدة فلا بد أن ينظر إلى أخرى أو أكثر ، وأما إذا كن يغطين وجوههن كما يفيد ظاهر الحديث ، فإنه لا يبقى على الناظر مشقة في صرف النظر ، لأن ذلك إنما يكون بغتة في بعض الأحيان والله أعلم ) (٢) .

١١ - عن فاطمة بنت قيس رضى الله عنها :

( أن أبا عمرو بن حفص طلقها البتة « وفي رواية أخرى : ثلاث طلاقات » وهو غائب ، فجاءت رسول الله ﷺ فذكرت ذلك له ، فأمرها أن تعتد في بيت أم شريك ، ثم قال : « تلك امرأة يغشاها أصحابى » (٣) ، اعتدى عند ابن

(١) رواه مسلم رقم ( ٢١٥٩ ) في الآداب : باب نظر الفجأة ، وأبو داود رقم ( ٢١٤٨ ) في النكاح : باب ما يؤمر من غض البصر ، والترمذى رقم ( ٢٧٧٧ ) في الأدب : باب ما جاء في نظر الفجأة .

(٢) « الصارم المشهور » ص ( ٩٢ ) ، وقال الشيخ أبو هشام الأنصارى في معرض الرد على من استدلل بهذا الحديث على إباحة السفر : ( هذا لا يتم به الاستدلال ، فإن غاية ما فيه إمكان وقوع النظر على الأجنبية ، وهذا لا يستلزم جواز كشف الوجوه والأيدى أمام الأجانب ، وإيضاح ذلك أن المرأة كثيراً ما تكشف وجهها وكفها ظناً منها أنها بمأمن من نظر الأجنبي بينما تكون هي بمرمى منه ، مثلاً تمر في طريق خالية عن الرجال فتكشف وجهها ويكون رجل عند باب غرفته أو شباكها أو في شرفة أو على سقف أو في ناحية أخرى يراها وهي لا تشعر به كذلك ربما تضطر المرأة إلى كشف بعض جسدها لأمر ما ، كما أنها ربما ينكشف بعض أعضائها من غير خيار منها أو من غير أن تشعر بانكشافه - وقد أسلفنا بعض هذا - وربما تكون المرأة غير مسلمة أو مسلمة اجترأت على هتك أوامر الله وكشفت بعض أعضائها تعمداً - وقد عمت به البلوى في هذا الزمان - فالسبيل في هذه الصور وأمثالها أن يؤمر الرجل بغض البصر ، وليس من مقتضيات هذا أن يجوز للمرأة كشف وجهها من غير عذر أو حاجة أو مصلحة ) اهـ من « مجلة الجامعة السلفية » عدد ( نوفمبر وديسمبر ١٩٧٨ ) .

(٣) قال القاضي أبو بكر بن العرى المالكي - رحمه الله - في « عارضة الأحوذى » : ( قوله لها : =



أم مكتوم فإنه رجل أعمى تضعين ثيابك عنده» وفي رواية : « انتقل إلى أم شريك ، وأم شريك امرأة غنية من الأنصار ، عظيمة النفقة في سبيل الله ، ينزل عليها الضيفان ، فإني أكره أن يسقط خمارك أو ينكشف الثوب عن ساقيك ، فيرى القوم منك بعض ما تكرهين ، ولكن انتقل إلى ابن عمك عبد الله ابن أم مكتوم الأعمى - وهو من البطن التي هي منه - فإنك إذا وضعت خمارك لم يرك » ، فانتقلت إليه ، فلما انقضت عدتي سمعتُ نداء المنادى ينادى : الصلاة جامعة ، فخرجت إلى المسجد فصليت مع رسول الله ﷺ ، فلما قضى صلاته جلس على المنبر فقال : « إني والله ما جمعتكم لرغبة ولا لرهبة ، ولكن جمعتكم لأن تيمماً الداري كان رجلاً نصرانياً فجاء فبايع وأسلم ، وحدثني حديثاً وافق الذي كنت أحدثكم عن مسيح الدجال ... » ( الحديث (١) .

وفي قوله ﷺ : ( فإنك إذا وضعت خمارك لم يرك ) وفي رواية : ( فإني أكره أن يسقط منك خمارك فيرى القوم منك بعض ما تكرهين ) دليل على أنه لا يجوز للمرأة أن تكشف وجهها - فضلاً عن غيره - عند البصير من الرجال الأجانب ، وذلك لأن الخمار عام لمسمى الرأس والوجه لغةً وشرعاً (٢) ، ويشهد لهذا ما حكيناه سابقاً من قول الحافظ ابن حجر في تعريف الخمر : ( ومنه الخمار لأنه يغطي وجه المرأة ) .

= « تلك امرأة يغشاها أصحابي » قيل في ذلك وجهان : أحدهما : أن ذلك قبل نزول الحجاب ، وهو ضعيف ، لأن مغيب على إلى اليمن حين سافر معه زوج فاطمة كان بعد نزول الحجاب بمدة .

( الثاني ) وهو الصحيح : أن أم شريك كانت مبدلة رجلة ، فكان المهاجرون والأنصار يداخلونها بجلالتها وجلتها ورجولتها ، فلم يكن ذلك موضع تحصيل لكثرة الداخل فيه والخارج ، وعسر التحفظ فيه ، فنقلها منه إلى دار امرأة لها زوج أعمى ، فتكون في حصانة من الرجال ، وفي ستر من ضراوة الرجل المختص بذلك المنزل ) اهـ ( ١٤٦/٥ ) .

(١) أخرجه مسلم ( ١٩٦/٤ ) - واللفظ له - ، وأبو داود ( ٢٢٨٤ ) ، والنسائي ( ٧٤/٢ ) - ( ٧٥ ) ، والطحاوي ( ٣٨/٢ ) ، والبيهقي ( ٤٣٢/٧ ) ، وأحمد ( ٤١٢/٦ ) ، وانظر : « العدة شرح العمدة بحاشية الصنعاني » ( ٢٤٠/٤ - ٢٤١ ) .

(٢) انظر ص ( ٢٨٥ ) ، وانظر : « نظرات في حجاب المرأة المسلمة » ص ( ٧٢ - ٧٣ ) ، و« الصارم المشهور » ص ( ٧٧ - ٧٨ ) .

وقول القاضي أئى على التنوخى فيما ينسب إليه :

قل للمليحة فى الخمار المذهب      أفسدت نسل أخى التقى المذهب  
نور الخمار ، ونور خدك تحته      عجباً لوجهك كيف لم يتلهب

وهذا الحديث ينبغى أن يفهم فى ضوء قوله ﷺ : ( المرأة عورة ) .

وإذا كان النظر إلى وجوه النساء أعظم فتنة من النظر إلى رؤوسهن ، فبعيد أن تأتى الشريعة الكاملة بإيجاب ستر الرؤوس ، وإباحة كشف الوجوه ، وقوله ﷺ ( لم ىرك ) ظاهر فى إرادة جميع ما يبدو منها من وجه ورأس ورقبة ، وليس فى الحديث ما يدل على وجوب ستر الرأس وحده دون الوجه .

١٢ - عن عائشة رضى الله عنها قالت : ( خرجت سودة بعدما ضرب الحجاب<sup>(١)</sup> لحاجتها ، وكانت امرأة جسيمة لا تخفى على من يعرفها ، فرآها عمر بن الخطاب فقال : « ياسودة أما والله ما تخفين علينا ، فانظرى كيف تخرجين » ، قالت : فانكفأت راجعة ورسول الله ﷺ فى بيتى وإنه ليتعشى وفى يده عَرَقٌ - هو العظم إذا أخذ منه معظم اللحم - فدخلت عليه ، فقلت : « يارسول الله إنى خرجت لبعض حاجتى ، فقال لى عمر كذا وكذا » ، قالت : فأوحى الله إليه ثم رفع عنه وإن العرق فى يده ما وضعه ، فقال : « إنه أُذِنَ لَكُنْ أن تخرجن لحاجتك »<sup>(٢)</sup> .

قال الشيخ أبو هشام الأنصارى حفظه الله :

(١) وجاء فى كتاب الطهارة فى البخارى أنه كان قبل الحجاب ، والجواب كما ذكره الحافظ ابن حجر رحمه الله : أن ( المراد بالحجاب الأول غير الحجاب الثانى ، والحاصل أن عمر رضى الله عنه وقع فى قلبه نفرة من اطلاع أجنب على الحرم النبوى ، حتى صرح بقوله له عليه الصلاة والسلام : « احجب نساءك » ، وأكد ذلك ، إلى أن نزلت آية الحجاب ، ثم قصد بعد ذلك أن لا يبدن أشخاصهن أصلاً - ولو كن مستترات ، فبالغ فى ذلك ، فمُنِعَ منه ، وأُذِنَ لهن فى الخروج لحاجتهن ، دفعاً للمشقة ، ورفعاً للحرج .

(٢) رواه البخارى ( ٢١٨/١ ) فى الوضوء : باب خروج النساء إلى البراز ، وفى التفسير : فى تفسير سورة الأحزاب : باب قوله ﴿ لا تدخلوا بيوت النبى إلا أن يؤذن لكم ﴾ ، وفى الاستئذان ، باب آية الحجاب ، ومسلم رقم ( ٢١٧٠ ) فى السلام : باب إباحة الخروج للنساء لقضاء حاجة الإنسان .



( ومقتضى هذا أن سودة لولا طول قَدِّها لحفيت على الناس ، وأن عمر لم يكن عرفها لكونها كاشفة الوجه ، بل لطول قدمها وهيئتها التي تميزها عن غيرها ، وفي هذا الحديث دليل أيضاً أن الحجاب لم يكن مختصاً بأمهات المؤمنين ، وذلك لأن سياق الحديث يدل على أن عمر لم يكن يجب أن تُعرف أشخاص أمهات المؤمنين ، ولو كان الحجاب مختصاً بهن لكان أول دليل عليهن ، وأول فارق وأعظم هيئة تميزهن عن غيرهن ، ولعرفهن كل أحد ، وعرف أعيانهن في معظم الأحوال ) (١) اهـ .

واعلم أن غاية ما يؤخذ من هذا الحديث بانفراده هو اشتراك أمهات المؤمنين مع سائر النساء في « مشروعية الحجاب » ، وهذا موضع اتفاق مع المخالف ، فإنه يستدل به على عموم هذه المشروعية ، أما الوجوب ذاته فلا يستدل عليه بهذا الحديث بانفراده ، وإنما بما سبق من الأدلة الكثيرة على عموم آية الحجاب ، وعدم تخصيصها بأمهات المؤمنين ، والله أعلم .

١٣ - عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنهما قال :  
( قبرنا مع رسول الله ﷺ ، فلما رجعنا ، وحاذينا بابه إذ هو بامرأة لانظنه عرفها ، فقال ﷺ : « يافاطمة من أين جئت ؟ » ، قالت : « جئت من عند أهل الميت ، رَحِمْتُ إلهم مَيِّتَهُمْ ، وَعَزَّيْتُهُمْ » (٢) الحديث .

فقد ظن الصحابة رضى الله عنهم أن النبي ﷺ لم يعرف هذه المرأة التي مرت من عنده ، لأنها كانت مستترة ، ولكنه عرفها ، وقال لها : « يافاطمة » كما عرف عائشة رضى الله عنها وسط الناس وهى منتقبة (٣) .

(١) «مجلة الجامعة السلفية» .

(٢) رواه الإمام أحمد (١٦٩/٢) ، والبيهقي في السنن (٦٠/٤) ، وفي «الدلائل» (١٩٢/١) ، والحاكم في «المستدرک» (٣٧٣/١) ، وقال : «صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه» ، ووافقه الذهبي .

(٣) وذلك - فيما يروى - حينما جاءت عائشة رضى الله عنها لتنظر إلى صفيه رضى الله عنها أول ما قدمت المدينة ، ( فتكرث ، وتنقبت ، فنظر رسول الله ﷺ إلى عينيها ، فعرفها ) الحديث رواه ابن ماجه ، وله شاهد مرسل عن عطاء بن يسار ذكره ابن سعد .